دورية دولية محكمة

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

ISSN 2698-6159 ISSN (print) 2699-2604

مجلة التخطيط العمراني والمجالم

Journal of Urban and Territorial Planning

international scientific periodical journal







يمقراطي العرب





IATIONALES ISSN-ZENTRUM FÜR DEUTSCHLAND ISSN 2698-6159

Email: jutp@democraticac.de

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية محكمة ذات طابع دولي، تعني بالدراسات والبحوث في مجال التخطيط العمر اني والمجالي

الناشر

المركز الديمقروطي العربي ألمانيا - برلين

in the urban and territorial planning The journal is concerned with research studies and research papers

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Is an international scientific periodical journal issued by the

Democratic Arabic center -Germany- Berlin

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

mobiltelefon: 00491742783717

E-mail: jutp@democraticac.de

رئيس المركسز الديمقر المعي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والافتصادية – برلين – أكمانيا –

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير واللجنة العلمية

ه. صير أحمر سفيان، استاذ محاضر جامعة باجى مختار عنابة

هينة التحرير:

ا.د رجب هشام جامعة سوسة تونس

ا.د اليزيد حمدوني علمي كليبة الادب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس

د. حركات محمد الامين قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر

د. وديع عثماني جامعة ليون2 فرنسا

د. سهام قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر

د. صيد صالح، أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

د. مصطفى قنقورة الوكالة الحضرية بمكناس المغرب

. الهيئة العلمية:

أ. د ناجم ظاهر - المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير - جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد - جامعة وهران 2 الجزائر

أ.د سيلفيا سرلي - جامعة ساساري ايطاليا

أ.د انجل غونزاليس مورال - جامعة سيفيل اسبانيا

أ.د فاطمة جبراتي – جامعة القاضي عياظ مراكش المغرب

أ.د ناتلي كاركود جامعة انجر – فرنسا

أ. د الصادق قرفية قسم التهيئة - جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر

أ. د جمال الدين قسوم قسم التهيئة - جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر

د. نورة قليان المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية- باريس فرنسا

د . بوشتى الخزان - جامعة فاس المغرب

- د. احمد بوسماحة معهد تسير التقنيات الحضربة جامعة ام البواقي الجزائر
- د. أسماء قواسمية،أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر.
- د. محى الدين أحمد محمد الهواري، أستاذ محاضر، الاكاديمية الحديثة للهندسة و التكنولوجيا مصر.
 - د اورورا لوياز اكونا جامعة زاراقوزا -اسبانيا
 - ا.د سمود بوزبان جامعة باربس8 فرنسا
 - ا.د عادل الدورساوي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن السعودية
 - د عثمانی ودیع جامعة انجر فرنسا
 - أ.م.د. أحمد الشحات محمود المنشاوي جامعة الزقازيق مصر.
 - ا.د ثربا بلحسيني ادريس المعهد الوطني للتهيئة والتعمير الرباط المغرب

التعريف بالمجلة، أهدافها ومجالاتها:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية وموقع التراث ،تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تتميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل , البيئة والتخطيط المجالي.

و تهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي ، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية ،كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية ، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعى خصوصيات المجال وهوبة المجتمع.

شروط و قواعد النشر:

المجلة متفتحة على جميع البحوث في مجالات التخطيط العمراني و المجالي، و كذا الهندسة المعمارية ونظم المعلومات الجغرافية و البيئية، المؤلفة باللغات العربية ، الانجليزية ، الفرنسية، التركية، الألمانية،الإيطالية و الإسبانية.

إلتزام الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي.

أن يكون الباحث حاصلا على درجة علمية، و يرفق مشروع مقاله ببيان سيرته الذاتية.

يعبّر المقال عن رأي صاحبه الذي يتحمل المسؤولية عنه، و لا يعبر عن رأي المجلة.

أن يكون مشروع المقال أصيلا و جديدا لم ينشر سابقا.

أن يكون المقال غير مقدم للنشر في مجلة أخرى، مع التزامه بعدم تقديمه للنشر في مجلة أخرى مستقبلا قبل أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلة بذلك.

ضرورة ادراج العنوان و كذلك الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية.

يزوّد المقال بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني باللغة الإنجليزية، أما إذا كان المقال باللغة الإنجليزية ،يدرج ملخص بالإنجليزية و الآخر بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة.

ضرورة إدراج المراجع (références) باللغة الإنجليزية في آخر المقال.

ترسل مادة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الالكتروني مكتوب ببرنامج) Microsoft Word نوع الخط بالعربية المتربية المتربية

يراعي في حجم المقال كحد أقصى 20 صفحة من النوع العادي (A4)بما فيها المصادر و المراجع.

بالنسبة لهوامش الصفحة 2.00 سم بالنسبة لكل الجوانب، التباعد بين الأسطر 1.15.

توضع الإحالات و المراجع و المصادر (الهوامش) في أخر المقال أوتوماتيكيا و ترقم بالتسلسل حسب ظهورها في المتن (إستعمال طريقة APA).

على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية أو من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير و ذلك للسماح بنشر المقال.

يلغي المشروع في حال عدم رد الباحث في الآجال المحددة من تاريخ آخر مراسلة الكترونية له من المجلة.

لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط ولفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة.

المقالات التي ترسل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، وكذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.

تخلى هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

-يجب أن يرسل البحث عن طريق البريد الإلكتروني التالي jutp@democraticac.de

The Journal of Urban and Territorial Planning is a quarterly, international peer reviewed journal.

It publishes high quality and original unpublished research articles that deal with studies and researches in the fields of Urban and Territorial Planning.

The JUTP is issued regularly: quarterly edited by the Democratic Arabic Centre for Strategy, Political and Economic Studies of Berlin-Germany, and has a worldwide, actively involved scientific committee, that oversees its evolutive edition, given that it encompasses a wide range of international academicians coming from many countries.

The JUTP is based on a code of ethics in relation with its editing conditions, and to an internal list of reviews' arranging, knowing that the selection of the articles that would be published in every issue, depends on the formal and objective specifications of the international journals.

All the research content of JUTP is freely available online, and there is no charge to researchers who access online, read, download, print, copy or cite parts of the published articles, as long as they mention the references in conformity with the international reference system, and accordance with the BOAI definition of open access

Editor-in-chief and Scientific Committee President:

Dr. Sid Ahmad Soufiane - University of Baji Mokhtar-Annaba-Algeria

Goals and fields of the JUTP:

The Journal of Urban and Territorial Planning is specialised in Urban, provincial, and territorial planning, and every area that deals with the aspects of planning, civil engineering, technologies of geographical systems, such as transport and the infrastructure, in addition to the protection of urban and heritage sites, touristic areas and new cities, without forgetting the improvement of urban areas and their rehabilitation, the architecture and the local development, the aesthetic considerations, the planning of the use of lands, the utilities, the infrastructure management, the legislation of the building and the reconstruction, the planning of the transport, the environment and the spatial planning.

The aim of the Journal of Urban and Territorial Planning is to provide a platform for Arab and international researchers, especially those working in the Arab world, to disseminate research on issues related to rapid changes affecting the built environment. Issues such as those related to the planning programs and the sustainability of these developments and their social, economic and physical impacts; make the obstacles that the urban areas face, pose great challenges for studies and research. In addition, JUTP facilitates every data collection and development plans, aiming to guaranty the sustainability of the communities according to the constructive and architectural plans, that take into consideration the specificities of the field and the identity of the society.

Terms and Conditions of Publication:

- 1 The journal is open to all research in the fields of urban planning and space, as well as the information systems of architecture, geography and environment, that are written in Arabic, English, French, Turkish, German, Italian and Spanish.
- 2 Every research candidate should Commit to objectivity in his researchand respect the rights of intellectual property and scientific honesty, and most of all renunciate any conduct that would prejudice his scientific research.
- 3 The researcher must have at least a master's degree or be subscribed on a Philosophy Doctorate or having a PhD graduation.
- 4- The article expresses the opinion of its own authorwho has the full responsibility about it and does never express the opinion of the JUTP.
- 5- Every submitted article should be original, unpublished, and not under consideration by another journal, neither home nor aboard, before getting a prior agreement from the scientific and editorial team of the JUTP.
- 6- The submitted article should never be a part of a master's dissertation or a PhD thesis, or a part of a yet published research /article/book...
- 7- The articles are printed in black and white
- 8- Two abstracts in two languages (one of which should be Arabic, and the other in the language of the article) should be attached to the article, length of which should not exceed one page for every abstract
- 9- The publication material should be written in Microsoft Word formatwith the Traditional Arabic font, and having as size 15 for the body and 13 for the margins, whereas for articles written in Latin characters (which language is either French or English or German ...) the font should be Times New Romanwith a size of 13 for the body and 11 for the footnotes and citations).
- The whole material of a research should be between 15_{\min} and 20_{\max} pages of A4 format 10-(references and annexes included).
- 11-Margins should be 2 cm from the four borders of every page of the article.
- Assignments, notes and references should be automatically added at the end of the articles 12-(endnotes, references list, annexes), being numbered sequentially as they appear in the text.
- 13-Once a reviewing report received, every researcher should agree and apply all the necessary modifications that are required by the scientific committee members or the editorial team of the journal JUTP.
- 14-The research project shall be automatically cancelled if the researcher does not respond within one month of the date of the last electronic communication between him and the editorial team.
- 15-The JUTP shall publish only the article in which all the conditions are fulfilled, and the editorial team has the right to postpone its publication to a later number when necessary.
- The sent research projects to the JUTP, are never referred back to the researchers, whether 16published or not.

- 17- The researcher, whose article is published in the JUTP journal, is given an electronic copy of the issue, as well as an approved certificate from the editorial team of the journal, stating that his research is accepted for publication and mentioning the date of publication and the Volume/Issue of the JUTP.
- 18- The editorial board of the JUTP disclaims any infringement of intellectual property rights.
- 19- The publication material should be sent as an attached file to the e-mail of the journal: jutp@democraticac.de,

الأمانة:

د. اسماء قواسمية

د. باسكال جانين

التنفيذ والإخراج الفني :الباحث هاني تورغي -هاني بلال

Journal indexing





محتوى العدد						
الصفحة	عنوان المقال	الباحث	الرقم			
09	إشكالية العقار وانعكاساتها على تنفيذ مشاريع التهيئة الحضرية بالمدن الصغرى المغرى المغرى المغربية. نموذج مدينة تاهلة.	أزكرار محمد	01			
25	المركز القديم لمدينة ندرومة: أنموذج مصغر للمدينة الإسلامية.	خطابي لحسن	02			
45	استطلاع رأي أصحاب المباني العالية في الإخلاء الآمن أثناء الحوادث في مدينة غزة	رينا زكريا كحيا ريم عادل عـوض ليلى خالد أبو هاشم نظام محمود الأشقر	03			
67	أي دور للفاعلين في تأهيل المدن المتوسطة?: حالة مدينة بن جرير	حبيبي مينة	04			
83	المجال الضاحوي للدار البيضاء)حد السوالم(: دينامية المجال وانعكاسات المجالية	إسماعيل بوكلبة اناس الخياطي عبد الواحد أيت شين، محمد محميق	05			
99	تقييم استحضار البعد البيئي في برامج عمل الجماعات الترابية بالمدن المغربية مقارنة حالتي بركان وبني ملال	فوزي بشري	06			
113	Etude de la qualité physico-chimique des eaux superficielles de l'estuaire du bas Sebou-Kénitra-Maroc	Meryem ouzemri, Fatima Ezzahra Benzekri	07			

The problem of real estate and its implications for the implementation of urban development projects in Moroccan small cities. A model city.

أزكرار محمد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان. المغرب. Med.azegrar@gmail.com

الملخص:

لقد ساهمت إشكالية العقار منذ الاستقلال إلى اليوم في توجيه مسارات التوسع الحضري لمدينة تاهلة، ذلك أن هيمنة الملكية الخاصة للأفراد وضعف حجم الأملاك الجماعية أدى إلى إعاقة تنفيذ عدد من المشاريع الحضرية وبالتالي ظهور مجموعة من الأنوية الحضرية الهشة والفقيرة ، الأمر الذي أنتج مشهدا حضريا مشوها وغير متجانس. ينضاف إلى ذلك تماون السلطة المحلية وتراخيها في التعامل بالصرامة اللازمة مع الانتهاكات التي طالت قانون التعمير والتي ساهمت بشكل كبير في بروز أحياء هامشية معزولة تفتقر لكل التجهيزات والخدمات الأساسية.

من خلال دراسة هذا الموضوع يتضح جليا أن ضعف الأملاك الجماعية كان له دور كبير في إعاقة تنفيذ عدد من مشاريع التهيئة الحضرية كتصميم النمو لسنة 1983، وتصميم التهيئة لسنة 2012، هذا فضلا عن مجموعة من تصاميم التقويم التعميري وبرامج التأهيل الحضري الخاصة بالمدينة. الخصاص المهول في أملاك الجماعة الترابية عقد مهمة الفاعلين سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي في تنزيل مخططات وتصاميم التهيئة وعرقل مسار التنمية المحلية في أبعادها المختلفة.

كلمات مفاتيح: إشكالية العقار - الانعكاسات - التهيئة الحضرية - المدن الصغرى - تاهلة.

Abstract:

Since independence, the issue of real estate has contributed to directing the urban expansion pathways of Tahla city. More than that, the dominance of private ownership of individuals and the weakened size of communal property has hampered executing a number of urban projects and thus the emergence of a group of fragile and poor urban nuclei, the fact which generated a distorted and inconsistent urban landscape.

In addition, the local authority's complacency and *laxness* in dealing, with the required strictness, with the violations that affected the reconstruction law, which greatly contributed to the emergence of isolated marginal neighborhoods that lack all basic equipment and services. Through examining this subject, it is clear that the weakness of communal property had a major role in impeding the execution of a number of urban

development projects such as the development plan for the year 1983, as well as the planning design for the year 2012, in addition to a set of plans of urban evaluation and urban rehabilitation programs for the city.

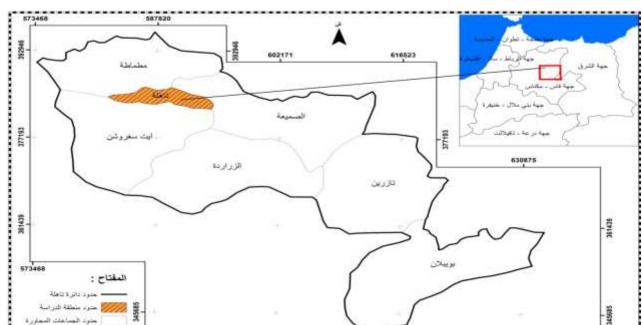
However, the alarming shortcomings in *territorial authority's* property made it difficult for the agents, whether at the local or regional level, to drop out scripts and planning designs, and obstructed the pathway of local development in its various dimensions.

Keywords: the issue of real estate - reflections - urban planning - small cities- Tahla.

: مقدمة – **I**

630675

تقع مدينة تاهلة في النهاية الشمالية الشرقية للأطلس المتوسط الهضبي، وسط منطقة ذات مؤهلات كبيرة ساهمت في تشكل النواة الأولى لمدينة صغيرة تطورت بسرعة. هذا التطور سيتولد عنه توسع حضري غير مراقب فوق عقار وضعيته القانونية صعبة و معقدة تطغى عليه الملكية الخاصة للأفراد. ضعف الاحتياطي العقاري التابع للجماعة الترابية وهيمنة الأراضي التابعة للملك الخاص للأفراد، فضلا عن غياب مراقبة السلطة ومواكبتها لقطاع التعمير والبناء، عرقل مهمة تنفيذ وثائق التعمير وجعل من الصعب جدا التحكم في التوسع الحضري و التخطيط للكيفية التي يمكن بها إعادة تشكيل المجال الحضري لمدينة لازالت تبحث عن هويتها الحضرية ضمن شبكة الحواضر الناشئة.



خريطة رقم 1 : الموقع الجغرافي لمجال الدراسة.

616523

602171

557820

المصدر: التقسيم الجهوي الجديد للمغرب، 2015.

الإشكالية المطروحة هنا هي أن تاهلة ورغم توفرها على عدد من مشاريع التهيئة سواء تعلق الأمر بتصميم النمو أو بتصميم التهيئة أو غيرها من برامج التأهيل الحضري والتقويم التعميري إلا أن كل ذلك لم ينفذ على أرض الواقع، أو على الأقل، لم تكن نسبة التنفيذ في المستوى المأمول. ويعزى ذلك كله إلى هيمنة العقار الخاص للأفراد الذي يمتلكه ذوو الحقوق بمويات مبهمة وغير معروفة في بعض الأحيان وافتقار الجماعة إلى العقار الكافي و القادر على احتضان تلك المشاريع.

للإجابة عن هذه الإشكالية يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : أن الخصاص الكبير في حجم العقار الجماعي ساهم في إعاقة مشاريع التهيئة التي وضعتها الوكالة الحضرية بتازة والتي كان مستوى تنزيلها على ارض الواقع هزيلا جدا.

الفرضية الثانية : أن هيمنة العقار الخاص ساهم في انتشار التعمير الذاتي وبالتالي ظهور أحياء هامشية، فقيرة وناقصة التجهيز لم تستجب لمقتضيات قانون التعمير وغير قادرة على استيعاب توجيهات تصاميم التقويم التعميري.

الفرضية الثالثة: أن سيادة العقار الخاص للأفراد كان هو العامل الأساسي والمحدد في إعاقة مشاريع التهيئة الحضرية، لكن لم يكن العامل الوحيد، فسوء التدبير الذي عرفته المدينة لعقود من الزمن وتقاعس السلطة في تطبيق القانون كلها عوامل ساهمت بنسب متفاوتة في إفشال هذه المشاريع وفتح المجال أمام انتشار الفوضى والتسيب في قطاع البناء والتعمير.

لدراسة الإشكالية المطروحة هنا سنعتمد منهجين: منهج وصفي لوصف مختلف الأوضاع العقارية الموجودة بمدينة تاهلة وإبراز خصائصها ومميزاتها، ثم منهج تحليلي للبحث في المسببات الرئيسية التي حالت دون تنفيذ مشاريع التهيئة الحضرية وانعكاسات ذلك على حاضر ومستقبل المدينة.

II خصائص و مميزات القطاع العقاري بمدينة تاهلة .

1 - وجود أوضاع عقارية مختلفة مع هيمنة واضحة للعقار الخاص للأفراد.

يعرف مجال الدراسة تنوعا واضحا على مستوى البنيات العقارية والتي كان لها تأثير واضح في توجيه النمو الحضري للمدينة. هذا التنوع لا يعني أن مدينة تاهلة غنية من حيث الموارد العقارية أو أنها تتوفر على احتياطات عقارية ضخمة، وإنما يتعلق الأمر ببعض الهكتارات التابعة للأملاك الخاصة بالجماعة أو تلك المملوكة للأحباس، بالإضافة إلى بعض الأراضي التي تملكها الجماعات السلالية. وتبقى معظم الأراضي الموجودة في الملك الخاص للأفراد غير معروفة بشكل واضح ، ذلك أن الجماعة لم تقم بأي إحصاء دقيق للأراضي الحضرية غير المبنية قصد التحقق من صحة المعطيات المتوفرة حول الأشخاص و المؤسسات الخاضعة لها، وهذا يعتبر في حد ذاته تقصيرا صريحا من طرف الجماعة في تنمية مواردها من خلال استخلاص الرسوم الجبائية وتنمية الوعاء الضريبي التابع لها.

¹ التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، 2018، ص 49.

من خلال المعطيات المتوفرة لدى مصالح الجماعة والتي تعتبر نسبية وغير نهائية يتضح أن أراضي الملك الخاص للأفراد هي المهيمنة على باقي الأوضاع العقارية الأخرى وهي منتشرة في جميع أحياء المدينة لكن بنسب متفاوتة، وهي في مجملها أراضي صالحة للبناء.

جدول رقم 1: الأوضاع العقارية بمدينة تاهلة

النسبة المئوية (%)	المساحة بالهكتار	نوع العقار
94.6	870	أراضي الخواص
2.7	25	أملاك مخزنية
2.2	20	أراضي الجموع
0.5	5	أراضي الأحباس
100	920	المجموع

المصدر: قسم الشؤون التقنية و التعمير بالجماعة، 2017.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الهيمنة الواضحة لأراضي الملك الخاص للأفراد مقارنة مع باقي الأنظمة العقارية الأخرى. ما يميز هذا النوع من العقار هو تفتته الكبير بين الملاك لأسباب اجتماعية لها صلة بتقسيم الإرث وتوزيع التركات، كما أن وضعية عدد من الملاك تظل غير واضحة لكثرة البيوعات والمعاملات التي تتعرض لها بعض العقارات. هذه الوضعية المعقدة التي يتسم بها هذا النوع من العقار لا تساعد على تنظيم المدينة وتحيئتها وإقامة مشاريع التجزيء وتوفير التجهيزات الأساسية. إن ضعف وتآكل الوعاء العقاري الجماعي دفع بجماعة تاهلة إلى اقتناء مجموعة من العقارات التابعة للخواص بغرض الأساسية. الضرورية، مما يعنيه ذلك من ارتفاع في التكاليف وضغط على ميزانية الجماعة.

يمكن حصر أملاك الجماعة في بعض العقارات المحدودة التي يمكن جردها بشكل تفصيلي على النحو التالي:

- القطعة الأرضية المقام عليها السوق الأسبوعي والمحجز البلدي والمجزرة البلدية.
- القطعة الأرضية التي أقيمت عليه السوق المغطاة والفضاء التجاري المجاور له بحي المحطة.
 - القطعة الأرضية التي شيد عليها مبنى البلدية بشارع النصر.
 - قطعة أرضية بشارع الأطلس وتضم 06 محلات سكنية.
- القطعة الأرضية التي بنيت على أساسها الخزانة البلدية ومؤسسة القرض الفلاحي، بالإضافة إلى بناية مجاورة فارغة.
 - قطعة أرضية مخصصة لموقف السيارات بشارع الرباط وتتضمن بعض المحلات التجارية.
 - قطعة أرضية فارغة مسماة ب"الكلايب" وأخرى تقع شرق شارع الرباط.

هذه الأملاك الجماعية، بالإضافة إلى محدوديتها أصلا فقد طالتها مشاكل التصنيف بين ما هو عمومي وما هو خاص، وهذا ما يجعل توظيفها واستغلاها دون المستوى المطلوب 2 ، فمجموعة من هذه الأراضي توفرت لدى الجماعة بموجب اقتناءات دون إتباع المساطر القانونية أو هبات من أشخاص ذاتيين أو معنويين.

أما بخصوص أراضي الجموع فهي أراضي الجماعات السلالية كالقبائل والدواوير وغيرها، تعهد الوصاية على هذه الأراضي الى وزير الداخلية ، وتعتبر من الناحية القانونية بأنما غير قابلة للتقادم ولا للتفويت والحجز 3 , وتؤهل جمعية المندوبين لتوزيع الانتفاع والتصرف فيها بالحرث أو رعي المواشي أو الكراء ، بصفة مؤقتة بين أعضاء الجماعة حسب الأعراف وتعليمات الوصاية. تتوفر جماعة تاهلة على بعض الهكتارات من هذه الأراضي غير أنما لا تشكل أهمية كبرى عكس الأهمية التي تحظى بما مثلا في جماعة مطماطة المجاورة والتي تعود ملكيتها بالأساس لجماعات سلالية معروفة كآيت عسو، آيت بوسلامة وآيت عبد الحميد.

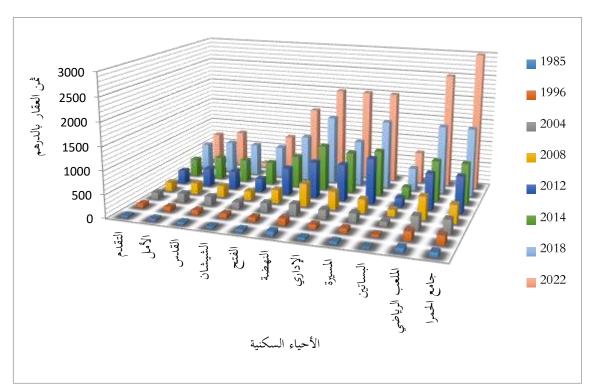
أما أراضي الأحباس فيعرفها المشرع المغربي على أنها أملاك يوقف كل مالك مسلم حق التمتع بما لفائدة مستفيدين بعينهم، ويكون الوقف إما لصالح الدولة فيكون وقفا عموميا أو لصالح زاوية أو عائلة معينة أو خواص فيكون بذلك وقفا خصوصيا 5. هذا النوع من العقار ضعيف جدا بمدينة تاهلة إذ يقتصر على بعض الأراضي الموزعة على ضريح "سيدي محمد الصويري" وقطع أرضية صغيرة بمنطقة "الكلايب".

الخصاص الفادح في العقار الجماعي لايساعد الجماعة على التدخل لتنفيذ برامجها أو إقامة تجزئات سكنية للتحكم في التوسع العشوائي للمدينة، ولعل ما يزيد من تعقيد الوضع هو انخفاض أثمنة العقار الخاص بالأفراد والتي شجعت عددا كبيرا من الأسر الوافدة على شراء الأرض وتشييد مساكن لها بشكل حر دون الإنضباط لقانون التعمير وفي غياب مراقبة السلطة، لا بل وتواطئها مع المخالفين للقانون في كثير من الأحيان.

² عمر مبروك ، (2016)، المنافسة في السوق العقارية بالمغرب، أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.ص، 138.

⁴ نظهير 1919 بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويته، الفصل 3

 $^{^{4}}$ سعيد زياد، (2016) ، أراضي الجماعات السلالية : التدبير والمنازعات، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الدراسات والأبحاث، ص، 5 ظهير 1915 المتعلق بتعيين العقارات، الفصلين 24 و 7 .



رسم بياني رقم 1 : رسم بياني يبين تطور أثمنة العقار حسب الأحياء بمدينة تاهلة ما بين 1985 و 2022

المصدر: بشرى الشرع⁶، 2014 و محمد ازكرار، 2022.

الانخفاض الواضح في أثمنة العقار، خلال عقد الثمانينات والتسعينات، شكل بيئة خصبة وملائمة لانتشار السكن السري والعشوائي: حيث نجحت معظم الأسر ذات الجذور القروية في بناء مساكن خاصة لا تتوفر فيه أدبى شروط البناء المنظم، لأنها شيدت بدون الحصول على ترخيص مسبق من طرف السلطات، الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى إنتاج أحياء سكنية سرية وغير قانونية تفتقر إلى أبسط شروط العيش وتشكو من الخصاص المهول في المرافق والتجهيزات.

2- ضعف وثيرة التحفيظ العقاري.

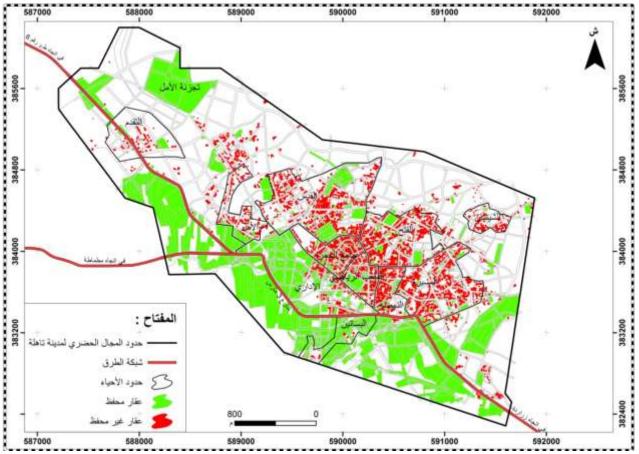
على مستوى التحفيظ العقاري ورغم أهمية هذه العملية في توفير الحماية القانونية للأرض والرفع من قيمتها، إلا أنحا تظل محدودة بالمدينة وتقتصر فقط على بعض العقارات المنتشرة بالمركز و بعض الأراضي الأخرى ذات الوظيفة الفلاحية جنوب المدينة والتي كانت قد حفظت في إطار ظهير 30 يونيو ، 1962 المتعلق بتجميع الأراضي القروية.

تتم عملية التحفيظ العقاري بعد إجراء مسطرة التطهير التي يترتب عنها تأسيس رسم عقاري وبطلان ما عداه من الرسوم، وتطهير الملك من جميع الحقوق المضمنة به 7 . تعتبر مسألة التحفيظ مسألة اختيارية لكن إذا قدم مطلب التحفيظ فإنه

بشرى الشرع، (2014)، العقار والتوسع الحضري بمدينة تاهلة، بحث لنيل الإجازة في الجغرافيا، الكلية المتعددة التخصصات بتازة، ص، 40. 7 الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1339 (13 غشت 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري، الفصل 1.

لا يمكن سحبه مطلقا، غير أن التحفيظ قد يكون إجباريا في حالات معينة منصوص عليها في القانون ويتم بقرار يتخذه الوزير الوصي على الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بناء على اقتراح من مديرها 8.





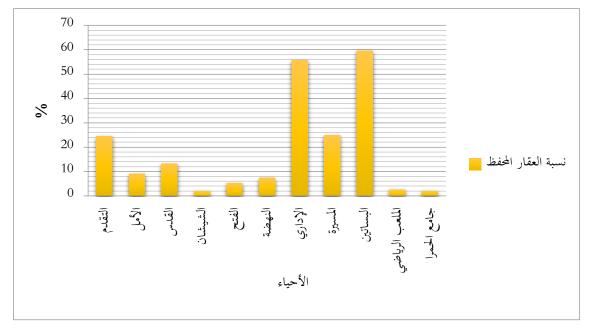
المصدر: محمد ازكرار، بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بتازة، 2020 يتضح من خلال الخريطة ضعف عملية التحفيظ بمدينة تاهلة والتي يمكن تفسيرها بعوامل مختلفة منها ما يرتبط بجهل بعض الأشخاص بأهمية التحفيظ العقاري التي تجعل العقار المسجل في السجل العقاري، محصنا ومحميا وضامنا لكل الحقوق المادية والعينية لصاحب العقار و تمنحه قيمة قانونية كبرى، ومنها ما يعزى إلى ارتفاع تكاليف التحفيظ وعدم قدرة عدد من الملاك على تحمل تلك التكاليف، هذا فضلا عن صعوبة وتعقد مسطرة التحفيظ التي تتطلب الكثير من البيانات والإجراءات وتحتاج وقتا طويلا لتطبيقها.

تختلف نسبة التحفيظ حسب الأحياء ، إذ يعتبر حي البساتين والحي الإداري والتقدم والمسيرة من أكثر الأحياء التي تتوفر على عدد كبير من العقارات المحفظة بالمقارنة مع باقي الأحياء الأخرى. ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية محظة، حيث

⁸ نفس الظهير السابق، الفصلين 6 و 7.

كانت أغلب هذه المجالات المحفظة حاليا موضع تطبيق ظهير 1962 بشأن ضم الأراضي الفلاحية بعضها إلى بعض، والذي حمل هذه العقارات تستفيد من هذه العملية نظرا للطابع الفلاحي الذي يميزها عن باقي العقارات الأخرى.





المصدر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بتازة، 2017

من خلال هذا الرسم البياني يلاحظ أن معظم أحياء المدينة تعرف نقصا كبيرا في نسب التحفيظ العقاري رغم أن بعض هذه الأحياء تقع في مركز المدينة. ومن خلال بعض المقابلات الميدانية التي تم إجراؤها مع بعض أرباب الأسر من أحياء مختلفة ، أكد معظم المصرحين أن تعدد الورثة وعدم وجود الكثير منهم بعين المكان وغياب المعلومات الدقيقة عن هوية بعضهم لا يساعد على عملية التحفيظ، حتى أن البعض ممن تقدموا بطلبات التحفيظ ووجهوا بالتعرض الذي تقدم به شركاؤهم في العقار أو في حدوده. مع العلم أن قانون التحفيظ المغربي يسمح بالتعرض على طلبات التحفيظ عن طريق تصريح كتابي أو شفوي، إما للمحافظ على الأملاك العقارية وإما للمهندس المساح الطبوغرافي المنتدب أثناء إجراء التحديد 9 .

3- ضعف عملية التجزيء .

يعتبر "تجزئة عقارية" تقسيم عقار من العقارات عن طريق البيع أو الإيجار أو القسمة إلى بقعتين أو أكثر لتشييد مبان للسكني أو لغرض صناعي أو سياحي أو تجاري أو حرفي مهما كانت مساحة البقع التي يتكون منها العقار المراد تجزئته 10. فهيمنة العقار الخاص للأفراد عرقل بشكل كبير عملية التجزيء القانوني للأراضي، كما أن احتدام ظاهرة المضاربة ساهمت هي الأخرى في الانتشار الواسع لهذا النوع من التملك، مما ساهم في تفشي البناء السري و سيادة العشوائية والفوضي في مجال البناء.

_

⁹ ظهير 13 غشت 1913، الفصل 25.

تتوفر المدينة حاليا على تجزئة قانونية حقيقية هي تجزئة الآمل التي أنشئت بحي الأمل منذ 1995 والتي لم تنجح حتى الآن في جلب اهتمام الزبناء نظرا للارتفاع الواضح لأثمنة العقار بهذه التجزئة، هذا فضلا عن موقعها البعيد عن مركز المدينة وافتقارها للخدمات الضرورية، ناهيك عن قربها الجغرافي من المطرح البلدي ومن مقالع الحجر غرب المدينة. كما أنشئت في الآونة الأخيرة بعض مشاريع التجزيء في إطار تعاونيات صغيرة كتجزئة "بوكا"، "بونواس"، "إيزم"، "هروش" وغيرها. معظم هذه التجزئات لازالت شبه فارغة ولم تحظ بأي إقبال يذكر من طرف الزبناء.

	جنون رم که . احم المنجروت السخية الموجودة بمنية المعاد إلى معنود الله 10 الم				
الحي	تاريخ التسليم	الملاك الفعليون	المساحة	التجزئات السكنية	
الأمل	1995	شركة العمران	41 هكتار	الأمل	
المسيرة	2004	عياد بوكا	4200 م	بوكا	
مركز المدينة	2009	حسن بونواس	536 م2	بونواس	
الفتح	2012	احمد إيزم	597 م2	إيزم	
النهضة	2013	محمد وميمونة جصاب	205 م 2	جصاب	
القدس	2016	رشيد الإدريسي	857 م	عبير	
المسيرة	2018	تعاونية "إثران"	أكثر من 1 هكتار	السلام	
جامع الحمرا	2018	الديوش، عزوزي، أمزيان	1794 م2	الإخلاص	
القدس	2018	احمد هروش	4069 م	هروش	

جدول رقم 2 : أهم التجزئات السكنية الموجودة بمدينة تاهلة إلى حدود سنة 2018

المصدر: قسم التعمير بجماعة تاهلة، 2019.

وفرة أراضي الخواص وتفتتها بفعل عمليات تقسيم التركات، يقابلها من ناحية أخرى ضعف أملاك الجماعة، مما يصعب كل محاولات التدخل بغرض تنفيذ أشغال التهيئة وتطبيق وثائق التعمير المتوفرة. هذا الوضع العقاري المعقد دفع بالجماعة لاقتناء أراضي جديدة تابعة للملك الخاص للأفراد لتسهيل تنفيذ المضامين الإجرائية لبعض البرامج، على قلتها، رغم ما يكلفه ذلك من موارد مالية مهمة لا تقوى الجماعة الترابية لتاهلة على تحملها.

III - نفاذ الأملاك الجماعية وسوء التدبير كانا وراء التوسع العشوائي للمدينة و إعاقة مشاريع التهيئة الحضرية.

1- دور العقار الخاص للأفراد وتقاعس السلطة في بروز الأحياء الناقصة التجهيز.

ساهمت هيمنة العقار الخاص للأفراد وتحاون السلطة في تطبيق القانون في ميلاد أحياء سكنية سرية و غير قانونية تفتقر إلى معظم التجهيزات والخدمات الأساسية سواء على مستوى الطرق أو شبكة التطهير السائل أو غياب الخدمات السوسيو- ثقافية والترفيهية والمساحات الخضراء. من هذه الأحياء نذكر:

جدول رقم 3 : الأحياء الناقصة التجهيز المعنية بتصاميم التقويم التعميري.

الكلفة بالدرهم	مصدر التمويل	عدد الأسر	الحي
114840,00	الوكالة الحضرية بتازة	200	الفتح 1
87120,00	الوكالة الحضرية بتازة	158	الفتح 2
270600,00	الوكالة الحضرية بتازة	870	المسيرة
66000,00	الوكالة الحضرية بتازة	150	الأمل 1
99000,00	الوكالة الحضرية بتازة	450	الأمل 2
343200,00	الوكالة الحضرية بتازة	861	القدس
132000,00	الوكالة الحضرية بتازة	150	النهضة
66000,00	الوكالة الحضرية بتازة	300	أمل التقدم
85500,00	الوكالة الحضرية بتازة	390	البساتين

المصدر :جماعة تاهلة، تقرير منتدى التشخيص التشاركي، 2011.

بالرغم من الجمهودات الكبرى التي قامت بما الوكالة الحضرية بتازة في إطار انجاز الدراسات التقنية والهندسية وتحييئ تصاميم التقويم التعميري للأحياء الناقصة التجهيز والتي تضمنت جملة من التدخلات همت بالأساس تقوية البنيات التحتية وإنشاء الخدمات الضرورية. إلا أن معظم تلك التصاميم لم تطبق على أرض الواقع لعوامل ترتبط بغياب العقار الجماعي الذي من شأنه أن يحتضن تلك المشاريع بالإضافة إلى اكراهات أخرى ترتبط بضعف الموارد المالية واعتراض ذوو الحقوق على محاولات الجماعة تفويت بعض العقارات الخاصة لانجاز المرافق الحيوية المنصوص عليها في تلك التصاميم. لتبقى هذه الأحياء أقرب ما تكون إلى دواوير ضخمة تعيش على وقع التهميش والعزلة و تكابد حالة النقص المهول في التجهيزات والخدمات في الوقت الذي تواصل فيه هذه الأحياء توسعها العشوائي دون توقف و في كل الاتجاهات.

2- مساهمة العقار الخاص للأفراد في إعاقة تنفيذ مشاريع التهيئة.

تتوفر مدينة تاهلة على عدد من المشاريع والبرامج والتصاميم الخاصة بتهيئة المدينة وتأهيلها حضريا في محاولة للتحكم في التوسع المجالي للمدينة وتزويدها ببعض الخدمات والتجهيزات حتى تكون إطارا ملائما للعيش وبالتالي الاستجابة للحاجيات المتزايدة للساكنة المحلية.

2-1 تصميم النمو لسنة 1983.

يعتبر تصميم التهيئة لسنة 1983 الصادر بموجب ظهير 1952 أول وثيقة رسمية تنظم التعمير بجماعة تاهلة. وقد صدرت هذه الوثيقة بناء على المرسوم رقم 683-83-2 الصادر في 28 ذي الحجة 1430 (7 شتنبر 1983). يهدف

هذا التصميم الى تحديد المناطق الريفية المخصصة للسكن والتي ظلت خاضعة لظهير 25 نونبر 1960 المتعلق بتنمية الكتل العمرانية القروية، واحداث المنشآت الفلاحية والتجارية والصناعية ، واقرار ارتفاقات التعمير، وكذا تخطيط الطرق للسير 11.

امتد هذا التصميم الى حدود 2003، بعدما حاولت الجماعة سنة 1993 اخراج تصميم جديد للتهيئة يأخذ بعين الاعتبار ترقية الجماعة اداريا الى مستوى جماعة حضرية سنة 1992 وتزايد ساكنتها وتوسع رقعتها الترابية. غير أن كل المجهودات باءت بالفشل لعدة أسباب تتعلق بتعدد المتدخلين وتضارب الرؤى فيما بينهم ودخول فاعلين جدد الى ميدان التعمير (الوكالات الحضرية بتازة)، بالاضافة الى نفاذ العقار وضعف تكوين المنتخبين وغياب الموارد البشرية الكفأة القادرة على أخذ زمام المبادرة وقيادة عملية إعداد تصميم التهيئة.

2-2 تصميم التهيئة سنة 2012.

بحلول سنة 2003 انتهت عمليا و قانونيا مدة صلاحية تصميم النمو لسنة 1983، حيث تمكنت جماعة تاهلة في سنة 2005 من عقد شراكة مع الوكالة الحضرية بتازة لاعداد تصميم جديد للتهيئة. ورغم المشاكل والصعوبات التي اعترضت طريق هذا المشروع بدء بالمشاكل الداخلية للمجلس الجماعي ما بين 2005 و2008 وانتهاء بتعدد المتدخلين وضعف القيادة الجماعية للعملية، فإن مشروع تصميم التهيئة رأى النور أخيرا، إذ تمت المصادقة عليه بشكل رسمي في 01 غشت 2012. من النقاط الهامة التي وردت فيه نذكر ما يلى :

- اعتماد التوسع العمراني بزيادة مستوى التعلية من سفلي وطابق أول حسب تصميم النمو لسنة 1983وسفلي وطابقين في تصاميم التقويم التعميري إلى سفلي وثلاثة طوابق بالمناطق التي تتوفر فيها الشروط التقنية الضرورية.
- أخذ الواقع الميداني بعين الاعتبار، عبر تكريس مناطق السكن الحالية، كمنطقة السكن الاقتصادي والمناطق الفلاحية،
 والمناطق المحرم بحا البناء.
 - احداث منطقة الاحتياط العقاري الاستراتيجي.
 - احداث منطقة للفيلات.

وبخصوص الشق الخدماتي فقد تم التنصيص على:

- انشاء منطقة صناعية من الدرجة الثالثة.
- خلق منطقة للانشطة السياحية والرياضية والترفيه.

بالرغم من أهمية النقاط الواردة في تصميم التهيئة والتي تعتبر أول مبادرة جادة لتنظيم المجال الحضري والتحكم فيه، إلا أن مستوى تنفيذ هذه الأهداف يظل ضعيفا جدا، رغم أن هذا التصميم استنفذ مدته القانونية (10 سنوات) والتي ستنتهي

¹¹ محمد ازكرار وهند مزياني (2020)، تعقد تدبير المدن الصغرى بالمغرب : حالة مدينة تاهلة، كتاب البحث الجغرافي بالمغرب وسؤال التنمية، مؤلف جماعي، الطبعة الأولى، ص 332.

رسميا في 2022/08/01 ، ليتم الشروع في الإعداد لتصميم جديد قد يكون مصيره هو مصير تصميم 2012 اذا لم يتم البحث عن الوسائل والآليات القادرة على ترجمة توجيهاته على أرض الواقع وفي مقدمتها البحث عن الوعاء العقاري الضروري لتنفيذ مقتضيات مشروع تصميم التهيئة الجديد.

3-2 تصاميم التقويم التعميري 2005-2011.

تندرج تصاميم التقويم التعميري في إطار تدخلات الدولة والجماعات، التي تطمح إلى تغيير تركيبة الأحياء السرية والصفيحية ونسيجها العمراني، وإدماج سكانحا اقتصاديا واجتماعيا بحدف الرفع من مستواهم المعيشي 12. في هذا الصدد أخذت الوكالة الحضرية بتازة على عاتقها مهمة انجاز تصاميم التقويم التعميري لكل الأحياء الناقصة التجهيز بحدف تحويلها من أحياء غير منظمة إلى أحياء منظمة عبر تزويدها بالتجهيزات والخدمات الضرورية كالطرق والربط بشبكة الماء والكهرباء وبشبكة التطهير السائل، مع المراقبة الزجرية والتتبع المباشر لضبط عمليات البناء. وكانت الأحياء المعنية بهذه العملية هي (حي الفتح، القدس، النهضة، الأمل، التقدم، الشيشان، المسيرة والبساتين).

رغم أهمية هذه التصاميم في تحسين جودة الحياة بهذه الأحياء إلا أن ما تحقق منها يبقى هزيلا جدا ويقتصر على تبليط بعض الأزقة وترصيف بعض الشوارع أو إحداث بعض قنوات الصرف الصحي، بينما ظلت باقي المشاريع الأخرى معلقة لافتقار الجماعة للعقار الضروري لانجازها.

4-2 برنامج التأهيل الحضري 2009-2013.

عرفت مدينة تاهلة عدة برامج لتأهيل المدينة حضريا بهدف تحسين صورة المدينة والرفع من جاذبيتها، وتشمل هذه البرامج مجموعة من المشاريع المهيكلة للمدينة سواء على مستوى البنيات التحتية أو إقامة التجهيزات والخدمات أو اقتراح مشاريع للتنمية الاقتصادية.

لعل أبرز مشاريع التأهيل الحضري التي تبنتها الجماعة، تأهيل عدد من الشوارع بتزفيتها ووضع علامات التشوير الطرقي والقيام بأعمال التشجير وتأهيل الإنارة العمومية بالإضافة إلى إنشاء منطقة اقتصادية غرب المدينة. هذا فضلا عن عدد من ملاعب القرب والساحات العمومية والمساحات الخضراء. باستثناء تميئة شارع 3 مارس باعتباره الشريان الرئيسي لربط المدينة بمحيطها الخارجي ظلت باقي المشاريع الأخرى موقوفة التنفيذ بالرغم من أهميتها في غياب للموارد والإمكانات الكافية، لتبقى المدينة على حالتها دون أي تغيير أو تحسن في مشهدها الحضري.

5-2 المخطط الجماعي للتنمية.

سبق لجماعة تاهلة أن تبنت المخطط الجماعي للتنمية (2011-2016)، الذي كان الهدف منه هو الارتقاء بالجماعة حتى تكون فاعلا تنمويا حقيقيا على المستوى المحلي. وقد واكبت وزارة الداخلية هذا المخطط منذ بدايته حتى النهاية بدء بمرحلة

_

¹² محمد كميحي ،(2018)، الدينامية الحضرية بالمدن الصغرى ورهانات الحكامة الترابية ، حالة مدينة تاهلة، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية المتعددة التخصصات بتازة، ص 90.

الإعداد والتحضير مرورا بالتشخيص الدقيق بناء على أبحاث ميدانية أنجزت سنة 2010، وصولا إلى تبني المخطط بصفة رسمية سنة 2011.

رغم اعتماد المخطط على مقاربة تشاركية وتشاورية فعالة أثناء مرحلة انجازه والأفكار والمقترحات البناءة التي تم اعتمادها كمرجعية أساسية لتخطيط التنمية بالمدينة خلال فترة ست سنوات، إلا أن معظم الخلاصات التي حملها هذا المخطط لم تنفذ على أرض الواقع وذلك لأسباب متعددة كان أبرزها غياب الوعاء العقاري الملائم لتنزيل هذا المخطط.

بناء عليه فإن الفشل في تنفيذ هذا المخطط ورغم المجهودات التي بذلت أثناء مرحلة الانجاز يعتبرا مؤشرا سلبيا يجعل من عملية تخطيط التنمية رغم أهميتها البالغة أمرا صعبا وغير مضمون النتائج في غياب احتياط عقاري جماعي يمكن توظيفه في تنفيذ المشاريع وفي غياب رؤية مستقبلية، واضحة وواقعية لدى الفاعلين الترابيين حول حاجيات المدينة ومتطلباتها التنموية.

2-6 المشروع الحضري لمدينة تاهلة 2016.

في محاولة منها للنهوض بأوضاع المدينة على العديد من المستويات، قامت الوكالة الحضرية بتازة بوضع مشروع حضري واعد لمدينة تاهلة تم اعتماده رسميا سنة 2016 ، وقد تضمن هذا المشروع تشخيصا استشرافيا للمؤهلات والموارد الاقتصادية والبشرية من خلال حصر نقاط الضعف والقوة التي تميز المدينة، كما قدم مجموعة من الخيارات الممكنة لتحقيق التنمية الحضرية.

تم وضع هذا المشروع بناء على بحث ميداني معتبر أنجزه فريق من الباحثين تحت إشراف مهندس معماري متخصص ، حيث تمكن فريق البحث من جمع معطيات مهمة تم الاعتماد عليها في اقتراح مجموعة من الخيارات التنموية الخاصة بالمدينة وذلك بناء على عدد من السيناريوهات المعقولة والمنطقية وفي إطار إستراتيجية واضحة ومضبوطة للتدخل وتنفيذ هذه الخيارات.

هذا المشروع الحضري الطموح الذي توفرت فيه كل الشروط العلمية والذي حمل أفكارا خلاقة، لم ينجح في إحداث تغيير ملموس على الأرض أو على الواقع البئيس للمدينة التي لازالت تتخبط في العديد من المشاكل المعقدة والصعبة.

7-2 برنامج عمل الجماعة 2017-2022 .

نص القانون التنظيمي للجماعات 14-113 على إلزام الجماعات بوضع برنامج عملها وبالعمل على تتبعه وتحيينه ابتداء من السنة الثالثة من دخوله حيز التنفيذ وذلك انسجاما مع توجهات برنامج التنمية الجهوية ووفق منهج تشاركي قائم على التنسيق مع عامل العمالة أو الإقليم في إعداد مختلف التوجهات التنموية. وقد شكل هذا البرنامج ورشا مهما لتحديد المشاريع والأنشطة ذات الأولوية وإنتاج تصور واضح ومتوافق عليه من قبل كل الفاعلين والساكنة حول أهم المشاكل التي تعاني منها المدينة والحلول الكفيلة لحلها وذلك بناء على الوسائل والإمكانات المتوفرة لدى الجماعة.

ورغم الأولويات التي تم تسطيرها في هذه الوثيقة الهامة سواء على مستوى تطوير البنيات التحتية الأساسية أو انجاز الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية أو النهوض بالاقتصاد المحلي فإن ذلك كله لم يتحقق كما كان متوقعا بعد دخول البرنامج سنته الأخيرة.

3- سوء التدبير وغياب الحكامة المحلية.

رغم توفر مدينة تاهلة على عدد من وثائق التعمير (تصاميم، برامج، مشاريع حضرية...)، إلا أن المدينة لم تستفد كثيرا من تلك الوثائق وظلت تعيش على وقع الفوضى والعشوائية إلى اليوم. فتصميم النمو الذي وضع منذ بداية الثمانينات شكل وثيقة مهمة لتنظيم المجال وتميئته ونفس الكلام ينطبق على تصميم التهيئة وباقي التصاميم والبرامج الحضرية الأخرى.

فبالإضافة إلى إشكالية العقار التي فعلت فعلها في إعاقة كل هذه المشاريع الحضرية، لا يمكن إغفال إشكالية أخرى ترتبط بسوء التدبير الذي طبع المدينة لعقود. ذلك أن تعاقب مجموعة من الجالس المنتخبة على تدبير الشأن المحلي للمدينة لم يقدم أية إضافة نوعية للمدينة ولم ينعكس بشكل ايجابي على واقعها الجالي والتنموي بسبب عدم وجود نخبة سياسية مسؤولة، مؤهلة وقادرة على ابتكار الحلول للمشاكل المطروحة وعلى التخطيط الجيد للتنمية المحلية. حيث ظلت مهمة هذه المجالس محصورة في تدبير الشؤون اليومية للجماعة دون أن تكون لها القدرة والكفاءة على بلورة مشروع حقيقي للتنمية يأخذ بعين الاعتبار جميع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمدينة لا تتوقف عن النمو و التوسع.

IV –النتائج والتوصيات :

1-النتائج:

- نفاذ الأملاك الجماعية وهيمنة الملكية الخاصة للأفراد ساهم بشكل كبير في إعاقة تنفيذ مشاريع التهيئة الحضرية وصعب أكثر مهمة التخطيط للمدينة.
- رغم توفر المدينة على العديد من التصاميم والمخططات والبرامج والمشاريع الحضرية إلا أن مستوى تنفيذها على الأرض يبقى ضعيفا للغاية.
- تتميز الأوضاع العقارية بالتنوع مع هيمنة واضحة للعقار الخاص للأفراد، ويتسم هذا النوع من العقار بتفتته الكبير بفعل البيوعات المتعددة وتقسيم التركات بين الورثة.
- لازالت عملية التحفيظ العقاري ضعيفة بالمدينة، فباستثناء بعض العقارات التي استفادت من التحفيظ منذ بداية الستينات في إطار قانون تجميع الأراضي الفلاحية، تظل معظم العقارات الأخرى غير محفظة والقليل منها يوجد في طور التحفيظ.
- بالرغم من أهميتها في تنظيم المجال وضبط التوسع الحضري، تظل عملية التجزيء محتشمة بالمدينة، بحيث يقتصر الأمر على بعض التجزئات السكنية الصغيرة والتي تحظى حتى الآن بإقبال ملحوظ من قبل الزبناء بفعل ارتفاع أسعار العقار داخل هذه التجزئات.
- لا يمكن اعتبار إشكالية العقار العائق الوحيد الذي يعرقل المشاريع الحضرية على الأرض بل إن غياب الحكامة وسوء تدبير الشأن المحلى يشكل إشكالية أخرى عويصة في وجه التقدم و التنمية المجالية للمدينة.

2-التوصيات:

- يجب على جماعة تاهلة وكافة الفاعلين الآخرين سواء تعلق الأمر بالوكالة الحضرية بتازة أو بوزارة الداخلية عبر مصالحها
 الإقليمية وخاصة عمالة تازة التفكير بعمق في الحلول الناجعة لحل أزمة الخصاص العقاري الجماعي التي تعانيها المدينة.
- يجب على الجماعة القيام بإجراء إحصاء شامل للعقارات غبر المبنية وسط المدينة بمدف استخلاص الرسوم الجبائية
 الواجبة بشكل يساهم في إغناء مواردها المالية.
- يمكن لجماعة تاهلة الاستفادة من الوعاء العقاري الذي تشكله أراضي الجموع غرب المدينة في إطار التعاون والتنسيق
 مع السلطات المحلية وجماعة مطماطة وممثلي ذوي الحقوق لتعبئة تلك الموارد العقارية في خلق مشاريع اقتصادية مهيكلة
 تعود بالنفع على كل الجماعات الترابية.
- على السلطات المحلية تطبيق القانون بالصرامة اللازمة لردع كل المخالفات التي يعرفها مجال التعمير بالمدينة، ووضع حد
 لكل أشكال البناء السري وغير القانوني الذي عانت منه المدينة لعقود من الزمن.
- ينبغي تشجيع كل المبادرات الخاصة بإقامة التجزئات وإنشاء التعاونيات السكنية مع إعادة النظر في أسعار البيع حتى
 تكون في متناول الجميع وتنال ثقة وإقبال كل الزبناء.
- التشجيع على عملية التحفيظ العقاري وذلك بتبسيط المساطر والإجراءات وتيسيرها مع التوعية والتحسيس بأهمية
 هذه العملية في حماية العقار وتحصينه والرفع من قيمته.
- الانكباب على أشغال التهيئة الحضرية وذلك بوضع تصميم جديد للتهيئة مبني على دراسة ميدانية وتقنية مضبوطة، يتسم بالجرأة ولجدية والواقعية، لا ينسخ التصاميم السابقة، ويكون الهدف منه هو معالجة الاختلالات العميقة والتحكم في التوسع العشوائي للمجال الحضري.
- إعطاء اهتمام أكثر لعملية التخطيط الحضري على المدى القريب والمتوسط والبعيد وذلك وفق رؤية مستقبلية واضحة الأهداف وقائمة على التشاور والتشارك والتنسيق بين كل الفاعلين لإيجاد حلول عملية للمشاكل المطروحة واستثمار الإمكانات والموارد المتاحة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمدينة.

: خاتمة **- V**

يشكل نفاذ العقار الجماعي بمدينة تاهلة عائقا كبيرا أمام تنفيذ كل مشاريع التهيئة الحضرية الخاصة بالمدينة. من جانب آخر يهيمن العقار الخاص للأفراد بشكل واضح على الأوضاع العقارية (كأراضي الجموع والأحباس) والتي لا تحظى بأهمية تذكر. أمام هذه المفارقة الصعبة تجد جماعة تاهلة نفسها في وضع صعب ومعقد، فلا هي قادرة على البحث عن بدائل وحلول لتنمية وتطوير مواردها العقارية ولا هي قادرة تنفيذ وتنزيل مشاريعها الحضرية المختلفة على أرض الواقع بشكل سليم وفعال. رغم كل ما قيل عن نفاذ الأملاك الجماعية ودورها في إعاقة تنفيذ العديد من المشاريع الحضرية، إلا أن ذلك لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن إشكالية سوء التدبير التي لازالت تتخبط فيها المدينة منذ عقود. ذلك أن تعاقب المجالس الجماعية المنتخبة

على إدارة الشأن المحلي لم تفلح في إخراج المدينة من وضعية الأزمة التي تعيشها بل ساهمت في تعميق هذه الأزمة وتعقيدها، ولذلك كانت دائما جزءا من المشكلة على أمل التغيير لكي تصبح يوما ما علبة أدوات لإيجاد الحلول والاقتراحات للإشكاليات المطروحة.

المراجع :

- التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، 2018، 236 ص.
- عمر مبروك ، (2016)، المنافسة في السوق العقارية بالمغرب، أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة سيدي
 محمد بن عبد الله، فاس. 366 ص.
- طهير 27 أبريل 1919 بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها.
- سعيد زياد، (2016)، أراضي الجماعات السلالية: التدبير والمنازعات، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الدراسات
 والأبحاث، 136 ص.
 - ضهير 1915 المتعلق بتعيين العقارات
- بشرى الشرع، (2014)، العقار والتوسع الحضري بمدينة تاهلة، بحث لنيل الإجازة في الجغرافيا، الكلية المتعددة
 التخصصات بتازة، 120 ص.
 - الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1339 (13 غشت 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري.
 - القانون رقم 25.90 الخاص بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.
- محمد ازكرار وهند مزياني، (2020)، تعقد تدبير المدن الصغرى بالمغرب: حالة مدينة تاهلة، كتاب البحث الجغرافي
 بالمغرب وسؤال التنمية، مؤلف جماعي، الطبعة الأولى، ص 327-344.
- محمد كميحي ، (2018)، الدينامية الحضرية بالمدن الصغرى ورهانات الحكامة الترابية ، حالة مدينة تاهلة، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية المتعددة التخصصات بتازة، 182 ص.

المركز القديم لمدينة ندرومة: أنموذج مصغر للمدينة الإسلامية.

The old center of the city of Nedroma: a miniature model of the .Islamic city

الدكتور: خطابي لحسن

قسم الهندسة المعمارية، كلية التكنولوجيا، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر

مختبر المياه والمنشئات في بيئتها (EOLE)

البريد الإلكتروني: khattabibot@gmail.com / lahcene.khattabi@univ-tlemcen.dz

ملخص

يهدف هذا المقال الى تسليط الضوء على احدى أقدم المدن العتيقة بالغرب الجزائري: مدينة ندرومة القديمة، كما يهدف أساسا الى تقديم المدينة واعادة استكشافها واكتشاف مكوناتها وهيكلها العمراني ومقارنتها مع المدينة الإسلامية مما يؤهلها ان تكون أنموذج مصغر للمدينة الإسلامية (أحمد سليمان، 2018).

مدينة ندرومة يمكن ارجاع تاريخ نشأتها حسب الشواهد وكتابات المؤرخين العرب الى ما قبل الفتح الإسلامي كقرية بربرية تقع تحت سفح جبل فلاوسن من الجهة الشمالية متخذة إياه كحصن حماية طبيعي والوادي المنبسط باتجاه البحر كمخزن مؤونتها الدائم.

مدينة ندرومة حاضرة وعاصمة منطقة جبال ترارة مازالت قائمة الى يومنا هذا كصرح عمراني ومعماري يحمل بين طياته كل المقومات الحضارية والثقافية الاسلامية لفترة ما قبل الاحتلال الفرنسي.

مساحة مدينة ندرومة القديمة لا تتعدي 10 هكتارات، كانت تعتمد في عيشها على التجارة وممارسة الحرف والزراعة.

اهتم بالمدينة كل من الموحدين والزيانين والفرنسيين لما تتمتع به من أهمية اكتسبتها من امتزاج موقعها الاستراتيجي وتاريخها الثقافي ما أعطاها شكلا من اشكال عبقرية تعامل الانسان مع المكان والزمان.

وهي تمثل حاليا"... للجزائر مكانًا هامًا للذاكرة. فهي تشهد على وجاهت الحضارة الجزائرية قبل الاستعمار والذي عرفت كيف تقاومه ... فهي دعامة قوية لبناء الأمة الجزائرية التي ضلت ولفترة طويلة تعاني من الاستعمار واحتقاره ...فهي تحتاج إلى أن تحد في تاريخها عناصر إعادة تقييمها كما يمكنها أن تحد في الاهتمام وإعادة الاعتبار لتراثها: ما قبل الإسلام والإسلامي والحديث ما يؤكد هويتها: لا غربية ولا شرقية لكن جزائرية." (جراند غيوم، الحق في الذاكرة 2007، 173)

الكلمات الدالة: مركز المدينة، االمركز القديم، المدينة الإسلامية، ندرومة.

Abstract:

This article aims to shed light on one of the oldest antique cities in western Algeria: the ancient city of Nedroma. It also aims mainly to present the city, rediscover it, discover its components and urban structure, and compare it with the Islamic city, which qualifies it to be a microcosm of the Islamic city (Ahmed Suleiman, 2018).

The history of the city of Nedroma can be traced back according to the evidence and writings of Arab historians to before the Islamic conquest as a Berber village located under the foot of Mount Flaoucene from the northern side, taking it as a natural protection fortress and the flat valley towards the sea as its permanent store of supplies.

The city of Nedroma, the metropolis and capital of the Traras Mountains region, still exists to this day as an urban and architectural edifice that carries with it all the elements of Islamic civilization and culture for the period before the French occupation.

The area of the ancient city of Nedroma did not exceed 10 hectares, and for its livelihood it depended on trade, the practice of crafts and agriculture.

The city was cared for by the Almohads, the Zayanians and the French because of the importance it gained from the combination of its strategic location and its cultural history, which gave it a form of genius in human dealing with space and time.

It currently represents "... Algeria has an important place for memory. It bears witness to the pre-colonial Algerian civilization, which I knew how to resist... It is a strong pillar for building the Algerian nation, which has been suffering for a long time from colonialism and its contempt... It needs to be found in Its history is elements of a re-evaluation as it can find in attention and reconsideration of its heritage: pre-Islamic, Islamic and modern, which confirms its identity: neither Western nor eastern, but Algerian. (Grand Guillaume, The Right to Memory, 2007, p. 173)

Keywords: the city center, the old center, the Islamic city, Nedroma.

مقدمة

تقدم المدن الإسلامية التاريخية القديمة بهياكلها ومكوناتها أنموذجا رائدا يحتذي به في التسيير والاستغلال الأمثل للأرض ولمواردها المتنوعة وسلاسة التنقل والتحكم فيها... قدمت هذه المدن والمراكز القديمة عامة بيئة معيشية متنوعة لساكنيها، كما مثلت مقياسًا إنسانيًا وجماليًا رائعًا. إنها شاهدة على ثراء وتنوع الإبداعات الثقافية والدينية والاجتماعية للبشرية. فلقد جسدت حضورًا حيًا للماضي الذي شكلها.

المدينة الاسلامية هي بنية حية تعبر عن تطور المجتمع وهويته الثقافية؛ إنه جزء من سياق تراث طبيعي وإنساني كبير. إنه أكثر بكثير من مجرد مشهد تاريخي. يرتبط مفهوم المدينة التاريخية القديمة والمناظر الطبيعية بروابط قوية ومعززة، فهي مزيج كامل من القيم الثقافية والاجتماعية والأنثروبولوجية...

كانت المدينة في الماضي "... واحدة من أجمل ما انتجت الحضارات العريقة والعظيمة والتي مازالت تشهد عبر التاريخ على ثراء وغني وعبقرية صانعيها. " (لكاز، 1979)

في هذه المقالة، سنناقش أولاً: مفهوم المدينة الإسلامية وخصائصها لإظهار كيف يتم مطابقتها على مدينة ندرومة القديمة.

ثانيًا: سنقوم بإعادة اكتشاف مدينة ندرومة القديمة من خلال محاولة وصف جوانب وأبعاد معينة من الحياة الحضرية للمدينة، كما سنصف ونحلل العملية التاريخية الانشائية التي سمحت بظهورها من خلال منحها هوية محددة.

تعد بلدة ندرومة القديمة مركزًا قديمًا، وموقعًا رائعًا لهندستها المعمارية الإسلامية الفريدة من نوعها، ومكانًا حاضنا للذاكرة والهوية المحلية والإقليمية، والتي تشهد على حضارة جزائرية اصيلة كانت قبل الاستعمار والتي لا تزال.

أولا: أغوذج المدينة الإسلامية

1. مفهومها وأصلها

المدينة الإسلامية هي المكان الذي تطورت فيه الحضارة الإسلامية، وفقًا لخصائص معمارية واجتماعية محددة.

المدينة أو المدينة العتيقة كمفهوم يطلق على كل مدينة قديمة اسلامية بدلاً من مدينة أوروبية حديثة. يستخدم هذا المصطلح بشكل رئيسي في بلدان المغرب العربي وغرب إفريقيا وشرق إفريقيا. (لاروس، 2002)

غالبية المدن القديمة تعتبر بامتياز مكانًا للنشاط الاقتصادي المكثف وبالخصوص للحرف اليدوية (المنسوجات والجلود والخشب وما إلى ذلك) التي كانت تنتج سلعًا وفيرة ومختلفة تمد السوق بالنشاط والحيوية كما حافظت المدينة العتيقة بشكل عام على العلاقات والتبادلات مع المناطق الريفية المحيطة التي كانت مصدر امدادها.

كانت المدن القديمة أيضًا مكانًا لدراسة العلوم الدينية وتدريسها وكان يركز التدريس في المسجد وملحقاته (المدارس، الزوايا ...).

"كانت المدينة العتيقة، المدينة المندمجة والمتكاملة والوحدة الاجتماعية المرجعية للسكن والاستقرار والتلاحم الاجتماعي فهي تمثل فضاء نفادي للقري والتجمعات الريفية المحيطة بها والتي تغذيها وللأنشطة التجارية التي تدعمها. فعلى الرغم من الأسوار التي تحيط بها وتحميها من خطر الغزاة ينبت داخل جدرانها نسيج اجتماعي حي ينبض بمشاعر الحب والحرب والقادر على بناء وتكوين على مدار التاريخ علامات هويته الخاصة به وترجمة أساليب الحياة من خلال الإبداع الأدبي والفني، وكذلك من خلال التعبير المعماري والحرفي." (اونيسكو، 1995)

خضعت اولي التجمعات الإسلامية الى نفس القواعد والعوامل (العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والمناخية والعرقية والدينية) التي أدت إلى ولادة وتطور جميع المدن الأخرى.

فالمدينة الأولى التي بنيت في الإسلام هي مدينة النبي ع (المدينة المنورة)، فكانت أنموذجًا ومرجعًا للمدن المستقبلية كمدينة بغداد، البصرة، الكوفة، تونس...، وهي أنموذج حي في إسقاط أفعال النبي ع واقواله وتقاريره. فكانت هذه المدينة الإسلامية (يثرب)، في بدايتها مجرد تجمع سكاني بسيط يعتمد أساسا على الزراعة وبعض المبادلات التجارية وبعد الهجرة النبوية شهدت ولادة أول مسجد كعنصر رئيسي وأساسي من عناصر المدينة وكمكان للقوة واللقاء ونقطة التقاء مركزية ومحورية في تشكيل المدينة المنورة المستقبلي. (بشارة، 2019)

فعرض الأنصار على النبي والمهاجرين كل ارض بوار وغير صالحة للزراعة؛ كانت هذه الأراضي مخصصة للإنشاءات الجديدة (ابن سلام، 1975، الصفحات 757–358)، فقسم النبي ٤ الأراضي الممنوحة له إلى قطاعات حيث كان المسجد نقطة محورية تلتقي فيها جميع هذه القطاعات. فتم تخصيص كل قطاع لقبيلة وتُرك لها التخطيط والتقسيم الداخلي للقطاع لمراعات الخصوصية الاجتماعية والجانب الأمني لها. وهكذا أقيمت بيوت المهاجريين حول المسجد. فكانت هذه القطاعات مفصولة عن بعضها بشكل واضح عن طريق الشرايين ومحاور الطرق الرئيسية (محمد عبد الستار، 1988، صفحة 47).

ككل مدن العصور الوسطى، كانت المدينة الإسلامية الجديدة بحاجة إلى سوق حيوي لتطورها وإمدادها فكان السوق مجرد مساحة كبيرة غير مبنية أين تدب الحركة والنشاط التجاري. فكانت المدينة المنورة تطبيقًا مباشرًا لمجموعة من الأحكام القانونية لا "الشريعة الاسلامية." (غانم، 2019)

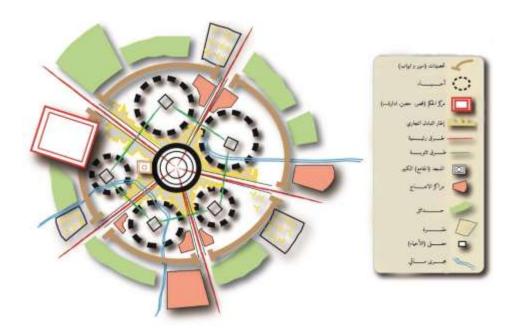
تتميز المدينة الإسلامية بمجموعة من العناصر الهيكلية والعناصر المبنية (عزب، 1997):

العناصر الهيكلية للمدينة الإسلامية نلخصها في (الشكل 1):

• الأحياء: هي عبارة عن وحدات حضرية لها هويتها الخاصة، وتتكون من عدة شوارع وممرات مسدودة. كل منطقة لديها التجهيزات الأساسية الخاصة بها.

- الساحات: تلعب الساحات دورًا أساسيًا في كونما مكان للاسترخاء والراحة بعد يوم شاق من العمل فهي مساحة للاجتماعات والعيش المشترك ومكان للاحتفالات الدينية والتجارية المختلفة.
 - الشوارع والأزقة والطرق المسدودة: تؤدي دور الارتباط بين مختلف مكونات المنطقة وبقية المدينة.

تتكون المدينة الإسلامية من عناصر مشابحة لأي مدينة من العصور الوسطى، لها خصائص خاصة بالإسلام، مثل المباني العامة والقصور والمنازل ... (الشكل 1)



الشكل 1: التنظيم التخطيطي للمدينة الإسلامية.

(المصدر: المؤلف، 2022)

من بين العناصر المبنية المكونة للمدينة الاسلامية، لدينا (الشكل 1):

- التحصينات أو الأسوار: تمثل تحديد و تعين مكاني لفضاء المدينة وحيزها وهي تستحضر روح الانطوائية التي تضمن أمنها، هذه الاسوار عادة تكون مثقوبة عند تقاطع المحاور الرئيسة معها و تنتهي بشكل عام بأبواب لها أسماء تميزها.
- الجامع الكبير: هو مكان مخصص للعبادة يقع في قلب المدينة الاسلامية، مغلق ومفتوح على رحابة السماء وبه تقام الصلوات الخمس مع صلاة الجمعة.
 - المصلي او المسجد الجواري: يوجد في كل حي وهو مكان مخصص للصلوات الخمس فقط.
- الحمام: هومن التجهيزات الاساسية والنموذجية للمدينة الاسلامية، ويقع بجوار الجامع الكبير وحسب شساعة المدينة ومساحتها يتواجد أيضا في كل منطقة وحي وهو دليل يعبر على النظافة الجسدية والروحية للمسلمين.

- القصر أو القصبة في بلدان المغرب العربي: هو مكان مخصص للسلطة والحاكم يقع على أحد طرفي البوابات الرئيسية.
- السوق: هو عبارة عن تجهيز ذو أهمية بالغة للمدينة ورفاهيتها وهو ذو طابع تجاري واقتصادي محض، ويقع في الشوارع
 الرئيسية التي تتجه نحو المسجد الكبير، وهو متخصص بشكل عام.
- الخانات او الفنادق بالمدن المغاربية: هي هياكل مرافقة للسوق مخصصة لإسكان التجار وتخزين البضائع وغالبًا ما
 تكون إما خارج الأسوار أو في نهاية أطراف المدينة.
- وأخيرًا المنزل: وهو العنصر الرئيسي المكون للمدينة وهي بنايات بنيت لاحتواء مجموعة من النشاطات الحيوية اليومية لساكنيها .

ثانيا: تحديد موقع مدينة ندرومة

1. أصل تسمية المدينة

بادئ ذي بدء، من الضروري إجراء دراسة اشتقاقية لأسمها، وبفضل ذلك يمكننا تحديد موقع المدينة في الزمان والمكان.

يأتي الاسم الجغرافي" ندرومة "من أصل الكلمة: ند لروما وهوما ذكره وذهب اليه حسن الوزان في كتابه "وصف افريقيا". لكن وفقًا لعالم الاجتماع جيلبرت جراند غيوم: "لم تكن هناك بالتأكيد مدينة رومانية في موقع ندرومة. ليون الأفريقي (حسن الوزان) هو أصل هذه الأسطورة، تمامًا كما كان هو مصدر هذا التفسير الخاطئ لاسم ندرومة: "ند روما" أي "منافسة روما". في القرن الماضي، أراد لويس بيسي هو ايضا أن يرى كالاما الرومانية في ندرومة لكن تم التخلي عن هذا الافتراض ولم يتم اكتشاف أي بقايا أو نقوش تشهد على وجود مستوطنة رومانية في ندرومة." (جراند غيوم، مدينة بغرب الجزائر: ندرومة، 1971، صفحة 55)

على الرغم من أن هذه الفرضية، فرضية ان تسميتها تعود الي أصول الحضارة الرومانية لا أساس لها من الصحة، إلا أن العديد من مؤرخي سنوات 1880 يدعمونها.

فنجد أن كتاب الجغرافيا المخصص للمدارس الابتدائية لسنة 1887 يذكر أن "ندرومة، يقطن بحا 3300 ساكن، ... هي مدينة عربية تصنع بحا القدور الفخارية وهي أواني فخارية حمراء كبيرة تستعمل للطهي في جميع أنحاء الغرب. » (ف ج، 1887) صفحة 48)

كما ذكرها دو مازت في كتابه دراسات جزائرية لسنة 1882 أن "وسط الآثار العربية للعصور الوسطى وتحت أنقاض القلاع القديمة والمحاطة بنباتات رائعة، لا يزال بإمكان المرء أن يجد بني تحتية تعود للرومان والتي هي بقايا "كلاما" (أي ندروما). "" (دو مازات، 1882، الصفحات 220–221)

هناك فرضية ثانية تفترض أن اسم ندرومة مشتق من اللغة العربية أنظروا إلى الماء وهي العبارة الأولي التي قالها الفاتحون المسلمون لما رأوا الماء وكثرته في المنطقة.

تدفعنا فرضية أخيرة إلى البحث عن أصل الكلمة انها ذات أصول بربرية بحكم ان المستوطنون الاوائل للمنطقة هم من البربر. ففي اللغة الأمازيغية، "يبدو أن ندروما هي الشكل المعرّب لمصطلح برري تندرومت أو تندروما. فالجذر تندرومت يعني "تنزل في الجاه مجرى النهر" " (مقرنطا، 2011، الصفحات 73-74)

2. الموقع الجغرافي لمدينة ندرومة:

في غرب الجزائر، تقع مدينة ندرومة على المنحدر الشمالي لجبل فلاوسن، وهو الأعلى في أرض ترارة حيث يصل ارتفاعه الى 1136 مترًا. فهي تتموقع على هضبة تعلو تقاطع كل من النهرين - واد عمار ووادي القصرين.

تقع المدينة على بعد 160 كلم غرب وهران و54 كلم شمال غرب تلمسان و37 كلم شمال مغنية و18 كلم جنوب الغزوات. تظهر ندرومة على شكل مثلث راسه باتجاه الجبل وقاعدته موازية للبحر.

تحتل ندرومة موقعًا وعرا نسبيًا فهي مبنية على المنحدر الذي ينحدر من جبل فلاوسن مما أتاح لها الاستفادة من الموقع الدفاعي والسيطرة على سهل خصب ومروي جيدًا، فهو يمثل نوعًا من المواقع الكلاسيكية للمدن المغاربية التقليدية. فموقعها يهيمن على سهل مزاورو الخصب الذي يقطعه من الجنوب إلى الشمال واديان: وادي القصرين من الشرق وشعبة زعيفة من الغرب.

الجداول التي تنحدر من جبل فلاوسن كثيرة جدًا ومن الواضح أن هذه الوفرة في الممرات المائية مرتبطة بحالة مناخية مميزة فمنطقة ندرومة وعين كبيرة هي المنطقة التي تمطل بحا كمية معتبرة من الأمطار بعد منطقة تلمسان وهذا ما زاد من خصوبة وجودة اراضيها وتنوع محاصيلها.

أما حاليًا فهي خليط من المكونات العمرانية المختلفة والمتباينة، بما في ذلك المنطقة أو الحي الأوروبية التي لا تزال مركزًا لموقع كل المرافق الهيكلية الرئيسية للمدينة: السوق المغطاة ومكتب البريد الكبير والبنوك وسوق الخضار والفواكه ... ومازال يعتر الحي الأوروبي ممر أساسي وإلزامي بين الامتدادات والتوسعات العمرانية الجديدة والمركز القديم للمدينة.

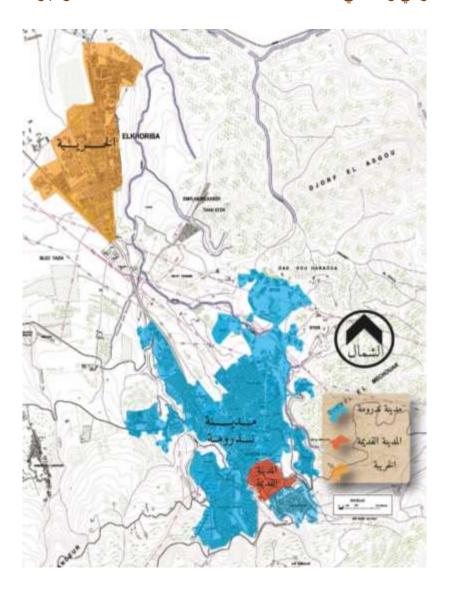
مدينة ندرومة ترتبط بروابط وثيقة مع مركز خريبة (خريطة 1)، لأن خريبة هي ممر إلزامي واجباري للوصول إلى ندرومة عن طريق محور الغزوات - خريبة كما ترتبط بباقي المدن المجاورة بالمحورين فلاوسن - ندرومة، مغنية - ندرومة والغير عمليين لحالتهما المتدهورة.

ثالثا: الأصول القديمة لمدينة ندرومة

عرفت مدينة ندرومة مرور العديد من السلالات. كانت ندرومة في البداية اسم قبيلة تنتمي لعائلة كومية من سلالة بني فتان. في بادئ الامر كانت مكان لقرية فلاوسن تسكنها قبيلة بربرية كما ذكرها اليعقوبي في كتابه "كتاب البلدان" (278 هـ / 892-891) "فأبعد من مدينة العلويين أي صبرة (ولاية تلمسان) توجد نمالطة (Numâlata) أي لالة مغنية حيث كان محمد بن علي بن محمد بن سليمان يتولى الحكم فيها وأما البلدة الأخيرة التابعة لإمارة بني محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن فتسمى ب فلوسن وهي مدينة كبيرة يتألف سكانها من مجموعة من قبائل بربرية من مطمطة وتاجرة وجزولة وصنهاجة وانجفة وانجيزة". كما نعلم انه لا تزال سلسلة الجبال التي تستند اليها المدينة حاليا تحمل اسم فلاوسن.

وقد ذكر اسم ندرومة لأول مرة من قبل الجغرافي البكري (1068)، عندما قدم وصفًا موجزًا لمدينة ندرومة، أطلق عليها اسم "المدينة" (أي حاضرة وعامرة) وليس مجرد قرية: " ... ومدينة ندرومة هي في طرف جبل تاجرا وغربيها وشماليها بساتين طيبة ومزارع وبينها وبين البحر عشر أميال وساحلها وادي ماسين وهو نحر كثير الثمار وله مرسى مأمون وعليه حصان ورباط... ومدينة ندرومة مسورة جليلة لها نحر وبساتين فيها من جميع الثمار.... " (البكري، 1992، صفحة 750)

وفي القرن الثاني عشر، حوالي عام 1164 (559 هـ)، أفاد الإدريسي أن "ندرومة، مدينة كبيرة، مأهولة بالسكان، محاطة بأسوار، ومجهزة بأسواق، وتقع على ارتفاع في منتصف الطريق ... حقول مزروعة ويعتمد عليه نحر يسقي، وفي الارتفاع من الجهة الشرقية توجد حدائق وبساتين ومساكن ووفرة المياه."



الخريطة 1: خريطة موقع والحالة الحالية لمدينة ندرومة والخريبة.

(المصدر: الوكالة الوطنية للتخطيط الإقليمي، تلمسان، 2009، معالجة المؤلف، 2022)

من خلال التحليل الذي سنورده لاحقا معتمدين على تعاريف مصطلح المدينة الإسلامية ومكوناتها، سنعيد تتبع المسار الزمني والمكاني لتطور مدينة ندرومة وسوف نقف على أهم اللحظات التي ميزت تطور فضاءها العمراني والمعماري.

تعود أصول مدينة ندرومة إلى عهد الموحدين. فنظرًا لموقعها، فقد تم اعتبارها دائمًا عبر التاريخ كعاصمة لمنطقة قبائل ترارة.

يرتبط تاريخها ارتباطًا وثيقًا بتاريخ عبد المؤمن بن علي عبد المؤمن الذي حصن المدينة بأسوار منيعة عام 1160م.

وعلى الرغم من أن الجغرافيين والرحالة العرب قد ذكروها قبل ذلك الوقت بكثير، إلا أن بعض الآثار القائمة الى يومنا هذا (المسجد الكبير وأسلوبه ونقش منبره والحمام) تسمح بالقول بان ظهورها يعود للفترة المرابطية.

رابعا: وصف الشكل الحضري الحالي لمدينة ندرومة

خضعت نشأة مدينة ندرومة للظروف نفسها: الظروف الطبيعية، والسياسية، والاقتصادية، والمناخية، والأمنية، التي ميزت جل المدن التاريخية في العصور الوسطى.

1/4 هيكل المدينة

أ- الأحياء

تتشكل مدينة ندرومة أربع قطاعات او مناطق او أحياء، وتتقاطع حدودها في ساحة التربيعة. يشير اسم كل منطقة او حي إلى تمييز واضح للانتماء إلى قبيلة معينة متخصصة في مهنة محددة (بني عفان، بني زيد، أهل السوق، الخربة) (خريطة2).

"... منطقتي بني زيد وبني عفان هما منطقتان سكنيتان قديمتين في ندرومة، لكن الحرفيين والتجار ليسا غائبين تمامًا، فالأولى (القبيلة) هم في الأساس نساجون ... أما الثانية (المنطقة) فبها إما متاجر صغيرة جدًا، تلعب دورًا محليًا للغاية... " (توملن-برونو، 1986)

أ- الشوارع والأزقة والطرق المسدودة

يعبر وسط مدينة ندرومة القديم محورين رئيسيين للمرور: شرق – غرب وشمال – جنوب. يتوزع على محاوره عدد لا بأس به من المباني العامة مثل المسجد والمصليات.

هذه الطرق دورها هو ضمان سيولة الحركة العامة للمدينة. على هذه المحاور وتقاطعاتها وأطرافها أماكن موضعية "ساحات" أين يجتمع السكان.

من هذه المحاور تتفرع العديد من شبكات الأزقة التي تتخللها طرق مسدودة وكل شارع له اسم الحي الذي يتوسطه، أو اسم أحد علماء واولياء المدينة، أو اسم الباب الذي ينته اليه.

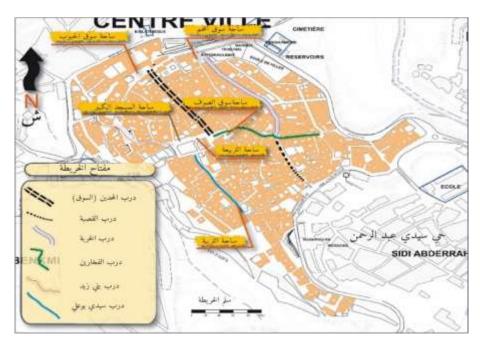
تتكون المدينة العتيقة بشكل أساسي من ستة شوارع "دروب" رئيسية (خريطة 3): درب الموحدين (درب السوق سابقا، والذي نجده أكثر تمثيلا)، درب بني زيد، درب الخربة، درب الفخارين، ودرب القصبة.



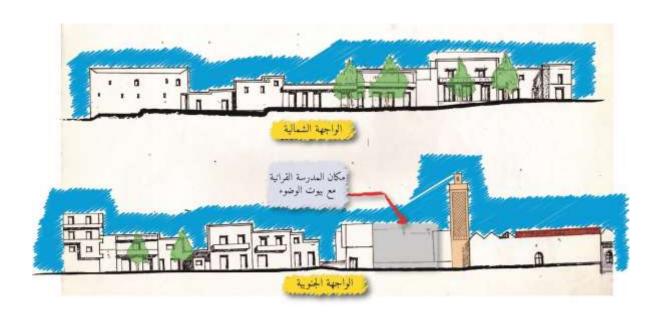
خريطة 2: أياء المدينة القديمة ومعالمها الاثرية.

(المصدر: المؤلف، 2022)

والزقاق او المسلك المسدود هو نتاج تقاطع الشوارع الرئيسية مع الممرات الثانوية؛ يؤدي الزقاق المسدود دور سكني حصري، فهو يجمع على حافتيه عددًا من المنازل والمساكن، وبذلك هو يشكل الوحدة الأساسية للمدينة العتيقة. (خريطة 3).



خريطة 3: ساحات وشوارع المدينة القديمة. (المصدر: المؤلف، 2022)



شكل 2: الواجهات المحيطة بساحة التربيعة

(المصدر: لعباس أحمد، 1995-2009)



شكل 3: (أ) و (ب) الواجهات المحيطة بساحة النصر سابق ساحة سوق الحبوب، (ج) الواجهة السوق المغطي باب المدينة.

(المصدر: المؤلف، 1995-2009)

كما تغيرت أسماء ووظيفة هذه الأماكن حاليًا، من مكان للاجتماع والتبادل التجاري إلى مكان لوقوف السيارات أو في أسوأ الحالات فهي تقتصر على توفير شرفة لمقهى.

2/4 العناصر المبنية المكونة لتراث المدينة القديمة ندرومة

أ- الأسوار والأبواب

يعد الأمن والتحصين عاملاً رئيسياً في تكوين أي مجتمع حضري مستقر وتطوره الاقتصادي والتجاري ولطالما اعتبرت الأسوار أحد المكونات الرئيسية للمدينة الاسلامية.

حاليًا، لا يوجد في مدينة ندرومة سوى جزء صغير من الجدار الذي كان يحمي المدينة واختفى معظمه تقريبا (صورة 1). يعود تاريخ البناء إلى العهد الموحدي. كان لسور أربع بوابات: باب المدينة (صورة 2)، وباب القصبة (صورة 1)، وباب تازة، وباب الفراقي، وهذان الأخيران لم يعودان موجودين.





صورة 2: باب المدينة.

(المصدر: المؤلف، 2022)

صورة 1: جزء من سور المدينة وباب القصبة.

(المصدر: المؤلف، 2022)

ب- قصر السلطان

لم يتبقى منه سوى أنقاض وجزء صغير من المحراب (الصورة 3-4). وتعود هذه الآثار إلى الفترة الموحدية.



صورة 4: جزء من سور قصر السلطان ومحرابه. (المصدر: المؤلف، 2022)



صورة 3: محراب قصر السلطان. (المصدر: المؤلف، 2022)

ت- الجامع الكبير

يقع الجامع الكبير عند تقاطع المحاور الرئيسية التي تشكل المدينة في الساحة المركزية "التربيعة" وهو مكان مخصص لإقامة صلاة الصلوات وصلاة الجمعة حيث يلتقي جميع المؤمنين الوافدين من جميع أحياء المدينة.

أصل بنائه يعود إلى زمن يوسف بن تاشفين (1062-1106) من سلالة المرابطين، كان الجامع الكبير بلا مئذنة آنذاك. ولا يزال هناك نقش يشير إلى بناء المئذنة والتي يعود تاريخها إلى العصر الزياني (مخطط1-صورة 5).



صورة 5: صورة للمسجد الكبير والمئذنة.

(المصدر: المؤلف، 2022)

مخطط 1: مخطط المجد الكبير ندرومة.

(المصدر: (كرانديت، 1986، صفحة 11))

ث- المصلى او المسجد الجواري

يوجد في كل حي مسجد صغير (مصلى) (خريطة 2) بدون مئذنة وبه محراب يظهر ويبرز في السور الخارجي باتجاه القبلة. وهذه المساجد او المصليات تقام فيها فقط الصلوات الخمس باستثناء صلاة الجمعة التي تقام بالمسجد الكبير. (الصورة 6-

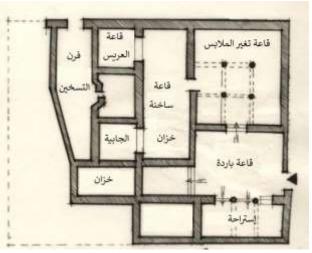
ج-حمام البالي

يحتل حمام البالي، وهو علامة على النظافة الجسدية والمعنوية، موقعًا مركزيًا في المدينة. وهو ملحق بالمسجد الكبير في الجهة الخلفية ويفصل ينهما طريق.

تخطيط حمام البالي كلاسيكيًا، وهو يتكون من غرفة ملابس وغرفة استراحة وغرفة ساخنة مسبوقة بغرفة دافئة، بالإضافة إلى "فرنك" وهو فرن لتسخين المياه وتسخين الغرفة الساخنة. (مخطط 2-صورة 12)

بالإضافة إلى حمام البالي، الذي يعود تاريخه إلى فترة المرابطين، يوجد بالمدينة حاليًا ثماني حمامات، والتي تعود إلى فترة الاستعمار وما بعد الاستعمار وجلها مازال نشطا الى يومنا هذا.





صورة 12: جزء من سور المدينة وباب القصبة.

(المصدر: المؤلف، 2022)

مخطط 2: مخطط حمام البالي.

(المصدر: رفع معماري لطلبة الهندسة المعمارية وهران، 1990)

ح- الزوايا والمدارس القرآنية

خلال القرن الخامس عشر شهد شمال افريقيا حركة صوفية كبيرة حيث انتشرت انتشارا واسعا حتى وطلت إلى مدينة ندرومة. يوجد في مدينة ندرومة ستة زوايا (خريطة 2) لا تزال تعمل: العيساوية والزيانية والقادرية والسليمانية والسعيدانية.

كما أن بالمدينة العتيقة شبكة مهمة جدًا من المدارس القرآنية. تقع هذه المدارس إما داخل الزاويا أو في غرف معزولة عنها مهيئة ومفروشة.

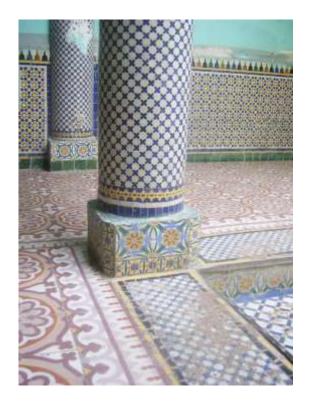
خ- البيت التقليدي لمدينة ندرومة

البيت التقليدي هو الوحدة الأساسية التي تتكون منها المدينة القديمة وأحيائها. وهي تشكل مجموعة من الكتل المتراصة للغاية وتتكون من طابق إلى طابقين مع وجود حرف صغيرة ومباني تجارية في الطابق الأرضي والتي تمتد على طول المحاور الرئيسية.

والوصول إلى المنزل يكون عادة عبر زقاق مسدود وجميع أبواب المنازل غير متقابلة حفاظًا على خصوصية الجار.

يتكون المنزل من مجموعة غرف أو "بيت". هذه الغرف منظمة ومفتوحة على العنصر الأساسي للمنزل وهو الفناء والذي يسمى "وسط الدار "(مخطط 3). و"وسط الدار" او (الفاء الداخلي) يؤدي وظيفة التوزيع والاجتماع لمكونات المنزل ولحركية ساكنيه.

إنه مقر جميع الأنشطة اليومية (الصورة 13-14). إنه فضاء ذو خصوصية بامتياز لعزل الحياة الأسرية ومجال للنشاط والحركة والحرية الانثوية فهو مكان انثوي مقدس بامتياز.



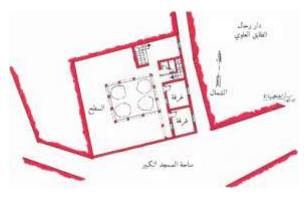
صورة 14: أحد أعمدة فناء دار رحال. (المصدر: المؤلف، 2022)

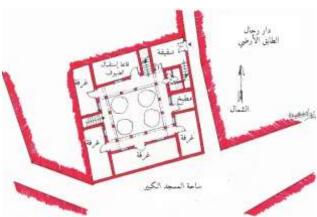


صورة 13: صورة لفناء (وسط الدار) لدار رحال. (المصدر: المؤلف، 2022)

باستخدام درج غالبا ما يكون بدون درابزين والذي يتم وضعه بإحدى زوايا المسكن، يمكن الوصول إلى الطابق العلوي. يتم الوصول الى الغرف العلوية عن طريق ممر يمتد على امتداد أطراف الفناء وغالبا بالسطح يوجد غرفة واحدة مع مساحة شاسعة تستعمل كشرفة مكشوفة من الأعلى ومسورة الجوانب. (مخطط 4).

مجلة التخطيط العمراني والمجالي ــــــــ





مخطط 4: مخطط لمسكن رحال.

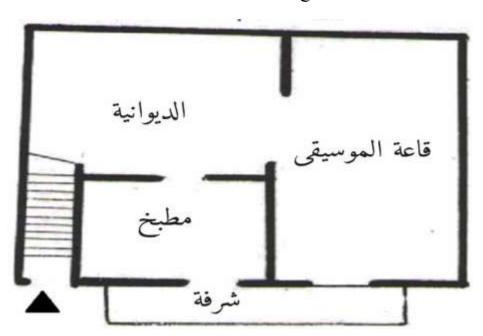
(المصدر: المؤلف، 2022)

مخطط 3: مخطط لمسكن رحال.

(المصدر: المؤلف، 2022)

بالإضافة إلى هذه المكونات الرئيسية، تشتمل مدينة ندرومة على مطاحن وأفران وفنادق (خريطة 2) وهي في حالة متطورة جدًا من التدهور وهي مغلقة حاليًا.

كما نجد بمدينة ندرومة بناء غريب عليها تمامًا لكنه يعطيها خصوصية فريدة من نوعها، يدعى المسرية. (مخطط 5) وهو عبارة عن ناد لتعلم الموسيقي والسمر أو الاحتفال بالزواج وتناول القهوة والشاي.



مخطط 5: مخطط لمسرية بالمدينة القديمة ندرومة.

(المصدر: لعباس أحمد، 1995)

خاتمة

يمكن أن يكون للمدينة القديمة أهمية ثقافية ورمزية لسكانها وشاغليها، وحتى أهمية اقتصادية لأصحاب الأراضي أو الجهات العامة.

قدمت المدينة القديمة والمدينة التاريخية بشكل عام، من خلال هياكلها ومكوناتها المبنية، مثالًا بليعًا لإدارة واستغال الارض، وموارد أراضيها، وحركة شاغليها وساكنيها ...

لقد قدمت المدينة القديمة وبالتحديد الاسلامية بيئة معيشية متنوعة، وقدمت مقياسًا إنسانيًا وجمالًا رائعًا. إنها شاهدة على ثراء وتنوع الإبداعات الثقافية والدينية والاجتماعية للبشرية كما وفرت حضورًا حيًا للماضي الذي شكلها.

ومن خلال ما تقدم من السرد والتحليل وتقديم المدينة يمكن ان نصف ونقيم ونقدم مدينة ندرومة القديمة كأنموذج مصغر للمدينة الإسلامية فهي تحتوي على مجموعة من القيم التاريخية والثقافية التي ساهمت في خلق هوية خاصة بالمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فهي مكان للتحضر والتمدن ما قبل الاستعمار في منطقة جبال ترارة المعروفة بتنظيمها القبلي.

كانت مدينة ندرومة منافسة 13 لتلمسان في عدة مجالات: اقتصادية وثقافية ودينية ... لقد شهدت داخل أسوارها ولادة عدد كبير من الفقهاء والشيوخ والشعراء والموسيقيين ... حتى انها سميت بالحاضنة لموظفي الخدمة المدنية لجزائر الاستقلال (جراند غيوم، الحق في الذاكرة، 2007، صفحة 171).

أهمية ندرومة تأتي من حقيقة أنها كانت قادرة على المقاومة والتكيف مع وجود مختلف الأخطار الطبيعية والتاريخية، وعلى الهيكل الحضري الذي تحتويه داخل اسوارها والذي مازال على حالته الاصلية حتى الآن كمثال بليغ على تخطيط المدينة الإسلامي التقليدي الرائع.

"ندرومة هي جزء من عائلة كبيرة للمدن العتيقة لشمال افريقيا ، مثل تلمسان ، قسنطينة ، في المغرب: فاس أو مكناس ، في تونس مثل القيروان أو صفاقس أو تونس. بينما نجد انه في المغرب المدن الأوروبية الجديدة أقيمت إلى جانب المدن القديمة للحفاظ عليها، اما في الجزائر، مثل هذا الانشغال لم يكن موجودا ابدا فلقد تم محو العديد من آثار هذا الماضي ما قبل الاستعمار. لم يكن هذا هو الحال مع ندرومة التي، بصرف النظر عن أسوارها، احتفظت بمعظم هيكلها العمراني وهي بذلك تشكل اليوم تراث الجزائر الثمين." (جراند غيوم، الحق في الذاكرة، 2007)

43

نصاء 1867، تم احصاء 1148 حرفة في ندرومة وفي نفس الفترة كانت تملك تلمسان سوى 500 فقط.

المراجع

ابن سلام .(1975) كتاب الاموال-تحقيق: محمد خليل الهراس .القاهرة: مكتبة التجليات الأزهرية.

أحمد سليمان, ع .(2018) .المدينة الإسلامية بين الحقيقة والتشويه العمارة والهندسة والتكنولوجيا .13-1 .pp. 1-13 ,

البكري, ا .(1992) كتاب المسالك والممالك، الجزء الثاني بيروت: دار الغرب الاسلامي.

اونيسكو .(1995) المدينة: حماية انتقائية للسكن التقليدي؟ .

بشارة, س .(2019) .المدينة االسالمية: فن عمر اني يجسد قيم التسامح والتضامن مجلة العمارة وبيئة الطفل .11-3 pp. 3-11,

توملن-برونو, م .(1986) .ندرومة 1954 دراسة حضرية Dans .:كريدش ندرومة 1984-1954 (p. 74).

جراند غيوم, ج. (1971). مدينة بغرب الجزائر: ندرومة مجلة المغرب الاسلامي و البحر الأبيض المتوسط.

جراند غيوم, ج. (2007). الحق في الذاكرة بمجلة آفاق مغاربية. 178-168,

دو مازات, م. (1882) براسات جزائرية: السياسية الاقتصادية لاقليم و هران، رسائل عن التمرد في جنوب و هران باريس: مكتبة كييوم و شركاءه.

عبيد, ط. (2013) المدينة الاسلامية تاريخها وتخطيطها وعوامل ازدهارها وانحطاطها الأردن: دار الفكر.

عزب, خ. (1997) تخطيط و عمارة المدن الإسلامية الدوحة: وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية بدولة قطر.

غانم, إ. م .(2019) الفنون في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية الندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

ف ج. (1887). كتا جغر افيا المستعمر ات الفرنسية: درس خاص للتعليم الابتدائي العالي باريس: الاخوة بوسليك.

كرانديت, د .(1986) العمارة و العمران الإسلامي .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

لاروس. (2002). القاموس المتعدد للغة باريس: لاروس.

لكاز, ج. (1979). مقدمة في التخطيط الحضري: العمران الفرنسي الغير دقيق باريس: لومونيتور.

محمد عبد الستار, ع. (1988) المدينة الاسلامية الكويت: علم المعرفة.

مقرنطا, ب. (2011). ندروما (كلاما؟) حسب المصادر العربية للقرون الوسطى Dans . جمعية الموحدية ندرومة , التراث العلمي و الثقافي لمدينة ندرومة و نواحيها. (82-69. pp. 69) الجزائر: دار السبيل. استطلاع رأي أصحاب المباني العالية في الإخلاء الآمن أثناء الحوادث في مدينة غزة

Opinions of Residents of High Buildings about Safe Evacuation Under Emergency in Gaza Strip

رينا زكريا كحيل

ريم عادل عوض

ليلي خالد أبو هاشم

أ.د نظام محمود الأشقر

ماجستير إدارة الأزمات والكوارث-الجامعة الإسلامية

الملخص

تتسم منطقة قطاع غزة بالعديد من الظواهر التي جعلتها من المناطق غير المستقرة وتحدد البيئة العمرانية، هدفت الدراسة لبيان آراء أصحاب المباني العالية في التخطيط المبكر لعمليات الإخلاء الآمن في الحالات الطارئة بقطاع غزة؛ ولتحقيق الأهداف اتبعت المنهج الوصفي الذي يصف واقع غزة ويحلل المخاطر التي تستدعي عمليات الإخلاء؛ وذلك بالاعتماد على المقابلة مع أصحاب المباني وممثلي القطاع الحكومي. توصلت الدراسة إلى تدبي عمليات التدريب المقدم من الدفاع المدبي في مجال التخطيط المسبق التشاركي للإخلاء المبكر، ولا توجد مناورات تدريبية تشترك فيها إدارة الأمن والسلامة مع المجتمع، وضعف التخطيط المسبق للإخلاء، وانخفاض مستوى ثقافة السكان بأهمية التدريب على الإخلاء وفتح مسارات النجاة. أوصت الدراسة بإعداد خطط مسبقة للإخلاء والطوارئ للمباني متعددة الطبقات، ووضع سيناريوهات للتعامل مع الاستهداف الجزئي والكلي لها، والالتزام بتعليمات الطواقم العاملة في الميدان لضمان سلامتهم، وعمل مناورات تدريبية إجرائية لمراحل الكارثة الثلاث قبل وأثناء وبعد انتهاء الكارثة بشكل دوري خاصة لشاغلي المباني العالية والأبراج.

الكلمات المفتاحية: المباني العالية، الإخلاء، قطاع غزة

Abstract

Gaza Strip is characterized by various phenomena that have made it one of the unstable areas and threatened the built area. This study aims at clarifying the opinions of the owners of high buildings in early planning for safe evacuation during emergency in Gaza Strip. To achieve this goal, the study followed the descriptive approach that describes the

situation in Gaza and analyses risks that require evacuation. The study is based on interviews with owners of high buildings and representatives of the governmental sector. The study shows that the number of trainings on early evacuation provided by the Civil Defense is very low; there are no joint drills conducted between the Security and Safety Department and the Society; poor pre-evacuation plans, and low level of cultural awareness among residents of high buildings about the importance of trainings on evacuation. The study recommended preparing pre-evacuation plans and creating various scenarios to deal with partial and total attacks against high buildings and conducting periodic drills for residents of high buildings to include three phases: pre, during, and after disaster

Key words: high buildings, evacuation, Gaza Strip.

مقدمة

يسعى الإنسان وفق الفطرة التي فطره الله سبحانه وتعالى إياها للبحث عن الخير والأمن والاطمئنان بعيدًا عن المخاطر والكوارث التي قد تصيبه نتيجة المخاطر التي تقدد الحياة البشرية سواء كانت أخطار ذات المصدر الطبيعية أو البشري، وما ينتج عنها من خسائر في أرواحهم وممتلكاتهم. لذا دأب الإنسان للبحث عن وسائل تعينه على العيش بما يحقق الاطمئنان والسلامة والأمان الجسدي والنفسي والروحي، واتخذ البيت الآمن بدءاً من بيوت الكهوف والجبال إلى المبابي التكنولوجية الحديثة.

تشهد غالبية مدن العالم تطوراً كبيراً في مجال التوسع العمراني والنمو السكاني؛ مما أوجد البنايات العالية ومتطلباتها المختلفة التي من أهمها إجراءات الأمن والسلامة للحد من المخاطر (علي، 2015)، وأصبحت ضرورة من ضروريات التنمية وأحد روافدها لمعالجة مشكلات شح الأراضي، وعدم الأخذ بقواعد السلامة والحماية مما يعرض المنشآت والممتلكات للخطر، وقد طورت الدول وسائل وإجراءات السلامة في المباني لتسهيل تلك المهمة، وتعدى ذلك إلى تثقيف وتدريب السكان للتصرف وقت الكوارث والأزمات. كما أن قيمة الخسائر وعددها تختلف من دولة الى أخرى ومن هنا يظهر لنا سؤالاً مهماً لماذا هذا الفرق في الخسائر.

لم تكن مدينة غزة في معزل عن هذا التقدم، حيث نشأت ظاهرة المجمعات السكنية العالية في قطاع غزة نتيجة للإقبال المتزايد على تملك الشقق خصوصاً من قبل المواطنين العائدين إلى الوطن عقب توقيع اتفاقية أوسلو 1994؛ ومن أهم الأسباب التي جعلت المجمعات السكنية العالية تشكل ظاهرة جديدة في القطاع كما ذكرت في دراسة حول السكن في قطاع غزة كما يلي: (مؤسسة الحق،1997 م)

- الحاجة الماسة للسكن في قطاع غزة خصوصاً مع قدوم عدد كبير من الفلسطينيين من الخارج.
 - ارتفاع أسعار الأرض بشكل كبير في قطاع غزة.
 - عدم قدرة معظم سكان القطاع على شراء الأرض
- المجمعات السكنية العالية توفر قدرًا كبيرًا من الشقق السكنية على مساحة محدودة من الأرض.
- عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على مساحات الأرض التي تصلح للإسكان والتطور العمراني.

وتسارعت وتيرة البناء في المنشآت السكنية والصناعية والسياحية ومختلف المجالات بما يقوي ركائز قيام الدولة حتى كان للمنشآت السكنية النصيب الأكبر الواضح في حركة البناء والتعمير، والتي طغى عليها البناء العالي حتى بلغ عدد المباني العالية في مدينة غزة (5842) والتي تساوي أو تزيد عن 5طوابق) .بلدية غزة، (2017)

مشكلة الدراسة وتساؤلاها:

تعتبر المباني السكنية العالية ضمن المنشآت الهامة التي تحظى باهتمام ورقابة المستولين في كل دول العالم، نظراً لأهمية ضمان أمن وسلامة الأعداد الكبيرة لساكنيها والذين بمثلون فئة كبيرة من المجتمع، وفي قطاع غزة تتعرض المباني العالية إلى العديد من المخطار، التي تستوجب التخطيط للإخلاء الآمن لمواجهة مخاطر الكوارث والأزمات. من أبرزها الاستهداف العسكري المتكرر بشكل مكتف خلال العدوان المستمر، متعمداً خلالها الجيش الإسرائيلي عدم إمهال السكان إلا وقتاً محددًا تحت غطاء الطيران لإخلاء المباني قبل قصفها، ملحقاً أضراراً واسعة في كافة مناحي الحياة. من هنا جاء الاهتمام بعمليات إخلاء المباني العالية وتحديد الحالات المسببة لها في قطاع غزة وطرق ووسائل الإخلاء المتوفرة، وتنفيذ المناورات والتدريبات الخاصة بها، وتقييم مدى فاعليتها، إذ تعاني منطقة قطاع غزة من شح الأراضي وزيادة الكثافة السكانية، مما يتطلب البحث عن حلول، لذا لجأت الجهات الحكومية لاعتماد التمدد الرأسي كأحد الحلول لمعالجة مشكلات الزحف العمراني على الأراضي التي تعتبر مخزون للأجيال القادمة، وفي ضوء ذلك حدث طفرة في المباني متعددة الطبقات خلال السنوات الماضية وفي المقابل لجأ السكان لإنشاء مباني متعددة الطبقات يصل ارتفاعها إلى ٢٨متر، وعلى الرغم من الكثافة العالية للسكن ساهم الاحتلال في زيادة المخاطر عبر استهداف المباني وإجبار سكانها على الإخلاء مما يتطلب دراسة رأي السكان في التخطيط للإخلاء الآمن، وعليه توصلت الدراسة للتساؤل التالى:

ما هو رأي أصحاب المباني متعددة الطبقات في التخطيط المبكر للإخلاء، وعملية تنفيذ الخطط في حال استهداف الاحتلال لها في مدينة غزة؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى ثقافة سكان المباني السكنية ومعرفتهم بوسائل السلامة اللازمة في المباني السكنية العالية في مدينة غزة؟

- ما مستوى خبرة السكان بطرق ووسائل الإخلاء المتوفرة في قطاع غزة؟
- ما حجم العينة التي تشارك في تنفيذ المناورات والتدريبات الخاصة بخطط الإخلاء من سكان المباني العالية؟
 - ما مدى تأثير ثقافة السكان في فاعلية خطط الإخلاء الآمن أوقات الطوارئ؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على رأي أصحاب المباني العالية حول الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المعنية بمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة.
 - الكشف عن معرفة أصحاب المباني العالية بخطط الإخلاء الآمن وطرق ووسائل الإخلاء الموفرة.
- التعرف على رأي أصحاب المباني العالية في قطاع غزة حول فاعلية خطط الإخلاء الآمن ومدى قدرتها في الحد أو التخفيف من المخاطر الناجمة عن الاعتداءات الصهيونية المتكررة.
 - استنباط معوقات فاعلية خطط الإخلاء الآمن في المباني العالية في قطاع غزة في أوقات الطوارئ.

أهمية الدراسة:

- على مستوى الباحثون: المساهمة في إعطاء صورة واضحة حول رأي أصحاب المباني متعددة الطبقات في التخطيط المبكر للإخلاء، وعملية تنفيذ الخطط في حال استهداف الاحتلال لها في قطاع غزة، فضلاً عن كونها تعتبر مؤشراً لمستوى ثقافة السكان حول خطط الإخلاء الآمن ومدى قدرتهم على التعامل أوقات الطوارئ.
- على مستوى السكان: تسليط الضوء على أهمية فاعلية خطط الإخلاء الآمن في أوقات الطوارئ ومدى قدرتها في الحد أو التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها المبانى العالية في قطاع غزة.
- على مستوى الباحثين الآخرين: إثراء المكتبة العربية بموضوعات هذا الورقة وزيادة الميدان المعرفي للباحثين والدارسين في هذا المجال حيث تبين لنا قلة الدراسات التي تناولت موضوع هذه الورقة.
- على مستوى المؤسسات الحكومية المتخصصة: تعد هذه الورقة بمثابة تغذية راجعة للجهات المسؤولة عن إدارة عمليات الإخلاء وما يتخللها من معيقات أو تجاوزات تحد من فاعلية هذه الخطط، فضلاً عن تبيان ما تبذله الجهات المتخصصة في إدارة الكوارث والأزمات من جهود للحد من المخاطر أو التخفيف منها.

منهجية الدراسة:

- منهجية توثيق تحربة السكان: والتي تعتمد على تسجيل التجارب التي عاشها أصحاب المباني العالية أثناء عملية الإخلاء خلال فقرات التصعيد العسكري.

- المنهج النوعي: وهو الذي يتعلَّق بالأبحاث التي تعتمد على البيانات النوعية، ويظهر ذلك في شكل مُشاهدات وآراء مكتوبة أو مسموعة أو تعليقات، وتتطلَّب تلك النوعية من مناهج البحث العلمي أن يتوافر لدى الباحث القُدرة على الرَّبط فيما بين جميع وجهات النظر؛ من أجل الخروج بالنتائج، ومن أمثلة ذلك المقابلات المسجَّلة أو المصورة التي تُساعد في الحصول على البيانات النوعية، وذلك الأمر يتعلَّق أيضًا بالتحليلات المكتوبة، والدراسات الوصفية، والمقالات، والتحليلات، والتحليلات.
- المنهج الوصفي: والذي يُستخدم لدراسة الظواهر كما هي في الواقع ويعبر عنها بوصفها وتحديد خصائصها ليتم بعد ذلك الاستعانة بآراء المبحوثين واتجاهاتهم إزاء قضية معينة، وذلك بغية الوصول إلى فهم أدق وأفضل للحالة الدراسية التي تناولتها هذه الورقة البحثية.

أدوات الدراسة:

عمل مقابلات مع مجموعة من أصحاب المباني العالية ورؤساء مجالس الإدارة فيها، بحدف دراسة مدى ثقافتهم و إلمامهم بخطط الإخلاء الآمن في المباني العالية ومدى فاعليتها في أوقات الطوارئ، وكذلك البحث في أسباب معوقات الإخلاء الآمن، وتسجيل آرائهم ومقترحاتهم حول خطط إخلاء أكثر فاعلية في قطاع غزة. حيث تمت مقابلة 5 أشخاص من ذوي العلاقة منهم رؤساء مجالس إدارة المباني العالية أو الأبراج، وأعضاء مجالس لإدارة وبعض الأفراد من الموظفين أو العاملين بالمؤسسات العاملة في هذه المباني.

حدود الدراسة ومجالها:

- الحد المكاني: قطاع غزة.
- الحد الزماني: عدوان 2014، عدوان. 2021
- الحد البشري: أصحاب المباني العالية ورؤساء مجالس الإدارة فيها.
- الحد الموضوعي: رأي أصحاب المباني العالية في الإخلاء الأمن أثناء الطوارئ.

الإطار النظري:

يعد السكن من متطلبات الحياة العصرية، والتي لم تتمكن أي دولة من دول العالم من إيجاد حل قاطع له، ونظراً لخصوصية الأراضي الفلسطينية وبخاصة قطاع غزة لما يمر به من ظروف سياسية واقتصادية وديموغرافية صعبة، يصبح توفير السكن الملائم من كبرى المشاكل التي يعاني منها ذلك المجتمع.

ونظراً لأهمية ضمان أمن وسلامة الأعداد الكبيرة لساكني هذه المباني والذين يمثلون فئة كبيرة من المجتمع، وفي قطاع غزة تتعرض المباني العالية إلى العديد من الأخطار، التي تستوجب وضع خطط الإخلاء الآمن لمواجهة مخاطر الكوارث والأزمات. من أبرز هذه المخاطر الاستهداف العسكري المتكرر بشكل مكثف تحديداً خلال العدوان الأخير، متعمداً خلالها الجيش الإسرائيلي إمهال السكان وقتاً قصيراً جداً لإخلاء المباني قبل قصفها ملحقاً أضراراً واسعة في كافة مناحي الحياة. من هنا جاء الاهتمام بعمليات إخلاء المباني العالية وتحديد الحالات المسببة للإخلاء في قطاع غزة وتحديد طرق ووسائل الإخلاء المتوفرة في قطاع غزة وتنفيذ المناورات والتدريبات الخاصة بها، وتقييم مدى فاعليتها، وتتناول هذه الورقة البحثية رأي أصحاب المباني العالية في قطاع غزة حول فاعلية خطط الإخلاء الآمن في أوقات الطوارئ ومدى قدرتما في الحد أو التخفيف من المخاطر الناجمة عن الاعتداءات غزة حول فاعلية المتكررة. ثم الخروج بتوصيات لأصحاب القرار بما يسهم في تفادي تلك المشكلات مستقبلاً وتوفير بيئة ملائمة سكناً.

التعريفات:

المباني العالية: ظهرت للمباني العالية العديد من المسميات في مجال العمارة منها المبنى المرتفع Skyscraper المبنى العالي Tall Building وناطحة السحاب Skyscraper وكل هذه المسميات وإن كانت تختلف في المعايير التي تصنف على أساسها المباني في كل نوع منها إلا أنما تشترك في مفهوم واحد وهو أنما من مظاهر الرأسية في البناء فهو كل مبنى اتجه في تكوينه المعماري إلى الرأسية في التصميم والإنشاء ويختلف مفهوم المبنى المرتفع طبقًا لاعتبارات عديدة منها مستويات التحضر في البلاد المتقدمة والنامية والقدرة على صعود المبنى والوصول إلى طوابقه المختلفة وإمكانية الحفاظ عليه من الناحية الأمنية وكذلك طبقًا للتشريعات المنظمة لحركة العمران داخل المدينة فيما يمكن اعتباره في البلاد النامية مبنى مرتفع أو ناطحة سحاب لا يتعدى ارتفاعها ١٠٠ متر نجده يعد مبنى منخفض مقارنة في البلاد المتقدمة والتي تصل فيها ارتفاعات ناطحات السحاب إلى أكثر من ٥٠٠ متر (حسن، 2000)

المباني العالية "في فلسطين": هي كل مبنى يزيد ارتفاعه على مستوى سطح الأرض أطول من ستة عشر متراً والذي يشتمل على أكثر من خمسة طوابق فوق سطح الأرض. (قرار رقم 20 لسنة 2000 م، المادة 3، لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وتجهيزات الإنذار والإطفاء الواجب توافرها في المباني العالية والمنشآت العامة والخاصة)

الإخلاء: إبعاد الأشخاص أو السكان من المناطق المعرضة لأخطار الحروب والكوارث إلى مناطق آمنة وبعيدة عن مناطق الخطر، والعمل على رعاية ومساعدة هؤلاء الأشخاص، وتقديم الرعاية كاملة سواء كانت إنسانية أو صحية، وتقع مسؤولية عمليات الإخلاء على عاتق السلطات المختصة وفق خطة معدة مسبقاً لتلك الأحداث الطارئة. (القربي، 2007)

تعريف أخر للإخلاء: هو عملية نقل الأشخاص المعرضين للخطر مؤقتاً من الأماكن الخطرة إلى أماكن آمنة، بما يضمن رعايتهم ومساعدتهم وتوفير كافة الاحتياجات الأساسية لهم. (Lindell, 2013)

قطاع غزة: المنطقة الواقعة جنوب غرب فلسطين، على شكل شريط ضيق في المنطقة الجنوبية من ساحل فلسطين التاريخية على البحر المتوسط، واكتسب اسمه من أكبر مدنه مدينة غزة، وهي ثاني أكبر مدينة فلسطينية بعد القدس، ويمتد القطاع على مساحة على مربع، ويبلغ طوله 41 كلم، ويتراوح عرضه بين 6 و12 كم، وتحده دولة الاحتلال الإسرائيلي شمالاً وشرقاً، والبحر الأبيض المتوسط غرباً، بينما تحده مصر من الجنوب الغربي.

ويعتبر القطاع واحداً من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، إذ بلغت نسبة الكثافة السكانية المقدرة لعام 2019م في فلسطين نحو في قطاع غزة بلغت الكثافة السكانية المقدرة بنحو نحو 826 فرداً /كم مربع، بواقع 528 فرداً /كم مربع. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019م)

الدراسات السابقة

دراسة (المغير، وآخرون،2019م) بعنوان: دور عمليات الإخلاء والإيواء في حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى بيان دور عمليات الإخلاء والإيواء على الجبهة الداخلية في قطاع غزة، وحاجة المكتبة المحلية للربط بين عمليات الإخلاء والإيواء والجبهة الداخلية. حيث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المقابلات مع ذوي الاختصاص والملاحظة المباشرة، وقد توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن عمليات الإخلاء والإيواء المبنية على التخطيط تساهم في فعالية حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني المختلفة والتي تعمل على الاستجابة الإنسانية الطارئة بالتنسيق مع المنظمات الحكومية من أهم لجان الطوارئ التي تعمل في المحافظات والتي تعمل على حماية الجبهة الداخلية بأنواعها. وأوصت الدراسة بضرورة توفير خطط وسيناريوهات متعددة وفق تقييم المخاطر المسبقة لكل أزمة من المحتمل وقوعها في قطاع غزة، وتحديد مسارات محددة وطرق بديلة في حال استهداف الطرق الرئيسة للعمل على نقل المصابين والإخلاء المناسب، والعمل على تنظيم عمليات الإخلاء والإيواء لحماية وتحصين الجبهة الداخلية بمختلف عناصرها.

دراسة (الأعرج، المغير، 2019) بعنوان: دور لجان الطوارئ المركزية لبلدية غزة في عمليات الإيواء والإخلاء

هدفت الدراسة إلى بيان دور لجان الطوارئ المركزية في بلدية غزة في عمليات الإيواء والإخلاء الآمن، وبناء أهم سيناريوهات لتنفيذ عمليات الإيواء والإخلاء. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف دور لجان الطوارئ في البلديات وتحليل محتوى خطط الطوارئ الخاصة بالتدخلات لموسم الشتاء والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، وتحليل المقابلات التي نفذت مع ذوي الاختصاص. هذا وقد أظهرت الدراسة في نتائجها فعالية دور لجان الطوارئ في البلدية أثناء الاعتداءات العسكرية

والمنخفضات، ووجود بعض المعوقات التي تواجههم لتقديم خدماتها أثناء حالات الطوارئ كنقص المعدات وعدم كفاية الموازنة المخصصة للطوارئ، وغياب البرامج التدريبية للكوادر الفنية العاملة في حالات الطوارئ. وأوصت الدراسة بضرورة توفير المتطلبات اللازمة عند مواجهة المخاطر، وانتهاج أسلوب التخطيط والتنظيم اللازمين لتحسين مستويات الاستجابة، والقيام بالتدريبات وإجراء التمارين الافتراضية والمحاكاة اللازمة، والعمل على وضع خطط للإخلاء والإيواء بالتعاون مع اللجان المختصة.

دراسة (حمودة، 2012) بعنوان: تقييم وسائل الأمن والسلامة في المبانى السكنية العالية: حالة دراسية مدينة غزة

قامت هذه الدراسة بتقييم وضع المباني السكنية العالية في مدينة غزة من ناحية توفر وسائل الأمن والسلامة، ومعرفة مدى كفاءة تلك الوسائل إن وجدت في الحفاظ على أرواح وممتلكات السكان، كما أنما بحثت على المستوى الثقافي وسلوك سكان تلك المباني تجاه وسائل الأمن والسلامة وكذلك الدور الذي تلعبه التشريعات والقوانين من أجل تحقيق هذا الهدف. وخلصت الدراسة إلى أن %90 من المباني السكنية العالية في مدينة غزة لا تتوافر فيها شروط الأمن والسلامة، كما أنما توصلت لأن درجة ثقافة السكان حول وسائل الأمن والسلامة ضعيفة. كما أن الدراسة أوصت بعدة توصيات من أهمها ضرورة إصدار لوائح قانونية بشأن المباني المخالفة، وتفعيل دور لجان المتابعة الخاصة بالمباني السكنية العالية.

دراسة (طرابيشي، 2014م) بعنوان: تقييم خطة الإخلاء والإيواء أثناء حدوث الكوارث الطبيعية: دراسة حالة محافظة العيص في غربي المملكة العربية السعودية

هدفت الدراسة إلى تقييم خطة الإخلاء والإيواء التي نُفذت بمحافظة العيص بمنطقة المدينة المنورة، أبان الحركة الزلزالية التي ضربت المحافظة عام 1430هـ. ولتحقيق هذا الهدف حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: هل يوجد قصور في خطة الإخلاء والإيواء التي طبقها الدفاع المدني على إخلاء وإيواء المتضررين من كارثة العيص بالهزة الأرضية؟ وبناءً على هدف الدراسة وأسئلتها استخدمت الباحثة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي لملائمتها للدراسة، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب الحديثة في الدراسة "أسلوب السلاسل الزمنية، أسلوب التحليل المكاني للظاهرة". وكانت أهم نتائج الدراسة كما يلي: إن خطة الإخلاء والإيواء التي تم تنفيذها من قبل الدفاع المدني والجهات الأخرى ذات العلاقة، كما شدد الجميع على أن الدفاع المدني هو الجهة المخولة للتصدي للأوضاع الحرجة التي خلفتها الكارثة، وأظهرت الدراسة أن هناك سوء تنسيق فيما بين الدفاع المدني والجهات المشاركة الأخرى. كما أكدت الدراسة أن معظم المتضررين قد تمكن الدفاع المدني من الوصول إليهم، وتم الخلاؤهم وإيواؤهم بطريقة جيدة، ولكن القلة منهم "وهم الأشد تضررا" لم يتم الوصول إليهم، لوعورة المنطقة وصعوبة الوصول إليهم بالسيارات.

التعقيب على الدراسات السابقة والوصول للفجوة البحثية

تناولت الدراسات السابقة عملية الإخلاء والإيواء أثناء الكوارث، وأهمية وجود خطة مسبقة لضمان فاعلية الاستجابة وتوفير حماية أكبر للمواطنين أثناء الإخلاء والإيواء وتقييم وضع المباني من ناحية توافر وسائل الأمن والسلامة وتحديد المستوى الثقافي وسلوك السكان تجاه وسائل الأمن والسلامة. لكنها لم تتناول رأي أصحاب البنايات العالية في عمليات الإخلاء والإيواء وعن مدى إلمام سكان تلك البنايات بالإخلاء الآمن أثناء الكوارث وخاصة الكوارث الناجمة عن قصف القوات الإسرائيلية لتك البنايات، باستثناء دراسة حمودة والتي توصلت لأن درجة ثقافة السكان حول وسائل الأمن والسلامة ضعيفة.

الإطار المنهجي والإجراءات

منهجية الدراسة

حتى يتم تحقيق أهداف هذه الورقة البحثية، سوف ترتكز منهجية الدراسة على محورين رئيسيين:

- 1. المحور الأول: وذلك من خلال جمع المعلومات النظرية من المؤسسات الحكومية ذات الاختصاص والمراجع والدراسات والأبحاث المختلفة حتى يتم فهم موضوع الدراسة بشكل كافي.
- 2. المحور الثاني: تمت هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية النوعية التي ستستخدم فيها منهج المسح. الذي يعتبر من أهم المناهج التي تعتمد عليه البحوث الوصفية لأنه عبارة عن جهد علمي منظم، يساعد في الحصول على معلومات وبيانات عن الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها والمسح ينصب على دراسة أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء الدراسة وفي مكان معين وزمان معين ويتجه الى توضيح الحقيقة للأشياء أو المشكلات أو الأوضاع الاجتماعية وتحليلها والوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأشياء الدافعة الى ظهورها. تم عمل مقابلات مع عدد من رؤساء مجالس الإدارة أو العاملين في المبانى العالية والأبراج في مدينة غزة لاستطلاع آرائهم حول الإخلاء الآمن أثناء الحوادث.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء مجالس الإدارة وبعض من الموظفين العاملين في المباني العالية في قطاع غزة، وذلك باختيار عينة من 5 مباني عالية "أبراج" حيث تم مقابلتهم كممثلين عن شاغلي المباني العالية في قطاع غزة.

عينة الدراسة

اشتملت الدراسة على مجموعة من أعضاء مجالس الإدارات وبعض من الموظفين العاملين والبالغ عددهم (5) في المباني العالية في قطاع غزة.

أدوات الدراسة ووصفها

مقابلة تم تصميمها خصيصاً لممثلي شاغلي المباني العالية في قطاع غزة.

مصادر بيانات الدراسة

- المصادر الميدانية: أجرت الباحثات مقابلات مع عدد من أعضاء مجالس الإدارة وبعض من الموظفين العاملين في المباني. العالية في قطاع غزة وبعض موظفى المؤسسات العاملة في هذه المبانى.
- مصادر غير ميدانية: حيث تمثلت في الكتب والمراجع والدراسات السابقة للحصول على معلومات علمية نظرية كما أفادت في تكوين فكرة شاملة عند الباحثات عن موضوع الدراسة.

المقابلات

قامت الباحثات بإجراء عدة مقابلات شخصية منظمة مع عينة من ذوي العلاقة، في قطاع غزة من أجل الحصول على إجابات واضحة ودقيقة لبعض التساؤلات التي تحتاج لتفسيرات، والتوصل إلى نتائج موضوعية لأسئلة الدراسة، حيث بلغ عدد المقابلات (5):

يوضح الجدول التالي عينة من ذوي العلاقة الذين وقع عليهم الاختيار لاستطلاع آرائهم:

تاريخ المقابلة	المبنى	المسمى
14 فبراير 2022	برج الجوهرة	مالك البرج ورئيس مجلس إدارة
15 فبراير 2022	برج الجلاء	رئيس مجلس إدارة
16 فبراير 2022	برج شوا حصري	موظف في البرج
16 فبراير 2022	برج فلسطين	موظف بالمؤسسات العاملة في البرج
17 فبراير 2022	برج الشروق	عضو مجلس إدارة

جدول رقم (1)

ولبناء أسئلة المقابلات:

- 1. تم الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة وذلك للاستفادة منها في تحديد محاور الأسئلة وصياغتها.
 - 2. استشارة المشرف في إعداد الأسئلة والاستفادة من رأيه.

- 3. تحديد أقسام المقابلة ومحاورها الرئيسية.
- 4. تصميم أسئلة المقابلة في صورتما الأولية.
- 5. مراجعة وتنقيح الأسئلة بعد عرضها على أكاديميين.
 - 6. اعتماد نموذج أسئلة المقابلة في صورتها النهائية.

وللإجابة على سؤال الدراسة: ما العلاقة بين مستوى ثقافة سكان المباني العالية في قطاع غزة وفاعلية خطط الإخلاء الآمن؟

تم تقسيم أسئلة المقابلات إلى (5) أسئلة متنوعة وتم عرضها على الأفراد الذين تمت المقابلة معهم ويمكن إجمالها كالتالي:

1. ما رأي أعضاء مجالس إدارة الأبراج في تصميمات الإخلاء الآمن؟

أجاب رئيس مجلس إدارة برج الجوهرة والذي تم استهدافه بالكامل خلال عدوان مايو 2021، بأن خطط وتصميمات الإخلاء الآمن تساهم في تنظيم و إرشاد شاغلي البرج من السكان وموظفي المؤسسات على أماكن الهروب الآمنة والمتمثلة بسلم النجاة ومخرجين للبرج للخروج والإخلاء بأسرع وقت ممكن وبأقل خسائر ممكنة في الأرواح في حالات الطوارئ المختلفة، والتي قد تلحق الأذى بحم، ووضع علامات ولافتات ترشد ل مسارات الخروج الآمنة. كما أن تزويد البرج بوسائل إطفاء الحريق وتوزيعها في المبنى وفق تصميم محدد بحيث تكون كل وسيلة في المكان المناسب لها.

بينما أجاب رئيس مجلس إدارة برج الجلاء والذي تم استهدافه بالكامل خلال عدوان مايو 2021، بأن البرج يفتقر لأدنى تصميمات الإخلاء الآمن، لأن بناءه قديم جداً حيث لم تضع البلدية ووحدة الأمن والسلامة أية شروط أو معايير خاصة بالإخلاء الآمن وقت إنشاءه، وأضاف أن شاغلي البرج اضطروا خلال حالات الطوارئ استخدام المصعد لإخلاء بعض الحالات الخاصة ولكثرة الضغط على السلم المؤدي لمخرج واحد للبرج وعدم توافر سلم النجاة.

كما أجاب أحد العاملين في برج شوا حصري الذي تم استهدافه عدة مرات وخاصة خلال عدوان 2012، بأن البرج يفتقر لتصميمات الإخلاء الآمن، حيث يوجد سلم نجاة معطل ورئيسي واحد ومصعد ومخرج واحد فقط، وكان لما سبق أضرار ملحوظة ألحقت الأذى عدة مرات نتيجة التدافع والتزاحم في حالات الطوارئ خاصة خلال التصعيدات العسكرية المتكررة على قطاع غزة، كما يفتقر البرج لوجود معدات وسائل مكافحة الحريق مثل: بكرات الخراطيم ومصدر إمداد مياه الإطفاء وغيرها، وما يتوافر فقط هو بعض أجهزة إطفاء الحريق اليدوية.

أما أحد الموظفين بالمؤسسات العاملة في برج فلسطين، عبر بقوله إن البرج قديم الإنشاء متهالك جداً يفتقر لمعايير الأمن والسلامة غير خاضع في تصميمه القديم لشروط ومعايير الإخلاء الآمن، من حيث معدات ووسائل مكافحة الحريق، نظام

الإنذار المبكر وغيرها، كما ذكر معاناة شاغلي البرج عند حالات الطوارئ التي تستوجب خروجهم وإخلاء البرج من السكان في أسرع وقت ممكن، خاصة خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، في ظل عدم توافر شروط الإخلاء الآمن.

كما أجاب أحد أعضاء مجلس إدارة برج الشروق والذي تم استهدافه عدة مرات خلال التصعيدات العسكرية على قطاع غزة كان آخرها خلال عدوان مايو 2021 حيث تم تدميره بالكامل، بأن تصميمات الإخلاء الآمن تميزت بسوء استخدامها نتيجة الإهمال وعدم توافر الصيانة الدورية وعدم وجود مراقبة ومتابعة من قبل ذوي الاختصاص، حيث أن سلم النجاة لا يصل للطابق العلوي من البرج، ومغلق بحاجة لصيانة منذ عدة سنوات ويتم استخدامه من قبل شاغلي البرج كمخزن لما تلف من حاجياتهم أو لتجميع النفايات!، مما تسبب بعدة مشكلات ناجمة عن الازدحام والتدافع الشديد خلال حالات الطوارئ التي تم إخلال البرج فيها.

2. مدى تفعيل درج النجاة هل موجود؟ هل وجوده ساهم في عملية الإخلاء؟

أجاب رئيس مجلس إدارة برج الجوهرة والذي تم استهدافه بالكامل خلال عدوان مايو 2021، بوجود سلم النجاة وأنه مفعل حيث أنه مزود باللوحات الإرشادية والأسهم المؤدية إليه، يخلو مساره من أية مواد قابلة للاحتراق أو تسبب العرقلة؛ سواء على الباب أو على الدرجات، مثل: قطع الأثاث والحواجز، والمعدات. يتم إجراء الصيانة وتفقّد سلامة السلم، ومدى صلاحيته للاستعمال المصمم لأجله بشكل دوري، يتوافر به الحواجز الواقية من السقوط منه، بالإضافة لتوفر التهوية الطبيعة فيه عند الخروج منه والإنارة الاحتياطية الموزعة على طريق المخرج، ومزودة بمصدر يغذي بالتيار الكهربائي في حالة انقطاعه. وأكد استخدامه عدة مرات خلال حالات الطوارئ أخرها كان في العدوان الأخير، حيث ساهم بشكل كبير في حفظ حياة شاغلي البرج والحد من الأضرار الناجمة عن التدافع والازدحام خلال عملية الإخلاء والخروج دون أية أضرار في الأرواح البشرية، مؤكداً أنه وسيلة أمان ومتطلب أساسي غاية في الأهمية في الأبراج والمباني العالية.

بينما أجاب رئيس مجلس إدارة برج الجلاء والذي تم استهدافه بالكامل خلال عدوان مايو 2021، بأن البرج لا يوجد به سلم نجاة، مماكان له الأثر السلبي جداً على شاغلي البرج أثناء عمليات الإخلاء خلال حالات الطوارئ المختلفة، التي كان أسوأها خلال عدوان مايو 2021، حيث تمت عملية الإخلاء لشاغلي البرج من السكان والعاملين وأفراد المؤسسات وغيرهم بأدنى معايير الإخلاء الآمن، حيث تم إخلاء السكان من سلم البرج الوحيد مقابل عدد كبير من الأفراد مقارنة بمساحة وحجم السلم، بالإضافة لاضطرارهم لاستخدام المصعد الكهربائي لإخلاء كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة مما شكل خطر مضاعف على أرواح وسلامة شاغلى البرج.

بينما أجاب أحد العاملين في برج شوا حصري الذي تم استهدافه عدة مرات وخاصة خلال عدوان 2012، أن البرج يفتقر لوجود سلم نجاة مطابق للشروط، فما هو متوافر عبارة عن جزء من درج نجاة يمتد للطوابق السفلية فقط، وما تم تجربته وملاحظته خلال حالات الطوارئ وخاصة عند تعرض البرج للاستهداف المباشر أن البرج بحاجة ماسة لوجود أكثر من سلم للنجاة لإتمام عملية الإخلاء الآمن دون أضرار وخسائر في الأرواح خاصة وأن السلم الخاص بالبرج والوحيد المتاح لا يتناسب مع معايير الأمن والسلامة ومساحته الصغيرة التي تتناسب عكسياً مع العدد الكبير لشاغلي البرج والزوار خلال النهار. ويضيف كونه كان شاهدا على عملية إخلاء الجرحي خلال استهدافه عام 2012، بأن درج النجاة في البرج كان يزدحم بمولدات الكهرباء مغطاة بالركام وفرشات النوم والكراتين، ووجد المسعفون صعوبة في إخراج الجرحي من البرج، لذا كان يحمل كل جريح أربعة مسعفين، ومن الطبيعي أن يحمل مسعفان اثنان فقط حمالة الجرحي. سلم النجاة الخلفي، المخصص للطوارئ، يستخدم كمخزن لسكانه، وتتكدس على درجاته الكراتين والفرشات ومولدات الكهرباء الصغيرة وجالونات البنزين. وهو ذاته الدرج الذي عجز المصابون عن استخدامه أثناء القصف الإسرائيلي للبرج.

كما أضاف أحد الموظفين بالمؤسسات العاملة في برج فلسطين، أنهم أيضاً لا يتوافر لديهم سلم نجاة على الرغم من العدد الكبير لشاغلي البرج من مختلف الفئات، وأنهم خاضوا عملية الإخلاء عدة مرات خلال حالات طوارئ مختلفة باستخدام سلم البرج الرئيسي مصحوبة بمعاناة مع بعض الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أجاب أحد أعضاء مجلس إدارة برج الشروق والذي تم استهدافه عدة مرات خلال التصعيدات العسكرية على قطاع غزة كان آخرها خلال عدوان مايو 2021 حيث تم تدميره بالكامل، بتوافر سلم النجاة مع عدم تفعيله خلال حالات الطوارئ لافتقاره لأهم شروط السلامة في سلم الطوارئ، من وجود اللوحات الارشادية ووجود العديد من المعيقات والمواد المعرقلة على الأبواب ودرجات السلم، وعدم توافر الإنارة اللازمة، بالإضافة لإهمال صيانته التي قد تؤدي إلى سقوط بعض الأفراد أو سقوطه بالكامل. ونتيجة لذلك تتم عمليات الإخلاء خلال حالات الطوارئ بعدد من الإصابات وحالات الاختناق نتيجة التدافع وحالة القلق السائدة في مثل هذه الظروف.

3. ما مدى معرفتهم بشروط الإخلاء الآمن؟

أجاب رئيس مجلس إدارة برج الجوهرة بمعرفة شاغلي البرج من السكان وأفراد المؤسسات والعاملين به بشروط الإخلاء الآمن خلال حالات الطوارئ، والتزامهم بما أثناء عمليات الإخلاء التي تمت في عدة حالات. وذلك من خلال تلقيهم تدريبات دورية بالتنسيق مع الدفاع المدني ولجنة الطوارئ المركزية.

بينما أجاب كلا من رئيس مجلس إدارة برج الجلاء وأحد العاملين في برج شوا وحصري، أحد الموظفين بالمؤسسات العاملة في برج فلسطين، أحد أعضاء مجلس إدارة برج الشروق بعدم معرفتهم ومعرفة شاغلي الأبراج لديهم بمثل هذه الخبرات، وأنها وإن وجدت فهي لدي بعض الأفراد ومن أماكن مغايرة.

4. هل تم تنفیذ تدریب/ محاکاة؟

أكد رئيس مجلس إدارة برج الجوهرة بتلقيهم تدريبات دورية على عمليات الإخلاء الآمن حيث تلقى هو وجميع شاغلي البرج من كافة الفئات تدريبين قبل عام، بالتنسيق مع الدفاع المدني. تنفيذ مناورة خلال ساعات النهار، وتدريب وحدة الأمن بالبرج على وضع خطة إخلاء خاصة بالبرج، كما تم تدريبهم على كيفية التعامل في الحالات الطارئة مثل الحرائق والاستهداف العسكري حيث كان لهذه التدريبات الأثر الإيجابي وقد استفاد شاغلي البرج من هذا التدريب وبدا ذلك واضحاً في العدوان الأخير عندما اضطر شاغلي البرج لإخلائه بسلام دون أية خسائر حيث تم الإخلاء من مداخل البرج الشمالية والجنوبية إلى جانب سلم النجاة.

بينما أجاب رئيس مجلس إدارة برج الجلاء بعدم تلقيهم لمثل هذه التدريبات من قبل، بما يتوافق مع تعليق أحد العاملين في برج شوا حصري، بأنه يعمل بالبرج منذ عام 2011 بشكل متواصل ولم يعهد تنفيذ أية تدريبات عملية أو نظرية أو حتى إرشادات مكتوبة من خلال المنشورات التوعوية في حال تم استهداف البرج مرة أخرى حيث تعرض البرج لاستهداف في عدوان 2012، وهنا كان الأمر يستوجب أن يتم تدريبهم على عمليات الإخلاء للحد والتخفيف من الأضرار الناتجة عن عمليات الإخلاء غير الآمنة، خاصة وأن البرج يفتقر لتصميمات الإخلاء الآمن ووجود سلم ومصعد متهالكين. بينما عبر أحد الموظفين بالمؤسسات العاملة في برج فلسطين، عن أسفه الشديد لعدم تلقيهم أية سيناريوهات إخلاء من قبل، ولم يتم تدارك هذا الأمر خلال التصعيدات السابقة التي اضطروا فيها مراراً لإخلاء البرج دون أي اعتبار لمعايير الأمن والسلامة. وأجاب أحد أعضاء مجلس الإذلاء الشروق عن أنهم أيضا لم يتلقوا تدريبات على عمليات الإخلاء، وخير دليل ما نتج عن أضرار خلال عمليات الإخلاء التي تمت في حالات الطوارئ التي مر بما القطاع خلال التصعيدات العسكرية في ظل عدم تفعيل تصميمات الإخلاء الآمن. حيث بدا واضحا نقص خبرات شاغلي البرج وعدم معرفتهم بكيفية التعامل والتصرف في مثل هذه الحالات.

إلا أن المِقابلون جميعاً لم ينفوا تلقي بعض الأفراد من شاغلي البرج لمثل هذه التدريبات في أماكن أخرى، ولكن هذه النسبة لم يكن لها أثر في المساهمة أو التخفيف من الأضرار الواقعة على شاغلي الأبراج في حالات الاستهداف

5. مدى قدرتهم على اتخاذ قرار الإخلاء/ عمل تجمع على الأسطح؟

أجاب رئيس مجلس إدارة برج الجوهرة أنه وفق ما تم تلقيه من تدريبات أصبحت لديهم رؤية وقدرة أكبر على التصرف واتخاذ مثل هذا القرار، مضيفاً أنه قبل استهداف البرج كان يتواجد ما يزيد عن 40 صحافي على سطح البرج لتغطية الأحداث، عرفنا نبأ إخلاء البرج من خلال الصحافيين العاملين لم نستطع عمل تجمع مدني فوق البرج لمنع القصف، لان العدوان بدأت بقصف الأبراج السكنية، وكنا نخشى من عمل تجمع ويتم القصف، القرار كان صعبا، الكل يريد النجاة والهرب.

بينما أجاب باقي المقابلون بأن مثل هذا القرار يتطلب خبرات وتدريب على المواقف والأحداث التي تستوجب اتخاذه وفق حالة الطوارئ وإن وجدت فهي حالات فردية لدى بعض شاغلي البرج. كما ارجعوا قرارهم بالإخلاء خلال تجاريهم السابقة إلى اجتهاد فردي في طرق الإخلاء ناجم عن شعورهم بالخطر أثناء حالات الطوارئ، وأنه خلال التصعيدات السابقة التي تعرضت لها أبراجهم لم يكن التجمع بمدف محاولة التصدي ومنع القصف بل للتغطية الإعلامية فقط، وقد نتج عن ذلك إصابات في صفوف الإعلاميين خلال قصف برج شوا حصري خلال عدوان .2012

تعقيب

من الملاحظات التي تم رصدها خلال المقابلات من خلال الملاحظة المباشرة أو لقاء بعض الأفراد من شاغلي بعض الأبراج:

- شروط السلامة التي التزمت بها بعض الأبراج غير فعالة، طفايات الحريق وخراطيم المياه وأجهزة الإنذار توضع ولا تستخدم، ناهيك عن أن جدار غرف الماء والكهرباء غير عازل ولا يتمتع بأي من الشروط المطلوبة، وأبوابها غير مقاومة للحريق، وهذا يجعل نسبة الخطر في كافة أبراج غزة %100، ذلك ما لاحظناه خلال المقابلات حيث نفى المقابلون وجود أبواب خاصة بالحريق في الأبراج أو فتحات الحريق والمناور في معظمها.
- كما نشرك من خلال ملاحظاتنا سكان العمارات السكنية بالمسؤولية حيث أنهم يفتقرون لثقافة السلامة والوقاية ولا يسألون أو يستفسرون عن جاهزية العمارة لتحمل الخطر ومن السهل التحايل عليهم من قبل التجار والمستثمرون.
- كما لاحظنا خلال مقابلاتنا أن بعض المستثمرين في حال اكتشفت تجاوزاته يتحايل على القانون باستدراك بعض الشروط ولكن بدرجات أمان أقل وأضعف كأن يضع سلالم هروب من الحديد، ويضيف طفايات لا تعمل وبأعداد قليلة.

توزع 615 بناية سكنية عالية على محافظات غزة كالتالى:

- في محافظة الشمال 56 برج، وفي محافظة غزة 491، وفي الوسطى 16 برج في حين استحوذت خانيونس على 42 برج ورفح 10 أبراج.
- المباني المرخصة ترخيصا مبدئيا %21 من قبل الدفاع المدني، و %6 فقط حاصلة على ترخيص نهائي بينما الأبراج غير المرخصة . %73
- 2.1% من أبراج غزة مستوفية لشروط السلامة، و %17 يمكن استيفاء شروطها، فيما من الصعب استكمال شروط 81% من الأبراج

ما نسبته % 60 من المباني العالية في غزة التي تتراوح ارتفاعاتها بين 6 إلى 18 طابق، حاصلة على ترخيص من بلدية غزة، منها %6 فقط حاصلة على تراخيص نحائية "وهي التي ثُمنح للأبنية العالية المستوفية لشروط السلامة" في حين لم تستوف البقية التراخيص أي أنحا لم تلتزم بشروط الأمن والسلامة، وذلك وفق دراسة أجرتها أجهزة الدفاع المدني ونوقشت نتائجها في ورشة عمل في 20 نوفمبر 2012 وبحثت الدراسة في 615 بناية سكنية وتجارية موزعة في مدينة غزة، إضافة إلى أن % 90من الأبراج المخالفة بنيت في عهد السلطة القديمة، أي قبل انتخابات المجلس التشريعي لعام 2006، وهي مباني عالية من أصل 49000 منشأة بنيت في غزة لعام 2012م، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012)

يلجأ المستثمرون إلى التحايل على القانون الفلسطيني ببناء سدة أو اثنتين لهما نفس مساحة الأرض المبني عليها دونَ استغلال "الطاير"، وتأجيرهما أو بيعهما كأنهما طوابق سكنية، وبذلك تصبح العمارة السكنية المكونة من خمس طوابق هي في الأصل مكونة من تسعة، وبلدية غزة تتغاضى عن الأمر بحجة أن المواطن الفلسطيني بحاجة إلى التوسع الرأسي، بل وسمحت مؤخرا بزيادة مساحة السدة.

كما يظن "أصحاب الأبراج والمستثمرين إذا حصلوا على تصاريح مبدئية أن باستطاعتهم مواصلة البناء دونَ مراعاة شروط السلامة، والدليل على ذلك أن 9% فقط من مباني غزة التزمت بالشروط والباقي تجاهل الأمر"، يعتمد الدفاع المدني في مراقبة الأبراج على الجولات التفتيشية التي تتمخض عنها إخطارات وتعهدات يوقعها غير الملتزمين من أصحاب الأبراج ومفادها بإصلاح الخطأ في أبراجهم أو إضافة شروط السلامة التي يمكن اضافتها.

يوضح الجدول التالي إحصائيات المباني التي عدد طوابقها أكبر من أو يساوي 5 في محافظة غزة:

"2017عدد السكان "وفق التعداد السكاني	عدد المباني	عدد الطوابق	م
72926	3034	5	1
33120	1285	6	2
18241	582	7	3
17856	428	8	4
12923	311	9	5
2129	57	10	6
2732	39	11	7
3260	29	12	8

2407	24	13	9
1407	13	14	10
1428	14	15	11
1555	14	16	12
566	7	17	13
124	3	18	14
216	1	20	15
7	1	21	16

جدول رقم (2)، جرد بواسطة الباحثين بالاستناد إلى بيانات (بلدية غزة،2017)

يتضح من الجدول رقم (2) أن عدد المباني التي تساوي أو تزيد عن 5 طوابق هو الأعلى ثم يليها عدد المباني التي تساوي أو تزيد عن 6 طوابق، وترجح الباحثات ارتفاع عدد المباني العالية نتيجة التزايد الكبير في عدد السكان، والحاجة الملحة في إيجاد المسكن والمأوى، والاستغلال الأمثل للأرض، كما يتضح من الجدول أن العدد الأكبر من السكان يشغل المباني التي تزيد أو تساوى 5 طوابق، وترجع الباحثات ذلك لاعتبارات تلامس الحاجة والغرض المرجو، والتي يغلب عليها الطابع السكني.

وفقاً لما تم جمعه من بيانات من الجهات الحكومية المختصة والتي تمثلت بمديرية الدفاع المديي وبلدية محافظة غزة، فإن قانون شروط السلامة في الأبنية السكنية العالية المطبق في فلسطين يستوجب "أن يزيد ارتفاع المبنى عن مستوى سطح الأرض أمترا وأن يشتمل على أكثر من خمسة طوابق فوق سطح الأرض". كما "لا يجوز مباشرة الأعمال الإنشائية قبل الحصول على تصريح مبدئي من المديرية العامة للدفاع المدني ". (قرار رقم 20 لسنة 2000م، المادة 3، لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وتجهيزات الإنذار والإطفاء الواجب توافرها في المباني العالية والمنشآت العامة والخاصة) كما تمنح بلدية غزة تراخيص لأبنية سكنية من خمسة طوابق وقبو وسدة أو اثنتين وسطح دونَ الزامها بشروط السلامة وتصنيفها على أنها "عمارة سكنية". (قسم الهندسة التنظيمية بلدية محافظة غزة، 2017)

بينما يعكس الواقع حالاً مغايراً حيث عدد المباني والأبراج المطبقة لمعايير الأمن والسلامة وشروط الإخلاء الآمن في تصميمها في مدينة غزة منذ قدوم السلطة الفلسطينية عام (40) 1994 مبني فقط. (الدائرة الهندسية بالدفاع المدني الفلسطيني، 2022) فضلاً عما أكده استطلاع رأي أصحاب المباني متعددة الطبقات في الإخلاء الآمن أثناء الحوادث في قطاع غزة أن غالبية

تصميمات الإخلاء الآمن في مبانيهم غير فاعلة، ويأتي ذلك نتيجة لغياب دور الجهات المختصة في عمليات المراقبة والمتابعة الدورية.

يوضح الجدول التالي عدد البنايات العالية والأبراج التي تم استهدافها خلال السنوات الأخيرة في محافظة غزة:

التصعيد	الشارع	الحي	البلدية	المحافظة	عدد الطوابق	اسم المبنى	ŕ
2021	خالد بن الوليد-خلف كابيتال مول	الرمال	غزة	غزة	8	بناية وليد سالم العبد حلس	1
2021	عمر المختار-بجوار السوسي	الرمال	غزة	غزة	8	بناية عدنان رأفت مشتهي	2
2021	الوحدة–مقابل عيادة الرمال	الرمال	غزة	غزة	8	بناية فيصل الشوا	3
2021	الوحدة-مفترق بالميرا	الرمال	غزة	غزة	8	بناية محمود فتحي أحمد عجور	4
2021	اليرموك-ملعب اليرموك	اليرموك	غزة	غزة	8	بناية أنس ابن مالك	5
2021	الوحدة-معهد الأمل للأيتام	الرمال	غزة	غزة	9	برج الداعور 1	6
2021	الرشيد-ميناء غزة	الرمال	غزة	غزة	16	برج هنادي	7
2021	عمر المختار-مرطبات كاظم	الرمال	غزة	غزة	16	برج الشروق	8
2021	الجلاء-خلف برج وطن	الرمال	غزة	غزة	14	برج الجلاء	9
2021	الجلاء-مفترق ضبيط	الرمال	غزة	غزة	12	برج الجوهرة	10
2019	شارع الصناعة-منتزه برشلونة	تل الهوا	غزة	غزة	8	بناية أبو قمر	11
2019	أحمد بن عبد العزيز – كابيتال مول	الرمال	غزة	غزة	8	تاج الدين جارالله نعمان الخزندار	12
2019	مسجد الكنز	الرمال	غزة	غزة	9	بناية ناجي سليم حسني اليازجي	13

الجدول رقم (3)، جرد بواسطة الباحثون بالاستناد إلى بيانات (وزارة الأشغال العامة والإسكان، (2022)

يوضح الجدول رقم (3) المباني العالية والأبراج التي تم تدميرها من قبل جيش الهجوم الإسرائيلي خلال التصعيدات العسكرية في مدينة غزة، والتي حظيت بالعدد الأكبر من المباني المستهدفة في قطاع غزة، لما لها من اعتبارات إدارية ومركزية للقطاع. كما يتضح من الجدول أن عدد المباني التي تساوي أو تزيد عن 8 طوابق هو العدد الأعلى، كما يتضح أن غالبية المباني العالية والأبراج تتركز في منطقة الرمال والتي تعد أكثر المناطق حيوية في مدينة غزة، أي استهداف رمز السيادة في القطاع -المدينة وأبراجها ومكاتبها.

كما يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع واضح في عدد المباني والأبراج المستهدفة خلال عدوان 2021 مقارنة بعام 2019. حيث تعمد طيران جيش الهجوم الإسرائيلي قصف الأبراج التي تضم أكبر عدد من مكاتب الصحافة مثل أبراج الجوهرة والجلاء وشروق التي تضم 33 مؤسسة صحافية بينهم مكتب قناة تلفزيون العربي والجزيرة ووكالة الأنباء الأميركية.

وفقاً لما أكدته نتائج المقابلات مع أصحاب أعضاء مجالس إدارة الأبراج وبعض العاملين فيها وما تم جمعه من بيانات من المؤسسات الحكومية ذات الاختصاص، فإن العدد الأكبر من المباني العالية والأبراج المستهدفة الواردة في الجدول السابق تفتقر في تصميماتها لشروط الإخلاء الآمن ومعايير الأمن والسلامة، حيث أدى ضعف الرقابة على القوانين والأنظمة المعمول بها سواء في وزارة الإسكان أو في البلديات أو الدفاع المدني إلى حدوث تجاوزات للقوانين وأنظمة واشتراطات البناء وتجاوزات في شروط الأمن والسلامة وقوانين الدفاع المدنى في هذه المباني.

مناقشة النتائج

- قصور من قبل الدفاع المدني والجهات المختصة الشريكة في تدريب شاغلي المباني العالية على سيناريوهات الإخلاء، وهذا يتوافق مع دراسة دور لجان الطوارئ المركزية لبلدية غزة في عمليات الإيواء والإخلاء حيث أوصت بضرورة "القيام بالتدريبات وإجراء التمارين الافتراضية والمحاكاة اللازمة، والعمل على وضع خطط للإخلاء والإيواء بالتعاون مع اللجان المختصة وهذا يتوافق مع دراسة (الأعرج والمغير، (2021)
- عدم وجود خطة مسبقة للإخلاء والإيواء يؤثر سلباً على سلامة السكان، وهذا ما خلصت إليه نتائج دراسة دور عمليات الإخلاء والإيواء في حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة "أن عمليات الإخلاء والإيواء في حماية الجبهة الداخلية تساهم في فعالية حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة، (المغير، وآخرون، دور عمليات الإخلاء والإيواء في حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة، 2019م)
- نقص الوعي لدى السكان البنايات العالية بخطط الإخلاء، وهذا ما توصلت له نتائج دراسة تقييم وسائل الأمن والسلامة في المباني السكنية العالية: حالة دراسية مدينة غزة " أن هناك متغيرات ذات دلالة إحصائية في ثقافة وسلوك واهتمام المستأجر وساكن المبنى، حيث ينصب اهتمام الأول في إيجاد المأوى حتى لو لم وفر فيه تلك الوسائل التي

- تحميه، وأن المسؤولية تقع على عاتق الساكن ومجلس إدارة البرج في توفير وسائل الحماية اللازمة للمبنى") حمودة، حسن عمر، تقييم وسائل الأمن والسلامة في المبانى السكنية العالية: حالة دراسية مدينة غزة،2012، ص (152
- مستوى ثقافة سكان المباني العالية في قطاع غزة يتناسب طردياً وفاعلية خطط الإخلاء الآمن، ويرجع قسم الهندسة في وحدة الأمن والسلامة نقص الوعي وضعف ثقافة السكان لعدم كفاية الموازنة المخصصة للطوارئ، ونقص في الكوادر التدريبية وتعد هذه الأسباب من أكبر المعيقات التي تواجه لجان الطوارئ لتقديم خدماتها أثناء حالات الطوارئ.
- عدد كبير من المباني العالية والأبراج في مدينة غزة يفتقر لوسائل الأمن والسلامة، وهذا ما خلص إليه نتائج دراسة تقييم وسائل الأمن والسلامة في المباني السكنية العالية: حالة دراسية مدينة غزة " أن %90 من المباني السكنية العالية في مدينة غزة لا تتوافر فيها شروط الأمن والسلامة اللازمة لتحقيق أمن وسلامة الساكنين") حمودة، حسن عمر، تقييم وسائل الأمن والسلامة في المباني السكنية العالية: حالة دراسية مدينة غزة، 2012، ص (152
- تصميمات الإخلاء الآمن التي التزمت بها بعض الأبراج غير فعالة، وهذا يجعل نسبة الخطر 100%، وهذا ما أكدته البيانات التي تم جمعها بأن 40 مبنى فقط مطبق لمعايير الأمن والسلامة وشروط الإخلاء الآمن في تصميمه منذ قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994 فضلاً عما أكده استطلاع رأي أصحاب المباني متعددة الطبقات في الإخلاء الآمن أثناء الحوادث أن غالبية تصميمات الإخلاء الآمن في مبانيهم غير فاعلة، ويأتي ذلك نتيجة لغياب دور الجهات المختصة في عمليات المراقبة والمتابعة الدورية
- سكان البنايات الذين تم تدريبهم وعمل محاكاة لهم حول الإخلاء الآمن كان لديهم القدرة على التعامل أثناء القصف بشكل أكثر فاعلية من السكان الذين لم يتم تدريبهم على عملية الإخلاء الآمن، وهذا ما أكده رئيس مجلس إدارة برج الجوهرة حيث تم تدريبهم على كيفية التعامل في الحالات الطارئة مثل الحرائق والاستهداف العسكري حيث كان لهذه التدريبات الأثر الإيجابي وقد استفاد شاغلي البرج من هذا التدريب وبدا ذلك واضحاً في العدوان الأخير عندما اضطر شاغلي البرج لإخلائه بسلام دون أية خسائر حيث تم الإخلاء من مداخل البرج الشمالية والجنوبية إلى جانب سلم النجاة.

الاستنتاجات

- 1. توافر خطط وتصميمات الإخلاء في حالات الطوارئ تضمن الإخلاء الأكثر أماناً وفعالية.
- 2. قصور في تفعيل درج النجاة لدى العديد من الأبراج وفقاً للمواصفات الفنية الفلسطينية ومدى توافر شروط السلامة ومدى فاعليتها في المساهمة في عمليات الإخلاء.

- 3. وجود فجوات بمستوى المعرفة والوعي بشروط الإخلاء الآمن وكيفية التعامل والالتزام بما أثناء عمليات الإخلاء لدى شاغلى الأبراج.
- 4. التدريب على عمليات الإخلاء الآمن من الضروريات لتقليل الخسائر وحماية الأرواح ورفع مستوى الوعي والحس الأمني لدى شاغلي الأبراج، وتطوير إجراءات الأمن والسلامة.
- 5. افتقار غالبية شاغلي الأبراج للقدرة على اتخاذ قرار الإخلاء لما يتطلبه من خبرات وتدريبات على المواقف والأحداث التي تستوجب اتخاده.

التوصيات

- ضرورة توفير وإعداد خطط مسبقة للإخلاء والطوارئ للبنايات العالية والمنشآت المحتمل استهدافها من قبل القوات الإسرائيلية.
- العمل على تعزيز وعي السكان المستهدفة أماكن سكناهم ومنشآتهم بضرورة الاخلاء والالتزام بتعليمات الطواقم العاملة في الميدان لضمان سلامتهم.
- عمل مناورات تدريبية إجرائية لمراحل الكارثة الثلاث قبل وأثناء وبعد انتهاء الكارثة بشكل دوري خاصة لشاغلي المبانى العالية والأبراج
 - ضرورة تنفيذ جولات دورية من قبل الدفاع المدني لمتابعة ومراقبة فعالية تصميمات الإخلاء الآمن في المباني العالية.

المراجع

- 1) علي، محمد سليمان، ضوابط وإجراءات السلامة في المجمعات السكنية ضد الحريق-دراسة حالة (مجمع برج الريل السكني)2015م.
- 2) مؤسسة الحق، دراسة حول الحق في السكن في قطاع غزة: دراسة مشتركة بين المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بغزة ومؤسسة الحق. 1997ط 1.
 - 3) قسم الهندسة التنظيمية بلدية محافظة غزة 2017.
 - 4) محمد حسن، نوبي. "العمران الرأسي وأمراض الإنسان"، أسيوط، 2001 م
- 5) المديرية العامة للدفاع المدني (:(2000 لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وتجهيزات الإنذار والإطفاء الواجب توافرها في المبانى العالية والمنشآت العامة والخاصة، ديوان الفتوى والتشريع، غزة.
 - 6) القربي، عبد الله.) 2007 م (. الإخلاء والإيواء في حالات الكوارث. معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.

- Lindell, Michael. (2013). Evacuation planning, analysis, and management, University (7 of Washington Seattle, Washington, USA.
- 8) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019)الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء.
 - 9) المغير، وآخرون "دور عمليات الإخلاء والإيواء في حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة"، .2019
 - 10) الأعرج، المغير، "دور لجان الطوارئ المركزية لبلدية غزة في عمليات الإيواء والإخلاء" . 2019
 - 11) حمودة، حسن عمر، تقييم وسائل الأمن والسلامة في المباني السكنية العالية: حالة دراسية مدينة غزة،. 2012
- 12) طرابيشي، هديل هلال، "تقييم خطة الإخلاء والإيواء أثناء حدوث الكوارث الطبيعية: دراسة حالة محافظة العيص في غربي المملكة العربية السعودية"، .2014
 - 13) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012 ما اسم التقرير المنشور
 - 14) قسم الهندسة التنظيمية وقسم العلاقات العامة بلدية محافظة غزة، 2017 التفاصيل
 - 15) قسم الهندسة، مديرية الدفاع المدنى، محافظة غزة، 2022 التفاصيل
 - 16) الإدارة العامة للإعمار وشؤون المحافظات، وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2022
- 17) قنديل، ربا، قوانين وأنظمة الدفاع المدني للأبنية السكنية متعددة الطوابق ما بين النظرية والتطبيق-حالة دراسية الأبنية في مدينة غزة الفترة .(2017-2013)

أي دور للفاعلين في تأهيل المدن المتوسطة؟ : حالة مدينة بن جربر

What role of actors in the rehabilitation of medium-sized cities? The case of the city of Ben Guerir

حبيبي مينة

طالبة باحثة في سلك الدكتوراه

جامعة سيدى محمد بن عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس- المغرب

minahabibi843@gmail.com

ملخص

بالنظر إلى التعقيد الذي تتميز به الدينامية الحضرية للمدن المتوسطة وما تعرفه من إشكالات، أصبحت في قلب الرهانات المطروحة الآن، إذ أضحت مجالا لتدخل العديد من الفاعلين المعنيين بتدبير شؤون المدينة لأجل توفير المرافق الحيوية والتجهيزات الأساسية وكذا تعزيز تنافسيتها وجاذبيتها المجالية. وقد أدت الصعوبات التي غدت تواجه الجماعات الترابية إلى نهج مقاربات جديدة للتعامل مع الشؤون الترابية للمدينة، كالتشارك والتعاقد بغية توحيد الجهود والإمكانيات التي يتوفر عليها كل فاعل على حدة .

الكلمات المفتاح: الجماعة الترابية -الفاعلين - المدن المتوسطة- التشارك والتعاقد.

Abstract

Given the complexity of the urban dynamism of medium-sized cities and the problems they face, they have become at the heart of the issues at stake today and a field of intervention for many actors involved in the management of the city's affairs in order to provide itself with vital facilities and basic equipment, as well as to strengthen its competitiveness and spatial attractiveness. The difficulties now faced by local authorities have led to new approaches to the handling of the city's territorial affairs, such as partnership and contractualization in order to unify the efforts and capacities of each actor.

Key words: local authority - stakeholders - medium-sized towns - participation and contracting.

مقدمة:

إن التحديات التي باتت تعرفها المدن ولاسيما المتوسطة منها ، أصبح يفرض إشراكا حقيقيا لجميع الفاعلين على المستوى الترابي، وذلك لأن الجماعات الترابية لم تعد قادرة لوحدها على كسب رهان التنمية الترابية، نظرا لحجم اختصاصاتها ومحدودية إمكانياتها. وفي هذا الصدد، تعتبر الشراكة آلية جديدة للتنمية المنسجمة، تنبني على الدفع بانخراط مختلف الفاعلين إلى جانب الجماعات الترابية في إنجاز مشاريع تنموية مشتركة، حيث تساهم في الاستغلال الجيد للموارد البشرية والمادية لتقديم خدمات اجتماعية ومرافق عمومية فهذه الآلية ستعزز لامحالة دور الجماعات الترابية في القيام بالمهام المنوط بها وفق القوانين التنظيمية، وفي إنجاز مشاريع تحتاج إلى اعتمادات مالية كبيرة الحجم ليس في استطاعة الجماعة بمفردها توفيرها. وعلى هذا الأساس ، يعد برنامج عمل الجماعة أحد صور العمل التشاركي بين مختلف الفاعلين والجماعات الترابية ، يهدف إلى تشجيع التنمية المنسجمة في جميع القطاعات التي تضمن للساكنة مستوى عيش أفضل، وكذا تعزيز جاذبية المدن المتوسطة ، هذا فضلا عن انخراط أهم الفاعلين في إنجاز برامج ومشاريع حسب كل قطاع.

تسعى هذه الورقة إلى الوقوف على مختلف تدخلات الفاعلين المعنيين بتأهيل مدينة بن جرير، وكذا تقييم إنجازاتهم اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال ذلك الخروج ببعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في تأهبل المدن المتوسطة .

1- الفاعل المؤسسي وغياب نظرة استشرافية

1 - 1 من المخطط الى البرنامج (برنامج عمل الجماعة)

لقد جعل المشرع من برنامج عمل الجماعة إحدى أهم الآليات المتاحة لدى الجماعات للوصول إلى مبتغاها الحقيقي لمفهوم التنمية على مستوى تراب الجماعة، وبالتالي فإن أهم ما أتى به القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات هو إلغاء المخطط الجماعي للتنمية الذي كان واردا في المادة 36 من الميثاق الجماعي رقم 17.08، وتعويضه ببرنامج عمل الجماعة الذي نصت عليه المادة 78 من القانون التنظيمي الحالي، بحيث تنص في فقرتها الأولى على أن الجماعة تضع تحت إشراف رئيس مجلسها، برنامج عمل الجماعة وتعمل على تتبعه وتحيينه وتقييمه، ومنه فإن هذا البرنامج يشكل وثيقة مرجعية للمشاريع التنموية والأنشطة ذات الأولوية التي تريد الجماعة القيام بما في ترابها .

1-1-1 برنامج عمل مدينة بن جرير برؤية جديدة

بعدما خاضت الجماعة الحضرية للمدينة تجربة المخطط الجماعي للتنمية 2009-2015 في ظل القانون رقم 17-08 المتعلق بالميثاق الجماعي ، شرعت في وضع برنامجا لعمل الجماعة بالاعتماد على المقاربة التشاركية مع جميع المتدخلين ابتداء من 2018 ليستمر الى غاية 2022 في أربعة مراحل:

- 1- اتخاذ قرار إعداد مشروع برنامج عمل الجماعة؟
- 2- إنجاز تشخيص خارجي وذلك من خلال عقد عدة لقاءات مع المستثمرين والمجتمع المدبي والساكنة ؟
- 3- إنجاز تشخيص داخلي تم فيه عقد اجتماعات مع رؤساء المصالح الجماعية لدراسة نتائج التشخيص الخارجي ؟
 - 4- عرض مشروع برنامج العمل على المجلس الجماعي في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2018 .

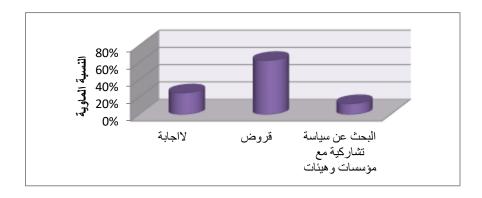
جدول رقم1: شركاء الجماعة الترابية لمدينة بن جرير.

النسبة	التكوار	الشركاء
37,50%	3	لا إجابة
50%	4	المجلس الجهوي
50%	4	المجلس الاقليمي
37,50%	3	العمالة
62,50%	5	المجمع الشريف للفوسفاط
25%	2	المبادرة الوطنية
12,55	1	شركاء دوليين
100%	8	المجموع

المصدر: الاستمارة الميدانية 2020

فالملاحظ أن الشراكة أصبحت من بين الآليات الناجعة بين الجماعات الترابية وباقي الفاعلين ، للدفع بعجلة التنمية الترابية ، بحيث أصبحت استراتيجية أساسية لحل كل المشاكل العالقة ، وهذا ما يتبين من خلال الجدول حيث عدد شركاء الجماعة الترابية مهم جدا ، فهناك المجلس الجهوي والمجمع الشريف للفوسفاط والمجلس الاقليمي والعمالة إضافة إلى شركاء دوليين ، إلا أن ما يلاحظ هو غياب المجتمع المدني وعدم اعتباره شريكا فعليا في التنمية ، رغم أن الجماعة قد اعتمدت على المقاربة التشاركية في إنجاز مخططاتها التنموية .

مبيان رقم1: السياسة التمويلية المعتمدة في الجماعة الترابية.



المصدر: الاستمارة الميدانية 2020.

بالنظر إلى الإكراهات المالية التي تحد من فعالية الجماعات الترابية ، واعتمادها بشكل كبير على القروض في تمويل المشاريع التنموية ، أصبح بإمكانها البحث عن شراكات مع مؤسسات وهيئات أخرى لتجاوز مشكل التمويل ، وبالتالي فجماعة بن جرير من خلال ما يظهر من المبيان أنها تعتمد بالدرجة الأولى على أخذ قروض من صندوق التجهيز الجماعي ، ولتمويل مشاريعها المبرمجة بدأت تنهج سياسة تشاركية مع مؤسسات اخرى.

1-1-2 الشراكة والتعاقد في إنجاز المشاريع

تم وفق هذا البرنامج برمجة عدة مشاريع المزمع انجازها من 2018 إلى 2022 ، حيث تقدر التكلفة الإجمالية لتنفيذ هذا البرنامج بحوالي 98,69 مليار سنتيم تقريبا، و تساهم الجماعة ب15,07 مليار سنتيم والشركاء ب83,28 مليار سنتيم ، كما يضم البرنامج ست محاور على الشكل التالي :

- تتمة هيكلة الأحياء وتقوية بنياتما الأساسية وتحسين مشهدها العمراني؛
- وحدة المدينة المجالية بأقطابها الثلاث (المدينة القديمة، المدينة الخضراء وقطب الاستثمار)؛
 - الرفع من جاذبية المدينة (تهيئة مداخلها، تسهيل التنقل بين أقطابها الثلاث)؟
 - تنمية وتثمين قدرات ومؤهلات الساكنة؛
 - الاهتمام بالجانب الاجتماعي والتنشيط الثقافي، الرياضي والفني؛
 - هيكلة الإدارة المحلية و تأهيلها وتنمية المداخيل.

جدول رقم2: أهم المشاريع المبرمجة ببرنامج عمل الجماعة 2022-2018

ن درهم الشركاء ومساهمتهم في المشروع	اسم المشروع التكلفة المالية بمليو
-------------------------------------	-----------------------------------

الاسكان وسياسة المدينة 85,4 م د	739,79	
المديرية العامة للجماعات المحلية		
232,69 م د		
وزارة الاقتصاد والمالية 00. 10		
المكتب الوطني للكهرباء والماء الشروب		
137 م د		
مكتب التكوين المهني وانعاش الشغل		التأهيل الحضري لأحياء مدينة بن جرير
55 م د		
المجلس الجهوي لجهة مراكش اسفي		
26 م د		
المجلس الاقليمي لإقليم الرحامنة 8,5		
م د		
الجماعة الحضرية لمدينة بن جرير		
130,2 م د		
الاسكان وسياسة المدينة 131,20 م		
د	220.00	
المديرية العامة للجماعات المحلية 12 م		برنامج معالجة السكن الغير القانويي
د	2012–2018	والناقصة التجهيز
المجلس الجهوي لجهة مراكش اسفي		
0,5 م د		
وزارة الاقتصاد والمالية 119,66 م د		
مساهمة المستفيدين 25,11 م د		
المكتب الوطني	65	مشروع تجديد وتوسيع شبكة التطهير
للكهرباء والماء-قطاع الماء- 32,5 م		السائل بالمدينة
د		
جماعة ابن جرير 32,5 م د		
المكتب الوطني للكهرباء والماء الشروب	16	مشروع تحسين ظروف تزويد احياء
الجماعة الحضرية لمدينة بن جرير		المدينة بالماء الصالح للشرب
المكتب الوطني للكهرباء والماء الشروب	200.000	إحداث نقط الانطلاق منخفضة القوة

المكتب الوطني والماء الشروب –		إحداث مولد كهربائي منخفض ومتوسط
الجماعة	500.000	القوة
وزارة اعداد التراب الوطني	46,12	تأهيل حي النواجي وتامنيرت
المديرية العامة للجماعات المحلية	2020-2018	
مؤسسة العمران		
		أشغال تهيئة جنبات واد بوشان بابن
المكتب الشريف للفوسفاط	15	جريو
كتابة الدولة في البيئة	2,6	تتمة اشغال حديقة "س" البحيرة
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:		
49,80 مليون درهم	49,8	
المجمع الشريف للفوسفاط (الوعاء		بناء مرکب دیني
العقاري للمشروع قيمته المالية 6 مليون		
درهم)		
		بناء مركز التكوين في الخدمات
مكتب التكوين المهني وانعاش الشغل	55	اللوجيستية والنقل
وزارة السياحة والنقل الجوي	10,16	
جهة مراكش اسفي		
المجلس الاقليمي	-	
المجلس البلدي	-	
غرفة الصناعة التقليدية		أشغال بناء مركب الصناعة التقليدية
المديرية العامة للجماعات المحلية		
جماعة بن جرير		تتمة أشغال بناء السوق الأسبوعي
المجلس الاقليمي	43	الجديد لابن جريو

المصدر: برنامج عمل الجماعة – تركيب شخصي-

رغم من السابق للأوان أن نصدر تقييما لهذا البرنامج ، فإننا مع ذلك نسمح لأنفسنا بإبداء بعض الملاحظات حول إعداده والمراحل التي قطعها والمشاريع المضنة به :

• شرعت الجماعة في إعداد برنامجها في السنة الثالثة من انتداب مجلسها، رغم أن القانون التنظيمي 113.14 ينص على إعداد هذا البرنامج منذ السنة الأولى من انتداب المجلس، وهذا يدل على الارتباك الواضح الذي شمل هذه المرحلة.

- وانطلاقا من هذا القانون التنظيمي الذي يفرض أن يتماشى برنامج عمل الجماعة مع برنامج عمل العمالة أو الإقليم، فالملاحظ غياب هذا البرنامج عند هذا الاخير.
- بما أن مرحلة التشخيص تعد عنصرا اساسيا في إعداد برنامج العمل، على اعتبار أن التشخيص يعتبر أرضية مهمة للوقوف على المشاكل الرئيسة والحاجيات الملحة للساكنة، وبصفة عامة يرصد مواطن الضعف وجوانب القوة في المجال . إلا أن هذه المرحلة جاءت هزيلة جدا بالمقارنة مع برامج عمل اخرى، فالجماعة اكتفت بتلخيص واقع حال المدينة في جداول مختصرة جدا .
- أن بلوغ أهداف هذه البرنامج لن يتأتى إلا باعتماد مقاربة للتخطيط الاستراتيجي التشاركي 14، الذي يجب على الجماعة إدراكه بالشكل الجيد عند وضعها له، وذلك لأن وزارة الداخلية بصفتها الوصية على الجماعات الترابية، قد رسمت هدفا للوصول إلى جماعة استراتيجية ومنتخب استراتيجي في افق 2015¹⁵، أي من المفروض أن تكون الجماعات الترابية في الوقت الحاضر قد أصبحت بالفعل جماعات استراتيجية فالملاحظ أن البرنامج لم يحدد رؤية واضحة لما تجب أن تكون عليه الجماعة مستقبلا ولم يتضمن أيضا رسالة تحدد غاياتها على المدى البعيد ، بل أكثر من ذلك فالجماعة لم تنجز تحليلا توقعيا لمواردها المالية ، وبالتالي فقد جاء برنامج عملها جردا لحزمة من المشاريع مرفوقة بتكلفتها المالية بالإضافة إلى الشركاء.

وفي هذا الإطار، يثار تساءل لدينا إذا كانت الجماعات الترابية غير قادرة على ممارسة التخطيط الاستراتيجي لماذا تتحمل المسؤولية بمفردها ؟ وما هو دور الفاعلين الآخرين في ذلك ؟

■ نسجل أيضا أن معظم المشاريع التي جاءت في البرنامج كانت مضمنة في المخطط الجماعي للتنمية 2009-2015 ، وبالتالي فهو عبارة عن تتمة لما لم يتم إنجازه في ذلك المخطط ، كما أن بعض المشاريع لم يحدد لها سقفا زمنيا لإنجازها .

1-2 المجلس الاقليمي: دور محتشم في المدينة

 $^{^{-14}}$ لقد شكل ظهير 30 شتنبر 1976 المتعلق بالتنظيم الجماعي الانطلاقة الحقيقية للتخطيط الاستراتيجي لدى هذه الأخيرة حيث نص في البند 2 من الفصل 30 منه على أن يضع المجلس الجماعي "مخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعة" ، واستمر البعد الاستراتيجي في عمل الجماعات مع القانون رقم 17.08 الذي نص على اعداد المخطط الجماعي للتنمية .

^{. 123} من noor-book.com ، عماد امبيرك ، التخطيط الاستراتيجي لدى الجماعات الترابية بالمغرب $^{-15}$

تشكل العمالات والأقاليم أحد مستويات التنظيم الترابي بالمغرب إلى جانب كل من الجماعات والجهات، فهي تخضع للقانون العام وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي¹⁶، وبصدور القانون التنظيمي رقم 14. 112 المتعلق بالعمالات والاقاليم، أصبح لهذه الوحدات الترابية مجموعة من الاختصاصات التي تمارسها على المستوى الترابي.

جدول رقم3: المشاريع المبرمجة من طرف المجلس الاقليمي .

التكلفة المالية	المشاريع المبرمجة
1.761.101.60	انجاز قاعة الندوات
11 م د	اشغال تميئة المدخل الجنوبي بن جرير-مراكش
21.135.372.00	تميئة المدخل الغربي بن جرير بوشان
مساهم الى جانب الشركاء	اشغال بناء مركب الصناعة التقليدية
اعداد ملفات طلبات العروض	مركز المؤتمرات
50 م	برنامج الرحامنة مبادرة
اعداد ملفات طلبات العروض	خزانة البلدية
مساهمة الى جانب الشركاء	مكتب حفظ الصحة

المصدر: المجلس الاقليمي لعمالة الرحامنة 2020.

من منطلق القانون التنظيمي رقم 112.14 الذي يفرض على مجلس العمالة أو الإقليم وضع برنامج عمل العمالة أو الاقليم عت إشراف رئيس مجلسها خلال السنة الأولى من انتداب المجلس، يحدد فيه الأعمال التنموية المقرر برمجتها أو إنجازها بتراب العمالة أو الإقليم، لمدة ست سنوات لتحقيق التنمية المستدامة ووفق منهج تشاركي ، نجد أن تدخلات المجلس الإقليمي لمدينة بن جرير لا تتماشى مع النص القانوني، لأنه لحد الآن لم يستطع وضع هذا البرنامج ، وتبقى كل تدخلاته تتصف بالعشوائية والارتجالية بدون تشخيص لحاجيات وإمكانيات العمالة أو الإقليم ، والأمر يرجع إلى محدودية الموارد المالية التي يتوفر عليها المجلس الاقليمي كونه إقليم جديد وعدم توفرها على موارد بشرية كفؤة تتلاءم مع الاختصاصات المنوطة به 17.

1-3-تدخلات المصالح اللاثمركزة

1-3-1 مندوبية السكني والتعمير وسياسة المدينة

[.] المادة 2 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والاقاليم .

[.] 2020 مقابلة مع كاتب المجلس الاقليمي لعمالة اقليم الرحامنة $^{-17}$

تعتبر المندوبية الإقليمية للسكنى والتعمير وسياسة المدينة بقلعة السراغنة من المصالح اللامتمركزة 18 ، التي تعمل على تفعيل سياسة الدولة على المستوى الترابي في النهوض بأوضاع السكن غير اللائق، و إنجاز مشاريع إعادة هيكلة الدواوير عن طريق تزويدها بالبنيات الأساسية . ولهذا أبرمت المندوبية الإقليمية لوزارة السكنى والتعمير بقلعة السراغنة عدة اتفاقيات وبرامج، تروم معالجة أوضاع السكن الغير اللائق، وهيكلة الأحياء الناقصة التجهيز وتزويدها بالبنيات التحتية الأساسية، والتي تدخل في إطار البرنامج الجهوي لجهة مراكش آسفي لتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية والذي يمتد من 2012 الى 2015 ، وقد هم هذا البرنامج في مدينة بن جرير 9150 أسرة بتكلفة قدرت ب 220 مليون درهم .

وفي إطار خلق سكن لائق و الحفاظ على سلامة المواطنين، تم التوقيع على اتفاقية تمويل و إنجاز برنامج معالجة السكن المهدد بالانحيار خلال شهر يوليوز 2013 لفائدة 201 أسرة بتكلفة اجمالية 17,24 مليون درهم .إضافة إلى البرنامج التكميلي المتعلق بالتأهيل الحضري لأحياء مدينة بن جرير 2018–2020، والذي يدخل في إطار السياسة التعاقدية التي تنهجها الحكومة من أجل إعادة تأهيل النسيج العمراني للمدن، عبر مشاريع مندمجة تتكامل فيها الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية، إذ تم التوقيع على مشروع اتفاقية شراكة لإنجاز مشاريع برنامج تأهيل مدينة بن جرير خلال شهر يوليوز 2015 بتكلفة الجمالية بلغت 739,797 مليون درهم. تتمثل تدخلات الوزارة في إطار هذه الاتفاقية التي تمدف إلى إنجاز مشاريع برنامج تأهيل مدينة بن جرير في المحاور التالية:

- أشغال تميئة الحدائق، الساحات الحضرية و الممر الأخضر؟
- أشغال اعادة هيكلة الأحياء لفائدة حوالي 15041 أسرة .

2-3-1القسم الاجتماعي لعمالة اقليم الرحامنة : المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

انطلاقا من الأهداف التي سطرتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في الطلاقا من الأهداف التي سطرتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها جلالة المبادرة العبد المبادرة الوطنية للمبادرة الوطنية المبادرة المبادرة الوطنية المبادرة المباد

ولهذا تعتبر المبادرة الوطنية خارطة طريق ومرجعية أساسية لكل المتدخلين حيث تجعل المواطن في كل عمل تنموي، وهكذا مكنت المشاريع التي قامت بها المبادرة من 19:

 $^{^{-18}}$ نشير الى أن مندوبية السكني والتعمير تجمع مجال قلعة السراغنة والرحامنة إطارا لكل تدخلاتها .

¹⁹⁻ القسم الاجتماعي لعمالة اقليم الرحامنة

- 井 تدعيم الاستراتيجيات التي تم تنفيذها عبر تعميم ولوج خدمات القرب الاجتماعية
 - (النقل المدرسي الرياضي الصحي...) ؟
- 井 تعزيز الخدمات في مجال التعليم ، وذلك عبر إحداث سلسلة من المطاعم المدرسية وفضاء متعدد الوسائط يمكن من استقبال التلاميذ وتمكينهم من فضاء استقبال خلال فترة الظهيرة ؟
 - 井 تعميم ولوج البنيات التحتية الأساسية ؛
- 井 تثمين المنتجات المحلية الصبار، الكمون، النباتات الطبية والعطرية ، العسل، إنتاج الملكات، ذات معدل قيمة المضافة المرتفع وذلك عبر تشجيع الأنشطة المدرة للدخل الخالقة لفرص الشغل .

صورة رقم 1: غوذج للأنشطة المدرة للدخل

برنامج واستهداف

البرنامج الافقى:

هذا البرنامج موجه لتمويل المشاريع ذات الوقع القوي خاصة في الاحياء الحضرية المهمشة وغير المستهدفة والمراكز الصغيرة ويضم هذا البرنامج محورين : محور المرافقة ومحور الانشطة المدرة للدخل



صورة رقم 2: دار الطالب

برنامج محاربة الهشاشة

يستهدف عشر طبقات اجتماعية (نساء في وضعية هشاشة كبيرة شباب بدون مأوى واطفال الشوارع سجناء سابقين بدون مورد رزق اطفال متخلى عنهم اشخاص مسنين فقراء مرضى عقليين بدون مورد رزق متسولون ومتشردون اشخاص معاقين المصابون





وفي إطار مواصلة أنشطة ومبادرات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تم وضع مخطط للرؤية الجديدة 2019 - 2023 ، من أجل تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية و الخدمات الأساسية و مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة و تحسين الدخل و الإدماج الاقتصادي للشباب و الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة، و من هذا المنطلق صادقت اللجنة الاقليمية على 30 مشروعا بتكلفة 94,54 مليون درهم ساهمت فيها المبادرة ب21,3 درهم 20

1-3-3دور الوكالة الحضرية في تحسين المشهد الحضري للمدينة

تعتبر الوكالات الحضرية 21 مؤسسات عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويشمل نطاق اختصاصاتها عمالة أو إقليم أو عدة عمالات أو أقاليم. وباعتبار الأدوار التي تضطلع بها في مجال التخطيط الحضري و التنمية المجالية، أصبحت فاعلا محوريا وأساسيا في عملية الارتقاء بالمدن، وتواكب مجمل التطورات المجالية التي يعرفها إقليم الرحامنة، فيما يخص التغطية بوثائق التعمير وانجاز مشاريع التأهيل الحضري. وفي السياق نفسه، قامت الوكالة بقلعة السراغنة بإنجاز ميثاق معماري لمدينة بن جرير من أجل تحسين إطار العيش في هذه المدينة، وتحسين المشهد العمراني وأعطت الحق لنفسها في الإشراف والتحكم في تطورها في إطار نهج التنمية المستدامة. يعد هذا الميثاق جزءا من النهج الذي تتبعه الوكالة الحضرية من أجل تطوير المجال الحضري لهذه المدينة، وقبل أن تكون وثيقة الميثاق استشارية، فهي أيضا عمل تطوعي ينطلق من رغبة محلية أو جهوية في العمل والتدخل، وكذا انعكاس جماعي يسمح لمختلف الفاعلين بالمشاركة في تثمين ترابهم الذي سيشتركون فيه بالمستقبل إلى جانب أن هذا الميثاق يحدد الأهداف والتوجهات والأولويات ووسائل العمل من أجل تحسين المشهد الحضري، ولهذا يعتبر مرجعا لكل الفاعلين المثدخلين ، ويلزم كل موقع طوعا بأن يكون شريكا، يلترم أخلاقيا باحترام أهدافه وتوجهاته .

ح أهداف الميثاق المعماري وتحسين المشهد الحضري 2²:

■ تحسين الإطار العمراني وتعزيز جودة المشهد العمراني والمجالات الجماعية للاستخدام الجماعي من خلال إعطاء المدينة جانبا جذابا ؟

القسم الاجتماعي لعمالة اقليم الرحامنة $^{-20}$

 $^{^{20}}$ أحدثت الوكالة الحضرية لقلعة السراغنة بمقتضى المرسوم رقم 16 $^{-06}$ الصادر بتاريخ 19 أكتوبر

و تتلخص بعض المهام المسندة للوكالة الحضرية بمقتضى الظهير بمثابة قانون رقم 51-93-1 الصادر بتاريخ 10 شتنبر 1993 والمحدث للوكالات الحضرية : - القيام بالدراسات اللازمة لإعداد المخططات التوجيهية المتعلقة بالتهيئة الحضرية، ومتابعة تنفيذ التوجيهات المحددة فيها. - برمجة مشاريع التهيئة المرتبطة بتحقيق الأهداف التي ترمي إليها المخططات التوجيهية. - تحضير مشاريع وثائق التعمير المقررة بنصوص تنظيمية خصوصا خرائط التنطيق ومخططات التهيئة ومخططات التنمية ...

²² - La Charte Architecturale, Urbanistique Et Paysagère De La Ville De Benguerir , Agence Urbaine D'EL Kelaa Des Sraghna , Rapport Provisoire : Avril 2017 .

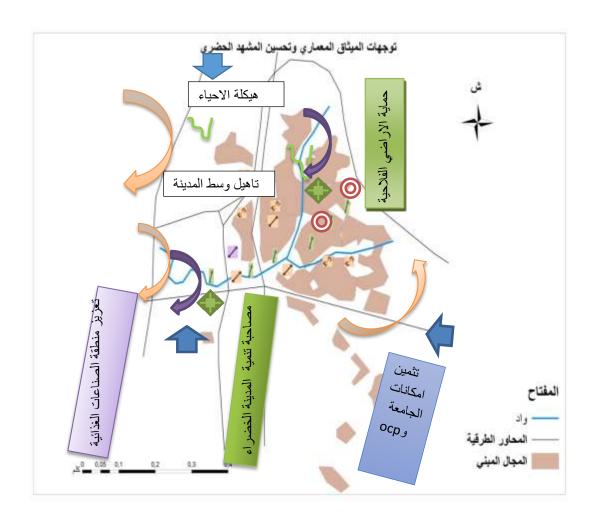
- السماح بتجانس الأسلوب والشكل والمظهر والألوان على مستوى الإنتاج المعماري؟
- تشجيع استخدام المواد المحلية في المنشآت الجديدة والحفاظ على الخصائص المعمارية المحلية من أجل تقوية الهوية المدينة ؟
 - وضع علامات على مداخل المدينة والتوصية باحترام التدابير اللازمة لتحسينها ؟
- ضمان توازن متناغم بين المساحات المبنية والمساحات الفارغة (الأماكن العامة ، المساحات الخضراء، جوانب الطرق ، أماكن وقوف السيارات ...) ؟
- منح المدينة جانبا جذابا من خلال تعزيز الجودة المعمارية للمناظر الطبيعية الحضرية والمجالات المبنية وخاصة الأماكن العامة ٤
 - توحيد معايير البناء والتهيئة بإنجاز وثيقة مرجعية مشتركة ؟
 - ضمان الاستخدام الأفضل للمرافق والخدمات بمدف تحقيق الاندماج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للسكان .

ح مراحل إنجاز الميثاق المعماري

تم إنجاز الميثاق المعماري على أربعة مراحل كالتالى:

- 1. إنجاز تشخيص ترابي لتحليل العناصر التي سيرتكز عليها الميثاق والعناصر المعمارية والمشاهد الطبيعية لتحديد التوجهات الاستراتيجية وطريقة العمل ؟
 - 2. اقتراح برنامج عمل ؟
 - 3. تأكيد اقتراحات هذا الميثاق الذي يتضمن تعريفا للتراب وللمشاريع ووضع خطة العمل ؟
 - 4. تعميم وثيقة الميثاق وذلك بنشر معلوماته والتحفيز على احترام توصياته .

خريطة: التوجهات المقترحة بالميثاق المعماري وتحسين المشهد الحضري لمدينة بن جرير.



المصدر : الوكالة الحضرية لقلعة السراغنة - إنجاز شخصي

في شأن المخطط المجالي و الوظيفي

الاقتراب من المدينة من خلال محاولة صياغة رابط منطقي للترابط والتكامل ؟

اعتماد نهج حساس فيما يتعلق بالعناصر القادرة على تكوين أساس تصنيف وجودة المساحة المبنية في إطار ترقية نشطة

تطوير وجدولة مسارات الخدمات الرئيسية من خلال أ إعادة تأهيل كل مكوناتها المختلفة ، وهي:

-تعزيز محاذاة المناظر الطبيعية.

-وضع علامات على معابر المشاة ؛

-وضع حواجز في المناطق المعرضة للخطر ؟







طلاء الرصيف ؛

إنشاء مناطق وقوف السيارات.

-تعزيز الإنارة العامة.



في شأن المخطط البيئي والمشاهد الطبيعية

إنشاء مساحات خضراء: حدائق عامة ، حدائق للتنزه وما إلى ذلك ، من أجل تحسين صورة المناظر الطبيعية للمدينة؛

إنشاء وتعزيز مناطق التشجير.



في شأن مخطط البنية التحتية

إعادة هيكلة وترقية المناطق غير المجهزة: الكهرباء ، الرصيف وطلاء الشوارع.



في شأن المخطط الاقتصادي

إعادة هيكلة الأنشطة داخل مركز المدينة في المناطق الفارغة وفقًا لطبيعة المنتجات المباعة (الفواكه والخضروات واللحوم والمنتجات الغذائية وما إلى ذلك) ؛

تشحم اقامة المنشآت السياحية بالقدر ، من المنطقة الساحلية

2- مساهمة ضعيفة ومحدودة لجمعيات المجتمع المديي

لقد عرف العمل الجمعوي في العقود الأخيرة صحوة كبيرة في أغلب دول العالم الثالث، وأصبح بمثل القطاع الثالث داخل المجتمعات ، وذلك لما يقوم به من أدوار ومهام تختلف باختلاف مكونات النسيج الجمعوي ، ولم يخرج المغرب عن هذا السياق فقد شهدت الحركة الجمعوية تطورا ملموسا، تمثل في تكاثر عدد الجمعيات وازدياد الحاجة إلى التعاون والتفكير الجماعي من أجل حل المشاكل بشكل جماعي، إذ بلغ عدد الجمعيات المسجلة 130000 جمعية في سنة 2016 ألف سنة 2014 وهذا العدد المتزايد للجمعيات يدل على انفتاح الدولة على فعاليات المجتمع المدني والاهتمام به من خلال إشراكه في العملية التنموية . والواقع ، أن الصعوبات المالية والبشرية التي تواجه جمعيات المجتمع المدني تقف حاجزا أمام دورها التنموي؛ إذ أن معظم الجمعيات التي استجوبناها تقر بحذه المشاكل بنسبة 75 % ، وأنها تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة خاصة إذ أن معظم الجمعيات التي استجوبناها تقر بحذه المشاكل بنسبة 75 % ، وأنها تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة خاصة

 $^{^{23}}$ حرية تكوين الجمعيات في المغرب ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، سلسلة قضايا حركية: (28) ، 0

المجلس البلدي والمجلس الاقليمي إضافة إلى شركاء آخرين ، ولهذا تعتبر الفاعل الأضعف في المدينة بل لا تعتبر نفسها فاعلا محوريا ضمن الفاعلين عندما طلب منها تصنيف أهم الفاعلين المتدخلين في تنمية المدينة .

جدول رقم 4: أهم الأنشطة المنجزة من طرف الجمعيات.

اسم الجمعية	المشاريع المنجزة
جمعية المرأة الرحمانية للثقافة والتنمية	الأنشطة الثقافية في المدرسة دعامة أساسية للتلميذ (تعزيز الاندماج الثقافي والترفيهي لتلاميذ
4	المدارس الابتدائية)
٤١	المحافظة على الموروث الثقافي للرحامنة مسؤولية الجميع
جمعية الزاوية للرياضة والثقافة والتنمية	الأيام الرياضية والثقافية والترفيهية للطفل في نسختها الثانية
10	الورش الربيعي في نسخته الاولى " الاعتناء بالنظافة والبيئة"
جمعية الخير للتنمية والتضامن	حملة واسعة للنظافة مع مجموعة من الانشطة الموازية تخص صحة الساكنة والمحافظة على البيئة
جمعية الاقلاع للتنمية والتعاون تن	تنظيم موسم سيدي الناجي

المصدر: الاستمارة الميدانية يناير 2020.

على ما يبدو من خلال الجدول جمعيات المجتمع المدني لا تتوفر على مشاريع حقيقية قد تساهم في تنمية المدينة، فالملاحظ بشكل عام أن تدخلاتها عبارة أنشطة تهم المجال البيئي والثقافي ، لأن هذه الأخيرة لا تتطلب موارد مالية كبيرة الح جم ، كما لا تستدعي عنصر بشري مؤهل ، وقد سبق أن اشرنا بأن الجمعيات تواجهها صعوبات مالية تعتبر عائقا حقيقيا أمام تدخلاتها ، ونظن أن الجمعيات بالإضافة إلى ما سبق تنقصها التجربة والخبرة الكافيتين لرفع تحديات المدينة واشكالاتها الحقيقية ، والانفتاح على القضايا الحقيقية ، وتكتفي باستنساخ برامج وأنشطة تتكرر في كل مدينة ، هذا لا يعني أننا نبخس من عملها وتدخلاتها، ألا أن التحولات التي تعرفها الآن المدن بشكل عام ، تتطلب مقاربات أخرى فيها نوع من الابتكار والتجديد.

خاتمة:

نستطيع القول أنه قبل الحديث عن المقاربات الحديثة في تدبير وتسيير المدن المتوسطة وباقي المدن الأخرى ، كالتشارك والتعاقد من أجل إنجاز المشاريع التنموية بين مختلف الفاعلين المعنيين بالتراب ، لا تعفينا من الاعتراف بفشل الفاعل الترابي في كسب رهان التنمية الترابية وفي الاستجابة لانتظارات الساكنة المحلية. إن ما يؤسس للتنمية الترابية أن يكون الفاعل الترابي قادرا على امتلاك أدوات التخطيط الاستراتيجي المتمثلة في التشخيص الترابي التشاركي وفي تحديد رؤية استراتيجية وفي رسالة يستشرف بها مستقبل ترابه ، إلا أن الانتقال من التنظير إلى واقع الحال يبين عمق الأزمة.

وصفوة القول يمكن الخروج ببعض الاقتراحات التي من الممكن أن تساهم في الرفع من جاذبية هذه المدن:

 نهج استراتيجية تنمية المدينة تسمح بتوجيه كل التدخلات في المجال الحضري نحو تنمية مستدامة وذلك عبر الإجابة على أسئلة محددة من قبيل 24:

- 0 أين نحن اليوم ؟
- إلى أين نريد أن نصل بالمدينة ؟
- ماهى القضايا ذات الأولوية لتطوير المدينة ؟
- ماهي التدخلات والأنشطة والوسائل التي تؤدي إلى معالجة تلك القضايا ذات الأولوية ؟

والجواب عن هذه الاسئلة يتم من خلال تحديد الأولويات في مجالات تتعلق بالبنيات التحتية وإعداد وتدبير المجال، وتحسين نوعية الخدمات العمومية وتنمية الموارد المالية وفرص الاستثمار والتنمية الترابية.

المراجع المعتمدة

1- امبيرك عماد ، التخطيط الاستراتيجي لدى الجماعات الترابية بالمغرب ، noor-book.com .

2- المادة 2 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والاقاليم.

3- الظهير بمثابة قانون رقم 51-93-1 الصادر بتاريخ 10 شتنبر 1993 والمحدث للوكالات الحضرية.

4-Charte Architecturale, Urbanistique Et Paysagère De La Ville De Benguerir, Agence Urbaine D'EL Kelaa Des Sraghna, Rapport Provisoire: Avril 2017.

5-حرية تكوين الجمعيات في المغرب ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، سلسلة قضايا حركية: (28) .

6- الدغاي عبد الجيد و ازهار محمد ، مكانة المدن الصغرى والمتوسطة بالمغرب ودورها في الهيكلة الترابية والمجالية، كتاب التأهيل الحضري منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو ، الدورة السادسة والعشرون 20-21 مارس 2015.

²⁴ الدغاي عبد المجيد و ازهار محمد ، مكانة المدن الصغرى والمتوسطة بالمغرب ودورها في الهيكلة الترابية والمجالية ، كتاب التأهيل الحضري منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو ، الدورة السادسة والعشرون 20-21 مارس 2015 ، ص 276 .

المجال الضاحوي للدار البيضاء (حد السوالم): دينامية المجال وانعكاسات التحولات المجالية

The peri-urban area of Casablanca (had soualime): spatial dynamics and the influences of spatial changes

إسماعيل بوكلبة. طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الأداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الأول، وجدة. اناس الخياطي. طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الأداب والعلوم الانسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس عبد الواحد أيت شين. طالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني، كلية الأداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية محمد أستاذ التعليم العالى. كلية الأداب والعلوم الانسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

boug1993ismail@gmail.com/ Anass.khayati@usmba.ac.ma/ hamjik@yahoo.fr/ Aitshin@gmail.com

الملخص:

يشكل الجال اللصيق بالمدن الكبرى موضوعا للبحث نظرا لأهميته الجغرافية والاقتصادية ونظرا للديناميكية التي يعرفها على جميع المستويات خاصة على مستوى كثافة التفاعلات والعلاقات التي يربطها مع المجالات الحضرية. ففي هذا الإطار تندرج المجالات اللصيقة بالدار البيضاء باعتبارها كبرى المدن المغربية والتي لها ارتباط وثيق وتبادل لعلاقات التأثير والتأثر بضواحيها حيت عرفت مجالاتها اللصيقة دينامية مهمة سجل فيها تراجع ملحوظ للقطاع الفلاحي وتغيير للنسيج العمراني. ويعتبر المركز الحضري حد السوالم امتدادا للضاحية الجنوبية لمدينة الدار البيضاء، من المراكز الذي شهد نمو ديمغرافي مطرد، وتوسع عمراني مفاجئ ثما أدي الي تحولات مجالية مهمة ساهمت فيها مجموعة من العوامل وتحول معها المجال من وظيفة فلاحية إلى وظيفة صناعية وسكنية وخدماتية.

الكلمات المفتاحية: المركز الحضري حد السوالم. المجال اللصيق بالمدن. تحولات مجالية. الضاحية.

Abstract

The peri-urban space is a subject of research because of its geographical and economic importance and the dynamism it experiences at all levels, particularly in terms of the intensity of the interactions and relations it establishes with the areas urban. In this context, the neighborhoods close to Casablanca, which ranks as the largest of Moroccan cities, which have a link and exchanges of influence and close relations of influence with its surroundings where its nearby neighborhoods have experienced significant dynamism in which a significant decline in agricultural production was recorded and a change in the urban fabric. The Had Al-Sawalim urban center is an extension of the southern suburbs of Casablanca. Among the centers that have experienced steady population growth and sudden urban expansion which has led to significant transformations, in which a number of factors have aided in the transformation of space from agricultural to industrial employment, residential and service.

Keywords: Had Al-Sawalim urban center. The peri-urban space. Space changes. Suburb

I. مقدمة.

شهد المغرب منذ بداية القرن العشرين تمدينا ونموا حضريا مهما، نابع بالأساس بظاهرة ديمغرافية كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول النامية: فحركية السكان كسلوك إنساني مستمر في الزمن-وما ينتج عنها من وضعيات في أشكال استغلال الأرض وتباين في أنماط التعمير، تخضع لعدة عوامل متداخلة ومتباينة من مجال إلى مجال وبأنماط مختلفة همت المدن الكبرى. ويشكل ظهور التجمعات السكنية الكبرى أهم العناصر التي تبرز التحضر السريع الذي عرفه المغرب، لكون هاته الوحدات تمثل أقطابا فاعلة في تنظيم الشبكة الحضرية المغربية، فهي قوية النمو ، فمنها من تطور في جهته عبر أجيال مكونا قطبا إقليميا، ومنها من تطور داخل مجموعة حضرية متماسكة الأنشطة و الوظائف، إلا أن تعدد الإشكالات الاقتصادية تضع هاته الوحدات في تناقض فهي من جهة، مدن أو عواصم جهوية، تحاكي شبيهاتما في البلدان الأوروبية من حيث الهندسة المعمارية—أحياء مركزية حديثة بما مساحات و شوارع واسعة تتزاحم فيها واجهات الشركات التجارية و الأبناك و التأمين، ومن جهة أخرى، تنتشر فيها أحياء فقيرة واسعة غير مهيكلة وصفيحيه ورغم التدخلات المختلفة فإن أليات التنظيم و التهيئة غير قادرة بالوسائل المتاحة على تغير هذا الواقع (قاسم جمادي (1995)).

في هذا السياق، عرفت المجالات الضاحوية للمدن الكبرى بالمغرب تحولات مجالية وديمغرافية سريعة. تشكل هوامش مدينة الدار البيضاء الكبرى خير مثال، حيث عرفت هاته الهوامش تحولات قوية و سريعة، أسفرت عن نمو مراكز حضرية عديدة، ساهمت في هيكلة المجال الضاحوي الذي عرف بدوره خلال العقدين الأخرين دينامية ديمغرافية وعمرانية كان لها أثر واضح على توزيع السكان و المرافق، خاصة إعادة توطين الأنشطة الصناعية، مما ساعد على ارتقاء بعض المراكز إلى مصاف البلديات، و من مراكز قروية تتميز بإمكانيات فلاحية متميزة إلى مجالات ظهور عدة ظواهر تتمثل في انتشار السكن غير اللائق والاقتصاد غير المهيكل و غيرها من الظواهر الذي تطبع المراكز الحضرية المتاخمة للمدن الكبرى كما هو الشأن ضواحي المتربول البيضاوي ونخص بالذكر هنا المركز الحضري حد السوالم. وانطلاقا من تحليل مظاهر التحولات المجالية، من خلال ربط الماضي بالحاضر، سنحاول دراسة هذا الموضوع بدء بتشخيصنا لمظاهر التحولات المجالية و مقاربتها من زاوية سوسيو جغرافية ، دون اغفال ما لهاته التحولات المجالية من تداعيات تجعل المجال كحلقة معطوبة في سبيل تحقيق تنمية منشودة و فعالة، نما يستدعي استشراف الأفاق و إعطاء رؤية مستقبلية، في إطار تنمية متكاملة تراعي كل خصوصيات هذا المجال، و ذلك من أجل خلق أرضية ملائمة لتعزيز دور هذا المركز كقطب تنموي من مستوى معلي متوفر على تجهيزات وخدمات و مرافق كفيلة لتلبية رغبات الساكنة المحلية والوافدة.

1: توطين مجال الدراسة:

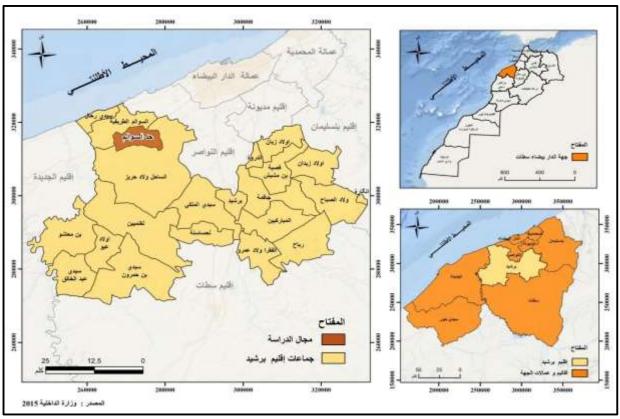
ظهر مركز حد السوالم بموجب قرار رقم 520-20-2 بتاريخ 28 أكتوبر 2008 المحدد اللائحة الدوائر والقيادات والجماعات الحضرية والقروية للمغرب (المرسوم رقم 2-08-.520، 2008، ص 1606).

• التوطين الجغرافي:

يقع مجال الدراسة حسب الإحداثيات الجغرافية عند تقاطع خط عرض 33.25 شمالا وخط طول 7.50 غربا.

• التوطين الإداري:

ينتمي مركز حد السوالم على مستوى جهة الدار البيضاء سطات، لإقليم برشيد الذي أنشأ بعد إحداث 13 اقليما جديدا سنة 2009 (المرسوم رقم 2-09- يونيو 2009 ص 1031.)



الخريطة رقم 1: توطين المركز الحضري حد السوالم ضمن التقسيم الإداري للمغرب

2.إشكالية البحث:

أصبح مفهوم الدينامية يكتسي أهمية بالغة في أغلب الدراسات والعلوم، وذلك لما تتميز به معظم الظواهر الأخرى من سكون وتباث، وحسب معجم le petite robert: "فإن مفهوم الدينامية يفيد ظاهرة معينة في حراكيتها ومستقبلها، ومحاولة

استجلاء أسبابها والأثار المترتبة عنها" (Paul robert : 1983/p780) وفي هذا الصدد شهدت الجالات الريفية اللصيقة بالمدن مند حوالي قرن من الزمن الى الان تحولات كبيرة تضافرت في حدوثها مجموعة من العوامل و في الوقت نفسه كانت المدن في طريق التطور نظرا لتدخلات سلطات الحماية والهجرة القروية وتدخلات النظام المغربي بعد الاستقلال حيت تقوت مكانة المراكز الحضرية وأصبحت تهيمن على العلاقات التجارية والخدماتية والوظيفية وبالتالي على تنظيم المجال مكانيا ووظيفيا. وبمكن الانطلاق في اشكالية البحث من كون مركز حد السوالم يعتبر من المراكز الحضرية المغربية الذي شهد مجموعة من التحولات المجالية جعلته محط اهتمام العديد من المهتمين فهو من المراكز الحضرية الذي انتقل بفعل القرارات "السياسية"، من مركز قروي إلى مستوى بلدية، والذي عرف دينامية ديمغرافية مهمة، حيث انتقل عدد سكان مدينة حد السوالم من مركز قروي إلى مستوى بلدية، والذي عرف دينامية تزايد سنوي وصلت إلى % 14.37 (الإحصاء العام للسكان والسكني 2014).)

هكذا فالإشكالية الرئيسة التي يتمحور عليها موضوع البحث تتمثل في السؤال المركزي التالي: إلى أي حد انعكست التحولات المجالية التي شهدها مركز حد السوالم على التنمية المحلية؟

وتتفرع هاته الإشكالية إلى عدة تساؤلات يمكن إجمالها فيما يلي:

- ما هي مراحل التحولات المجالية التي شهدها مركز حد السوالم؟
- وما العوامل التي ساهمت بشكل كبير في هاته التحولات وانعكاساتها؟

2.فرضيات البحث :

لكي يقوم الباحث بمعالجة موضوعه، لابد أن ينطلق من وضع فرضيات، لتبسيط الإشكالية التي وضعها لموضوع البحث، كون هاته الفرضيات أجوبة مؤقتة على الأسئلة المشكلة للبحث ويمكن تأييدها أو نفيها بعد معالجة الموضوع وتتمثل هاته الفرضيات في كون:

- قد يشكل عامل التاريخ والموقع وكذا الشبكة الطرقية عوامل حاسمة في هيكلة التوسع والتحول الذي شهده المركز.
- القرب من المتروبول الوطني الدار البيضاء بـ 30 كلم، وما عرفه هذا الأخير من تطورات نتج عنه ضغط على مستوى العقار، وشكل عاملا في إعادة انتشار السكان والأنشطة بالمناطق المجاورة والقريبة له.

3. أهداف وأهمية البحث:

بناء على الإشكالية السابقة تمدف الدراسة إلى:

- معرفة مظاهر التحولات الجالية ومراحل هاته التحولات التي شهدها المركز حد السوالم؛
 - الوصول إلى الأسباب والعوامل التي كانت وراء هاته التحولات؛
 - التحقيق من طبيعة التأثير الذي لحق هاته التحولات على التنمية الترابية للمجال؟
- تكمن أهمية هذا البحث الذي سوف نتناوله في كشف الغموض الذي يراود كل من يقطن في المجال المدروس حول سر الدينامية السريعة التي شهدها المجال في وقت زمني قصير، وكذا هل هاته التحولات واكبتها تنمية محلية؟

4: منهجية البحث:

من أجل لإجابة عن الإشكالية التي يثيرها البحث بطريقة علمية ودقيقة، وللتوصل لنتائج واضحة لابد من الاعتماد على منهجية علمية ودقيقة:

• مرحلة جمع الوثائق والمعلومات:

تسمح هذه المرحلة الاطلاع على الأعمال التي تناولت موضوع الدراسة من بحوث ومقالات، وكذلك الاطلاع على مجموعة من الوثائق، والمطبوعات، والإحصائيات والتقارير التي استقيناها من بعض الإدارات والمؤسسات المعنية: كالوكالة الحضرية بسطات، الجماعة الترابية حد السوالم، ومقر الباشوية بحد السوالم، الساحل أولاد حريز، السوالم طريفية، ومندوبية السامية للتخطيط، وعمالة برشيد ...

• الاستمارة الميدانية:

تعتبر الاستمارة الميدانية من الوسائل العلمية التي يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في معالجة مختلف المواضيع، فهي تساعد على المقارنة ما بين مختلف المعطيات الرسمية التي تنجزها المؤسسات كالإحصاءات والتقارير.

• العمل الكرطوغرافي:

وضع مجموعة من الخرائط التي تعبر عن الظاهرة المدروسة وتشمل الخرائط ذات دلالة نوعية وكمية من خلال استعمال مجموعة من البرامج الخاصة بتحليل المعطيات المكانية مثل التي تعالج المرئيات الفضائية.

المية سريعة وخلل في وظيفة المجال: II

عرف مركز حد السوالم تحولات مجالية خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، الأمر الذي نتج عنه عملية تعمير متصاعدة ومتواصلة على مستوى توسعها الحضري وعلى مستوى تدفق أعداد مهمة من الساكنة من الأرياف المجاورة أو من مدينة الدار البيضاء،

الأمر الذي أثر بشكل كبير على البنية الاقتصادية والاجتماعية للجماعة. ولكي نقوم بفهم التحولات بالمجال الحضري، يجب أولا وقبل كل شيء دراسة ومعرفة المراحل التي مر منها لمعرفة مدى تطور المجال أو ما يسمى" بالدينامية المجالية "، لذلك فإن الوقوف عند هذه الدينامية يقتضي العودة إلى مراحل نشأة المركز، كما يقول "Aydalot Philippe" إن نقطة الانطلاق الأكثر منطقية لفهم وتحديد المدينة تكون تاريخية (P. AYDLOT. 1985 p 289)

1. البداية الأولى للنشأة.

عرف مركز حد السوالم عدة محطات من التحولات المجالية، حيث انتقل من مجرد قرية إلى مركز حضري، أصبح يؤثر على المجالات المحيطة به اقتصاديا واجتماعيا:

ينتمي مركز حد السوالم تاريخيا إلى قبيلة الشاوية، التي تمتد من واد أبر رقراق شمالا إلى نمر أم الربيع جنوبا، وكانت تدعى " تامسنا"، التي تدل على الأراضي المنبسطة وسكانها هم ذو أصول برابرة " البرغواطيون" وينحدرون من مصمودة (ركالة .الرفاص واخرون 003 ص 30)

شكل السوق الأسبوعي والطريق الوطنية قبل 1985 أهم العوامل المهيكلة للمجال، إذا كان المركز أنداك مجال شبه فارغ باستثناء بعض الوحدات السكنية، واتخذ التوسع شكلا طوليا على طول محور الطريق الوطنية.

الصورة رقم 1:

المركز التجاري الحاج الحداد النواة التجارية والسكنية الأولى بالمدينة.



الصورة رقم 2: المركز التجاري الحاج حميد النواة التجارية والسكنية الثانية بالمدينة.



المصدر: أرشيف بلدية حد السوالم

3. الارتقاء الإداري وبروز القطب الحضري الساحل

✓ مركز الساحل / السوالم قبل سنة 2009.

كان مركز حد السوالم مركزا قرويا " الساحل السوالم"، يتكون من جماعتين قرويتين الساحل أولاد حريز والسوالم الطريفية، اللتان تأسسا بموجب قرار ملكي رقم 2.74.813 (1975/04/23) التابعان إلى إقليم سطات جهة الشاوية ورديغة.

كان يشكل المركز نقطة إلتقاء جماعتين قرويتين، السوالم الطريفية التي تبلغ مساحتها حوالي 72 كلم مربع وتتكون من مشيختين وخمس دواوير، في حين نجد جماعة الساحل أولاد حريز تصل مساحتها ما يقارب 248 كلم مربع وتتكون من خمس مشيخات وتسعة عشرة دواوير، فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي السائد داخل الجماعتين أنداك هو النشاط الفلاحي وبعض الأنشطة التجارية.

$ightharpoonup \ ightharpoonup \ ig$

منذ تدشين المنطقة الصناعية الساحل بجماعة الساحل أولاد حريز في إطار البرنامج الوطني للمناطق الصناعية " PNAZI «، بالإضافة إلى عوامل أخرى والمنطقة تعرف تطورا سريعا ما أسفر عنه ارتقاء مركز الساحل السوالم من مركز قروي إلى مركز حضري " حد السوالم"، بموجب مرسوم إداري رقم 520-20-2 في 28 أكتوبر 2008 المحدد للدوائر

III. عوامل متنوعة ساهمت في التحول المجالي بحد السوالم.

1. مدينة حد السوالم مجال جاذب للسكان

إن النمو الديمغرافي لم يعد يرتبط فقط بالزيادة الطبيعية، بل يساهم فيه كذلك عامل الهجرة، إذ تعتبر جماعة حد السوالم من الجماعات التي شهدت نمو ديمغرافيا سريعا، وهذا النمو ساهمت فيه حركات الهجرة بشكل أساسي، كما كان لعامل الموقع الجغرافي وكذا وجود أنشطة اقتصادية أثار كبيرا، في ارتفاع حركات الهجرة الريفية والحضرية في اتجاه حد السوالم، كما أن وجودها بضاحية تجمع حضري كبير (القرب من الدار البيضاء)، جعلتها تعرف دينامية كبيرة خاصة بعدما توفرت وسائل النقل التي تربط حد السوالم بالدار البيضاء. ومن خلال البحث الميداني المتعلق بحركات الهجرة تم التوصل إلى أن حد السوالم عرفت حركة هجرة متنوعة الحجم والاتجاه، إذ أصبحت ساكنتها المحلية لا تمثل سوى 32 رب أسرة من مجموع الفئة المستجوبة، أي ما نسبته ميوري وأخرى وافدة على المجال والتي تشكل 78 رب أسرة أي ما نسبته ميوري وافدة على المجال والتي تشكل 78 رب أسرة أي ما نسبته ميوري وافدة على المجال والتي تشكل 78 رب أسرة أي ما نسبته ميوري وافدة على المجال والتي تشكل 78 رب أسرة أي ما نسبته ميوري وافدة على المجال والتي تشكل 78 رب أسرة أي ما نسبته والانجام والانجام والانجام والانجام والتي تشكل 78 رب أسرة أي ما نسبته والانجام والعينة المعروب الموروب أسرة أي ما نسبته والانجام والتي تشكل 78 رب أسرة أي ما نسبته والانجام والتي تشكل 78 رب أسرة أي ما نسبته والانجام والتي المحدود والفدة على المجال والتي تشكل 78 رب أسرة أي ما نسبته والانجام والتي المحدود والفدة على المجال والتي تشكل 78 رب أسرة أي ما نسبته والانجام والموروب والمحدود والموروب والمو

دول رقم10: الأصول الجغرافية للمهاجرين وسنة الهجرة	وسنة الهجرة	للمهاجرين	الجغرافية	الأصول	عدول رقم 01:	Ļ١
---	-------------	-----------	-----------	--------	--------------	----

النسبة%	المجموع	مدن أخرى	الدار البيضاء	الأرياف البعيدة	الأرياف القريبة	الأصل السنوات
26	29	01	02	06	20	قبل 1993
23	25	05	08	02	10	2009-1993
22	24	03	10	04	07	ما بعد 2009
71	78	09	20	12	37	المجموع
	71	8	18	11	34	النسبة %

المصدر: الاستمارة الميدانية 2020

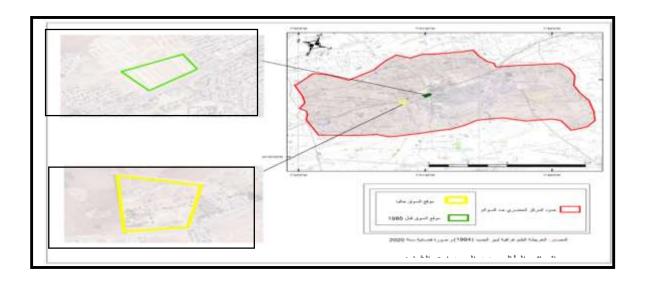
يتبن من خلال المعطيات المتمثلة في الجدول، أن الأرياف المجاورة لحد السوالم ونذكر منها حد السوالم طريفية والساحل أولاد حريز. هي المجالات التي استقبلت منها حد السوالم عدد كبير من المهاجرين، وساهم هذا في توسع وتطور حد السوالم خاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي، وبداية الألفية خاصة بعد انتقال حد السوالم من جماعة قروية إلى جماعة حضرية، بحيث ساهمت في تمدين سريع للمركز وبالتالي إحداث تغيرات مختلفة داخلية على مستوى السكن، الذي أصبح يغلب عليه الطابع الحضري، إضافة إلى أنماط عيش السكان التي أخدت تعرف تحولات عميقة في طرق عيشها، وفي مجمل الأنشطة التي تمارسها، وتتضح أهمية هاته الهجرة في أن حوالي %34 من مجموع الأسر تنحدر من المناطق القروية المجاورة و %18 من مدينة الدار البيضاء التي تزايدت خاصة في السنوات الأخيرة

2 . السوق الأسبوعي والشبكة الطرقية عاملان للتحولات.

شكل كل من السوق الأسبوعي والشبكة الطرقية رقم 1 عوامل هيكلية لنشأة مدينة حد السوالم، وهما أساس شكلها المور فلوجي تأخذ شكلا خطيا حيث تخترق الطريق الوطنية رقم 1 وتشكل شكل «هلال" حول السوق. .

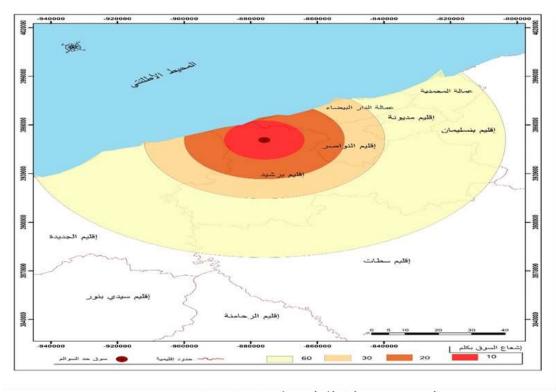
✓ الإشعاع الإقليمي للسوق.

يعتبر السوق الأسبوعي عاملا أساسيا في تطور المدينة، فتاريخ مدينة حد السوالم له ارتباط وثيق بالسوق الأسبوعي (الحد)، كان هذا الأخير يقام في منطقة (مولاي التهامي) بجماعة السوالم على أرض تسمى ضاية لعتروس، حضي السوق الأسبوعي بإشعاع مهم ليصبح من أهم الأسواق على مستوى الإقليم إذ لم تعد المساحة التي خصصت له كافية لاستيعاب عدد كبير من الزوار وتلبية حاجياتهم. وفي سنة 1989 قرر المجلس الجماعي نقل السوق إلى مكان بعيدا عن السكان وتقدر مساحته الجديدة ب 20 هكتار بمبلغ تسع ملايين درهم بتمويل خاص من الجماعة.



الخريطة رقم 2: موضع السوق الأسبوعي

يعتبر إشعاع السوق من أهم سمات الإيجابية التي تميز الأسواق الأسبوعية، وبالتالي يتحكم في هذا الإشعاع الرواج التجاري الذي يعرفه السوق، وذلك بجلبه عدد مهم من التجار و المتسوقين من أماكن بعيدة، وبالتالي يصبح للسوق دور مهم داخل الجماعات القروية و الحضرية التي يقام فيها ، لكون الأسواق أصبحت مصدرا اقتصاديا تعتمد عليه الجماعات من أجل تنفيد مخططاتها التنموية، وهذا ما ينطبق عي سوق حد السوالم نظرا للإشعاع الذي يتميز به هذا الإشعاع الذي يحظى به السوق يعرف تغير حسب الظروف المناخية وكذا الصحية، باعتبار هاته السنة بانتشار مرض فيروس كورونا أثر بشكل كبير على النشاط التجاري بالسوق، لكن الملاحظ في الميدان رغم هاته الإكراهات الصحية إلا و السوق يتوافد عليه الزوار من مختلف الأقاليم، هذا ما يعطي انطباع بأن بالرغم من التحولات المجالية والاقتصادية التي تشهدها جماعة حد السوالم إلى أن السوق الأسبوعي لازال يعتبر عاملا مهيكلا للمجال.



المصدر : نتائج المقابلة الميدانية غشت (2020)

الخريطة رقم 3: الإشعاع الإقليمي للسوق الأسبوعي حد السوالم.

✓ أهمية الشبكة الطرقية في ربط حد السوالم بين مختلف الأقطاب

لعبت الشبكة الطرقية دورا هاما في نشأة وتطور بلدية حد السوالم، فموقع المدينة عند ملتقى شبكة طرقية كثيفة ومتنوعة على رأسها الطريق الوطنية رقم 1 التي تعرف ضغطا كبيرا بسبب حركة المرور. وتقدر الحركة اليومية للمرور ب 20000 سيارة

خلال الصيف (Ouzlim Hassan 2008) وتعتبر النقطة الكيلومترية الثلاثين النواة الأولى للمركز الحضري حد السوالم يتركز بحا النشاط التجاري والخدماتي. ابتداء من سنة 1995.

الجدول رقم 2: توزيع الأنشطة غير المهيكلة بالجماعة الحضرية

داخل المجال العام				
نسبة كل نشاط %	أنواع الأنشطة			
46	بائع الملابس			
<u>17</u>	المواد الغذائية			
12	التجهيز المنزلي			
<u>17</u>	الحرف والخدمات			
8	الأنشطة الأخرى			

IV. انعكاسات التحولات المجالية على المجال

انتشار واسع للأنشطة الغير المهيكلة بالمجال. 1

بالرغم من وجود مجموعة من الأنشطة التجارية والحرفية، وكذا الوحدات الصناعية المهمة، إلا أننا نجد نسبة مهمة من الساكنة تتجه إلى ممارسة الأنشطة التجارية والخدماتية المعيشية في الشوارع والأزقة من أجل إعالة اسرتهم، وتتميز هاته الأنشطة بعدم استقرارها في الزمان والمكان، فهي إما موسمية أو مؤقتة، كما تتجول عبر أماكن متعددة في شكل محلات متنقلة على عربات أو فرشات أرضية، وما يميز هذه الأنشطة كونها لا تعرف المحاسبة ولا تخضع للضرائب، كما أنها تعمل على خلق الفوضى وتشويه منظر المجال الحضري.

وانطلاقا من البحث الميداني، تم معرفة أهمية هذه الأنشطة من حيث العدد والنوع، تم التوصل إلى أن توزيعها الجغرافي داخل المجال لا تعرف تركز في نقطة واحدة، بل تتوزع في ثلاثة مواقع داخل المجال:

من خلال المعطيات الواردة في الجدول نلاحظ على الأنشطة الغير مهيكلة داخل الجماعة الترابية تعرف تنوعا كبيرا، إذ تحتل تجارة الملابس في نسبة مهمة ب% 46 من مجموع الأنشطة، علما أن المدينة تتوفر عدة على محلات بيع للملابس في كل من المركز التجاري 30 وكذا المركز التجاري الساحل، تم تليها الأنشطة المرتبطة بالمواد الغذائية بحوالي 17%، تم بعدها أنشطة الحرف و الخدمات بنسبة 17%، في حين نجد التجهيز المنزلي تشكل تقريبا 12%، ويمكن تقسيمها إلى نوعين : بيع الأفرشة وبيع الأواني المنزلية، وتتجلى أهمية هذا النوع من التجارة في الدينامية الديمغرافية التي شهدتها المدينة، وأيضا في رغبة السكان في تأثيث منازلهم، لكن تبقى "الأواني المنزلية" الفرع المهيمن على هذا النوع من التجارة لاسيما تلك التي تتوافق مع القدرة الشرائية للساكنة المحلية و المتوافدة عليها من الأرياف المجاورة، ثم أخيرا الأنشطة الأخرى ب8%.

2 . انتشار البناء العشوائي واختلال في مرفولوجية المدينة

يشكل البناء العشوائي أو الغير قانوني مشكلة جد معقدة انتجت وحدات سكنية غير منتظمة تفتقد إلى تلك الجمالية العمرانية التي من المفروض أن تكون في مجال بحجم جماعة حد السوالم.

هاته الأنماط من السكن لها مخلفات وأضرار بيئية كبيرة ترتبط أساسا بضعف أو غياب الصرف الصحي، مع انتشار بعض العادات والسلوكيات المؤثرة على جمالية المدينة والتي تنعدم فيها أبسط شروط الحفاظ على المنظومة البيئية للمدينة.

الصورة رقم 3 و 4 : السكن العشوائي (دوار الصخر)





المصدر: الصورتين بعدسة الباحث غشت 2020 الصورة رقم5 و 6: البناء العشوائي بحي المنزه (دوار حمان)





المصدر: الصورتين بعدسة الباحث غشت 2020

أمام هذا الواقع المرتبط بانتشار السكن العشوائي، وأثره السلبي على مورفولوجية الجماعة الحضرية حد السوالم نتساءل على دور تصميم تهيئة ومدى تطبيق محتواه على أرض الواقع.

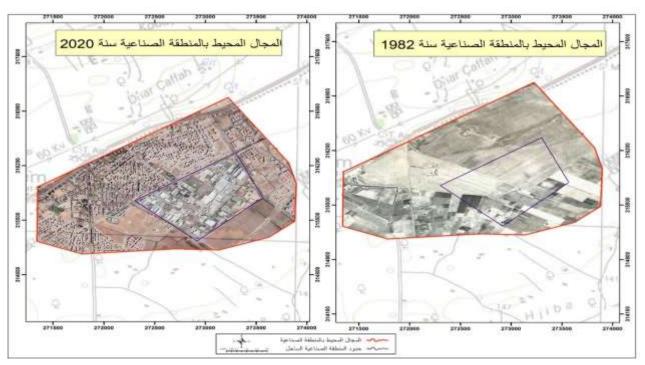
3 . التراجع الفلاحي وتصاعد وثيرة التعمير والنشاط الصناعي.

✓ التوسع الحضري على الأراضي الفلاحية

كانت الفلاحة تعد عماد الاقتصاد وأهم الأنشطة المزاولة من طرف الساكنة على التراب المحلي، وتعتمد على عنصرين أساسين: الزراعة وتربية الماشية، لكن مع إنشاء وحدات صناعية في سنوات التسعينات، وبعد تقسيم الإداري سنة 2009 وترقية الجماعة إلى مستوى جماعة حضرية، أخد هذا النشاط ينكمش ويتراجع متأثرا بسيادة الطابع الحضري، حيث تتحول معظم الأراضي الفلاحية بالتدريج إلى قطع عقارية للبناء والتجهيز وقطع عقارية للوحدات الصناعية.



المصدر: عدسة الباحث خلال الفترتين2016 و 2020.



الخريطة 4: التوسع العمراني على حساب المجالات الفلاحية.

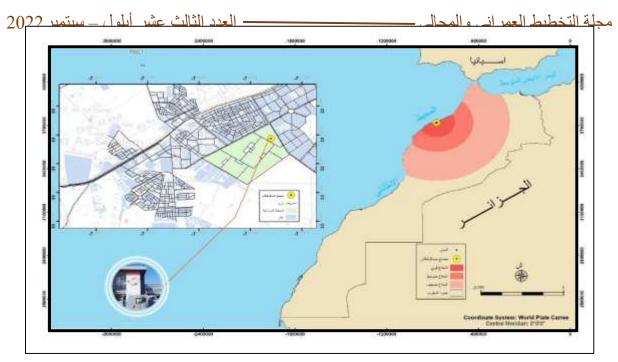
من خلال الخريطة والصورتين، يتضح على أن حركية التصنيع والعمران توسعا على حساب مجالات كانت فلاحية بامتياز بفعل ما يتوفر عليه المجال من مؤهلات طبيعية تتأتى لقيام أنشطة زراعية مهمة.

إن التراجع الذي عرفه القطاع الفلاحي بحد السوالم ليس بالضرورة اختفاء أثره بالمجال، بل لازال هناك تجمع بين النمطين الريفي والحضري، الأمر الذي يجعل ضواحي الجماعة تحتفظ ببعض المظاهر القروية، ويتمثل ذلك بشكل كبير في ممارسة بعض الأنشطة الفلاحية، كزراعة البورية والرعى بجانب الطروقات المعبدة أو بالتجزيئات التي لم يتم بناؤها بعد أو في بقع أرضية.

✓ وحدات صناعية ذات إشعاع مهم.

إن النشاط الصناعي يشكل قاعدة اقتصادية اساسية بالمدينة، فهو الحجر الأساسي الذي أذى إلى انتشار التوسع الحضري، وما يميز النشاط الصناعي هو وجود بعض الوحدات الإنتاجية التي لها إشعاع مهم على الصعيد الوطني والدولي، خاصة الوحدات الصناعية الغذائية التي أصبحت تستقر بالمنطقة تبعا لما يوفره المجال من امتيازات مهمة.

وانطلاقا من العمل الميداني في شكل مقابلة مع أحد موظفين بالإدارة داخل هاته الوحدة الإنتاجية (بيسكوليكس)، تم تأكيد لنا على أن هاته الوحدة تقوم بتوزيع منتوجاتها على مستوى الوطني بشكل كبير، خاصة الجزء الشمالي، كما أن الإنتاج يزداد بشكل كبير خاصة خلال الأيام الدراسية ويقل في الصيف، ما يوضح لنا ذلك هو عدد العمال الذين يتم توقيع مهم عقدة عمل بحيث يتم استقبال عدد مهم في بداية شتنبر وأكتوبر عكس الأشهر الأخرى.



المصدر: مقابلة مبدانية

الخريطة رقم5: خريطة إشعاع بيسكوليكس على المستوى الوطني

V. خاتمة:

ساهمت مجموعة من العوامل في التحولات المجالية لحد السوالم كان أولها النمو الديمغرافي إذ تعتبر الجماعة من الجماعات التي شهدت نمو ديمغرافيا سريعا، وهذا النمو ساهمت فيه حركات الهجرة بشكل أساسي كما يشكل السوق الأسبوعي النواة الأصلية للمدينة للنشأة المدينة، ولازال له دور مهم في المجال باعتباره له إشعاع إقليمي وجهوي، إذ يلبي حاجيات السكان الغذائية في كل المناطق المجاورة، إضافة إلى مساهمته بنسبة مهمة من مجموع مداخيل الجماعة الحضرية. وإلى جانب السوق الأسبوعي، فالمجال بحكم موقعه الذي يمتاز بشبكة طرقية متنوعة العدد والنوع، إذ نجد الطريق الوطنية رقم 1 التي تمر من مركز المدينة، بالإضافة على طرق تربط المدينة بمحيطها الوطني والجهوي والإقليمي، كما تخترقها طريق السيار التي تربط ما بين الدار البيضاء ومدينة أسفي، والذي من شأنه أن يعزز من دينامية المجال. كما أن القرب من أكبر الأقطاب الحضرية بالمغرب (الدار البيضاء)، وما عرف من تحولات، انعكست على محيطه الضاحوي الذي يشكل مجال حد السوالم جزء منه، باعتبار هذا المجال له من خصوصيات عقارية ما يجعل هذا القطب يتوسع على حسابه بمختلف الأشكال.

ساهمت كل هذه العوامل في مجموعة من الانعكاسات منها ما هو إيجابي وما هو سلبي هذه الأخيرة منها التراجع الفلاحي والزحف العمراني على الأراضي الفلاحية إضافة الى انتشار البناء العشوائي واختلال في مرفلوجية المدينة ومن بين إيجابيات هذه التحولات تذكر لا الحصر انشاء وحدات صناعية ذات إشعاع مهم من شأنها أن تساهم في التنمية الترابية للجماعة.

الم قائمة المراجع. VI

✓ لائحة المراجع باللغة العربية

- الجريدة الرسمية للملكة المغربية رقم 5684. 20 نونبر 2008. ص.1606.
 - الإحصاء العام للسكان والسكني 2014.
- -المرسوم رقم 2-08-520 المؤرخ في 28 شوال 1429 (28 أكتوبر) بتحديد قائمة الدوائر والقيادات والجماعات الحضرية والريفية في المملكة وأعضاء المجالس المنتخبين في كل جماعة، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 5684، 20 نونبر 2008، ص 1606.
- المرسوم رقم 2-90-320 المؤرخ في 17 جمادى الثانية 1430 (11 بونبو 2009)، المعدل والمكمل للمرسوم رقم 2- المرسوم رقم 2-520، (28 شوال 1429)، الذي يضع قائمة الدوائر والقيادات والجماعات الحضرية والريفية بالمملكة، وكذلك عدد أعضاء المنتخبة في كل جماعة "، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، العدد 5744، 18 يونيو 2009 ص 1031.
 - ركالة رشيد، الرفاص محمد واخرون (2003): أطلس المغرب، الطبعة الأولى، ص:30.
- -قاسم جمادي (1995): المدن الكبرى المغربية: إثبات الذات وتناقض الوجدان، الملتقى الثاني الوطني الجغرافي المدن، النظم الحضرية وإنتاج المجال المديني، 27-28 يناير 1995 منشورات كلية الأدب بنمسيك / الدار البيضاء.

✓ لائحة المراجع باللغة الفرنسية

- -Ouzlim Hassan 2008 ; Le centre Soualem/Sahel a la recherche d'une municipalité «soutenable» ; Institut Nationale D'aménagement et d'urbanisme ; Rabat 2008
- -P. AYDLOT. 1985 : Economie régional et urbain Edition ; paris ; p289
- Paul robert ; 1983.le petite robert-dictionnaire alphabétique, et analogique de la langue française, «collection les usuels du robert /p78

تقييم استحضار البعد البيئي في برامج عمل الجماعات الترابية بالمدن المغربية

مقارنة حالتي بركان وبني ملال

Evaluation of the invocation of the environnemental dimension in the action programs of territorial communities in Moroccan cities

Comparison of the cases of Berkane and Beni Mellal

فوزي بشري (باحث بسلك الدكتوراه)، عبد الواحد بوبرية (أستاذ التعليم العالي)

مختبر المجال التاريخ الدينامية والتنمية المستدامة، الكلية المتعددة التخصصات تازة

Bachri.fouzi@usmba.ac.ma

الملخص:

يتناول هذا المقال إشكال الموازنة بين القطاعات الحضرية، من خلال نموذج تفسيري يرتكز على تقييم مدى استحضار البعد البيئي في علاقته بالأبعاد الأخرى، ضمن هندسة برامج عمل الجماعات الترابية بالمدن المغربية، عبر مقارنة نموذجين حضريين هما مدينتي بركان وبني ملال، لقياس أهمية البعد البيئي في التخطيط الجماعي، ومدى اهتمام الفاعل المحلي به، وكذلك تسليط الضوء على طبيعة المشاريع البيئية المسطرة وتكلفتها. وذلك باعتماد المنهج المقارن لإبراز خصوصية كل تجربة في اعتماد البعد البيئي في التخطيط، والمنهج الوصفي لبيان طبيعة التشخيص البيئي في كل برنامج، مع إحصاء عدد المشاريع وطبيعتها وكلفتها المالية.

Abstract:

This article is about the problematic of urban sectors Balancing from an explanatory view that is based on assessing the extent of recalling the environmental dimension in relation with the other dimensions; within structuring Programs of the urban communities' work in Moroccan cities.

And this is by comparing two urban models that are Berkane and Beni Mellal city; in the purpose of measuring the importance of the environmental dimension in the urban planning as well as the extent of the local actor interesting; moreover shading light on the nature of the well organised environmental projects and it's financial.

The comparative methodology is provided in this article and this is for introducing each experience speciality in considering the environmental dimension in planning, and the descriptive methodology for revealing environmental nature diagnosis in each programme, and

finally the statistical approach for determining the projects number as well as its nature and its financial cost.

Keys words: Assessment - Environmental dimension - Urban development - Cities - Community programs.

يرتكز التدبير الحضري المستدام للمدن، على مقومات أساسية ضرورية للتنمية الترابية، تتجلى في استحضار مختلف الأبعاد: الاقتصادية،

تقديم:

الاجتماعية، المجالية، والبيئية، حيث تبقى الموازنة بينها مطلبا استراتيجيا لتحقيق الاستدامة في مخططات التنموية، للفادي إشكالية تغليب مبدأ وأداة في نفس الوقت؛ مطلوبة في التدبير الترابي الجيد، خاصة خلال مرحلة وضع المخططات التنموية، لتفادي إشكالية تغليب قطاع على آخر. والبحث في إشكالية ضعف الموازنة بين القطاعات الحضرية (الأبعاد) في التخطيط الحضري، يعتبر مجالا خصبا للبحث العلمي، بغية المساهمة في التنبيه إليها كمبدأ منهجي يجب اعتماده خلال هندسة المخططات التنموية المحلية من طرف الفاعلين المحليين. ولأجل ذلك؛ عالجت هذه الدراسة تقييم استحضار البعد البيئي في التخطيط الجماعي، من خلال مقارنة حالتي مدن بركان وبني ملال، للتوصل إلى مدى اهتمام الفاعل المحلي بالبعد البيئي في تدبيره لقضايا المدينة. وذلك باعتماد منهجية واضحة، ارتكزت على إيضاح أدوات التدبير الجماعي التي يعتبر "برنامج عمل الجماعة(PAC)" أبرزها، وتحديد طبيعة التشخيص البيئي الوارد في برامج عمل الجماعات الترابية للمدينتين، مع إبراز نوع الاختلالات البيئية المرصودة ودرجة تأثيرها، مع مقارنتها فيما بينها، إضافة إلى مقارنة التدخلات البيئية المختارة بالنسبة للمدينتين، وتحليلها من حيث عددها، أنواعها، واستدامتها، زيادة على دراسة التكلفة المالية للمشاريع البيئية المسطرة في ارتباطها مع مشاريع القطاعات الأخرى، باعتماد مختلف وسائل التعبير البيائي، سواء الجداول، المبيانات، والخطاطات، كعدف بناء إجابة واضحة للإشكالية المطوحة حول مدى حضور البعد البيئي في تخطيط تنمية المدن.

أولا: التخطيط الجماعي دعامة أساسية لاستدامة المدينة بالمغرب

1. تمكين الجماعات الترابية من أدوات التخطيط الجماعي

"يعتبر التخطيط الجماعي اليوم عنصرا أساسيا يكرس دور الجماعة الترابية ضمن المنظومة المؤسساتية لبلادنا" (م.ع.ج.م،2010)، باعتباره " مقاربة تشاركية تسعى لدفع الفاعلين المحليين إلى تحديد أهدافهم التنموية التي يتطلب تنفيذها تعبئة الموارد المحلية أولا، ثم موارد الشركاء من جهة ثانية "(م.ع.ج.م 2010)، انطلاقا من تخطيط مختلف التدخلات والقرارات والبرامج والاستراتيجيات الممكن اعتمادها، بحدف تحقيق التنمية المنتظرة، وتلبية حاجيات الساكنة المحلية. والتي يبلورها أبرز " فاعل أساسي على مستوى التنمية الترابية ألا وهو المجلس الجماعي، حيث أصبح هذا الأخير الممثل الرئيسي للسكان ومتطلباتهم "(أوعيسا، 2016)، خاصة مع منح الجماعات

الترابية المزيد من الاختصاصات بموجب القانون التنظيمي الجديد رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية، أصبحت مسؤوليات الجماعات جسيمة فيما يخص تدبير شأن جماعاتم، من حيث تحسين البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، وتنمية الاقتصاد المحلي والتشغيل، وتوسيع الولوج للخدمات العمومية وحماية البيئة المحلية (الهيلوش 2011).

ولتحقيق ذلك تم تمكين الجماعات الترابية بالمغرب من عدة أدوات تخص التخطيط والتدبير الجماعيين لمختلف قضايا التنمية المستدامة على مستوى المدينة، أبرزها التصميم التوجيهي للتهيئة العمرانية (SDAU)، الذي يخطط التنظيم العام للتنمية العمرانية خلال مدة لا يمكن أن تتجاوز 25 سنة، كما أنه ينسق أعمال التهيئة التي تقوم بها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العامة (م.ع.ج.م 2009). إضافة إلى تصميم التنطيق الذي" يهدف إلى تمكين الإدارة والجماعات المحلية من اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة لإعداد تصميم التهيئة والحفاظ على توجيهات مخطط التهيئة العمرانية (قانون 12.90)، زيادة على تصميم التهيئة الذي يعتبر "وثيقة للتعمير التنظيمي التي تحدد حق استعمال الأرض داخل الرقعة التي يطبق فيها، وهو بذلك يعد الأداة التي تترجم توجهات مخطط توجيه التهيئة العمرانية إلى مقتضيات ملزمة للدولة والخواص (م.ع.ج.م 2009). هذه النماذج من أدوات التخطيط الحضري أعطت دفعة قوية للجماعات الترابية في تدبير قضايا مجالاتها المتنوعة، وساهمت بشكل كبير في دفع مساراتها التنموية نحو الأفضل، رغم النقائص التي اعترتها، والتحديات التي تواجهها قانونيا، تنظيميا، إداريا، ومجاليا. فهي وثائق تعبر عن مختلف المؤهلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمنطقة والتحديات التي تواجهها قانونيا، تنظيميا، إداريا، ومجاليا. فهي وثائق تعبر عن مختلف المؤهلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمنطقة والمحديات التي تواجهها التدخلات التنموية.

إلا أن أبرز أداة طورت التخطيط الاستراتيجي للجماعات الترابية، هي المخطط الجماعي التنمية الذي جاء به الميثاق الجماعي لسنة 2009 ، والذي ظهر تحت مسمى "برنامج عمل الجماعة" في القانون الجديد 114.13 المتعلق بالجماعات الترابية، باعتباره "وثيقة مرجعية للجماعة لبرمجة المشاريع والأنشطة ذات الأولوية المقرر أو المزمع إنجازها بتراب الجماعة بحدف تقديم خدمات القرب للمواطنات والمواطنين" (المرسوم 20.16.301)، إنه يشكل أداة فعلية لترشيد وعقلنة تدبير مختلف التدخلات التنموية وموازنتها، وفق مبدأ الاستدامة لتحقيق حكامة المدينة، من منطلق تلبية الحاجيات الحضرية للأجيال الحاضرة، وضمان حاجيات أجيال المستقبل، باعتماد مرتكزات وآليات وقواعد تضمن استدامة المدينة خلال هندسته من البداية إلى التقييم، حتى يشكل دعامة استراتيجية حقيقة لتحقيق استدامة المدينة بالمغرب.

2. برنامج عمل الجماعة الترابية: الأسس والمبادئ

يمثل برنامج عمل الجماعة مسلكا جديدا، وأداة حديثة نص عليها القانون التنظيمي 114.13 المتعلق بالجماعات الترابية، يمكن استثماره في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، باعتماد التخطيط الاستراتيجي الذي يمثل أبرز الوسائل نجاعة لأي تقدم تنموي مستديم، فهو يساعد على قراءة المستقبل والتحضير له، من خلال استقراء وتحليل الحاضر لاستشراف المستقبل (بقصي والزرهوني 2011)، وفق اعتماد العديد من المقومات والأسس والمرتكزات، مع الحرص على تفادي النواقص والتعثرات الممكنة خلال هندسته.

1-2 الأسس الضرورية لإعداد برنامج عمل الجماعة الترابية

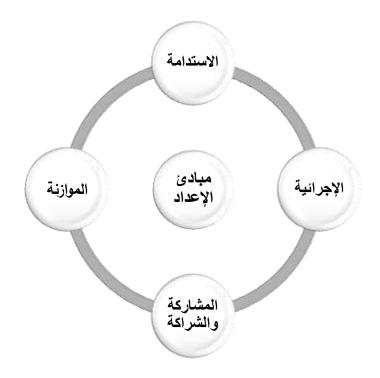
حتى يتحقق الفعل التنموي الإجرائي لبرنامج عمل الجماعة الترابية، ويتسم بالجودة والإتقان والاستشراف، ويتحمل جميع الفاعلين مسؤولية نجاعة بنائه، بين المرسوم التنظيمي المرسوم 22.16.301 الخاص بإعداده الأسس الكبرى التي يجب اعتمادها خلال هندسته وإعداده، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

- تحديد الأولويات التنموية بالجماعة؛
- تحقيق الانسجام الإلتقائية مع برامج التنمية الجهوية او الإقليمية عند وجودها؛
 - اعتماد البعد البيئي أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة؟
- الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المادية المتوفرة للجماعة أو التي يمكن تعبئتها.

هذه الأسس الأربعة تشكل المنطلقات الكبرى لإعداد برامج عمل الجماعات الترابية من جهة، كما يمكنها أن تشكل مجالات خصبة للبحث الأكاديمي، من حيث تقييم حضورها واعتمادها واحترامها من جهة ثانية، وهذا ما تصبو إليه دراستنا هاته، من خلال تقييم اعتماد البعد البيئي في برنامج عمل الجماعات الترابية، وفق مقارنة حالتي مدينة بركان ومدينة بني ملال، باعتباره أحد الأبعاد الهامة في تخطيط استدامة المدن، التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ومنحها حيزا وافرا من التخطيط والتفكير والتمويل.

2-2 المبادئ المقترح اعتمادها في إعداد برنامج عمل الجماعة الترابية

لأجل ضمان مساهمة التخطيط الجماعي في التنمية المستدامة بمفهومها الإجرائي، وتحقيق استدامة المدينة، وتناول مختلف القطاعات الحضرية، يمكن اعتماد أربعة مبادئ استراتيجية خلال مراحل إعداد برنامج عمل الجماعة، قد تكون كفيلة لتجاوز العديد من الاختلالات المنهجية والتخطيطية والتنموية، التي يمكن أن تعتري البرنامج، ومن خلالها تعثر طموح الاستدامة في تخطيط تنمية المدينة؛ والخطاطة الآتية تبين هذه المبادئ الأربعة المقترحة لتحقيق جودة برامج عمل الجماعات الترابية:



المصدر: تركيب مقترح من الباحثين

هذه المبادئ الأربعة مترابطة ومتداخلة فيما بينها، أحدها يكمل الآخر، وهي تشكل دعامة مبدئية وتوجيهية لتحقيق نجاعة التخطيط الجماعي، وجودته وإتقانه، خلال إعداد برنامج عمل الجماعة الترابية، الذي يحمل التدخلات الذكية لتنمية واستدامة المدينة. فالاستدامة مبدأ يقوم على تلبية حاجيات التكتلات البشرية الحاضرة، مع شرط التخطيط للحفاظ على حاجيات أجيال المستقبل، من خلال تقوية تماسك المدينة وتمكينها من أدوات الصمود في وجه مختلف التهديدات والتغيرات والمخاطر المتنوعة والمتوقعة، ولهذا" يتعين على المدن أن تحرص على إدماج الخطط المتعلقة بالطاقة والمناخ وأهداف التنمية المستدامة في رؤيتها وبرامجها الخاصة بالتنمية المحلية وأن تنخرط في دينامية الانتقال الطاقي والبيئي من خلال اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولة"(م.إ.إ.ب 2016). حتى يتيح ذلك "للمدن وكبريات المدن والجهات فرصة ثمينة لتملك رؤية طويلة المدى وبرنامج تنمية مدمج ومستدام قادر على الصمود" (م.إ.إ.ب،

والاستدامة تستلزم بالضرورة مبدأ الموازنة بين مختلف القطاعات الحضرية، وذلك استنادا على الركائز التي يقوم عليها مبدأ الاستدامة، من حيث تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والموازنة بينها من حيث عدد التدخلات المبرمجة، وإحداث فرص الشغل والثروة، والمحافظة على البيئة، وتعزيز الصمود على المستوى الاقتصادي والمناخي، والاستخدام المسؤول للموارد (م. إ. إ. ب 2016).

أما المشاركة والشراكة فهما دعامتان أساسيتان لضمان تحمل المسؤولية التنموية من طرف جميع الفاعلين، وذلك " باعتماد أساليب الحوار الديمقراطي مع المواطنين، وإشراكهم في تحديد وإنجاز الاختيارات، وهذا النهج هو الأكثر ملاءمة لسياسة إعداد التراب على أرض الواقع، وحتى تصبح الشراكة واقعا وثقافة وممارسة، فمن الضروري الحرص على اعتماد إلزامية التنسيق بين المتدخلين مع تحديد

الأولويات وبلورة آليات التحكيم، من خلال العمل على سن قانون إطار لسياسة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، كأداة أساسية لبلورة تصور توافقي بين الفاعلين وتحديد أدوار كل واحد منهم في إنجاز المشاريع التنموية" (و.إ.ت.و.ب.م 2001).

وفيما يخص مبدأ الإجرائية فهو مرتبط بوضع استراتيجيات عملية قابلة للتنفيذ الواقعي من خلال "الارتكاز على تدابير ملموسة وميدانية، وكذا الاعتماد على الاستراتيجيات والمخططات والبرامج التي هي في طور التنفيذ" (و.م.م.ب 2016)، خاصة على المستوى المحلى من خلال تطويرها وتكييفها مع مقومات التنمية المستدامة إجرائيا وماليا.

فهذه المبادئ الأربعة كفيلة بتحقيق التدبير الاستراتيجي للمدن واستدامتها، إلا أن الموازنة بين القطاعات الحضرية الأساسية يعتبر ركيزة أساسية في استراتيجيات الاستدامة، خاصة البعد البيئي في علاقته بالتغيرات المناخية والمحافظة على الطاقة، وتثمين الموارد يبقى أمرا ملحا، يجب الاهتمام به خلال إعداد برنامج العمل الجماعة من ناحية أولى، ودراسة اهتمام الجماعات الترابية به يبقى أمرا ضروريا منهجيا وعلميا، لتثمين حضوره في التخطيط الجماعي من ناحية ثانية.

ثانيا: تقييم استحضار البعد البيئي في برامج عمل الجماعتين بركان وبني ملال

1. الخصائص العامة لمدينتي بركان وبني ملال:

مدينة بركان هي حاضرة سهل تريفة وجبال بني يزناسن بالشمال الشرقي للمملكة المغربية، أسس نواتها الحضرية الأولى المستعمر الفرنسي بدءا من سنة 1908، لا تبعد عن مدينة وجدة إلا ب 50 كلم، وعن مدينة الناظور ب 70 كلم، وصل عددها سكانها سنة 2014 إلى 109000 نسمة، مناخها متوسطي جاف معتدل الحرارة، محيطها القروي يتميز بنشاط فلاحي قوي، يشتهر بإنتاج الحوامض وطنيا ودوليا، إضافة إلى المؤهلات السياحية المتنوعة كجبال تافوغالت وسواحل السعيدية ورأس الماء.

أما مدينة بني ملال فهي عاصمة جهة "بني ملال خنيفرة"، تمتد بين الأطلس المتوسط وسهل تادلة، وتقع على المحور الطرقي بين مدينة فاس التي تبعد عنها ب 358 كلم، وبين مدينة مراكش ب 191 كلم، وصل عدد سكانها سنة 2014 حوالي 192553 نسمة، ذات مناخ قاري، ترتفع درجة حرارتها إلى 40 صيفا، وتنخفض عن الصفر شتاء.

عرفت المدينتان مؤخرا إنجاز وثيقتي" برنامج عمل الجماعة" لكل واحدة منهما، بمدف وضع تصورات تنموية واضحة لهما من خلال برمجة العديد من المشاريع التي همت مختلف القطاعات الحضرية، إلا أن التقييم الأولي لهاتين الوثيقتين، يبقى مرحلة أساسية لأجل تصحيح مسارات التنمية المستدامة على مستواها مستقبلا، بغية تجاوز مختلف النقائص التي يمكن أن تعتريها، سواء تعلق الأمر بالمنهجية المعتمدة في إعدادها، أو بعملية التشخيص، أو بمرحلة تحديد الأولويات التنموية، زيادة على مسألة الاجتهاد في تحقيق الموازنة بين عدد المشاريع المبرمجة حسب الأبعاد الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

هذا لأن التقييم يسائل بالخصوص أسس السياسة المحلية المسطرة والمتبعة، باعتباره نشاطا يرمي لإحداث ثقافة جديدة لتدبير الشأن العام، تحدف إلى المساعدة وإعادة توجيه السياسة المتبعة، نحو شروط التنظيم والمشاركة والملاءمة بين المشاريع وانتظارات الساكنة والموارد العبئة وتوجهات الاستدامة (م.ع.ج.م 2010، ص132)، خاصة قياس درجة تحقيق غايات التنمية المستدامة الكبرى المتمثلة في الجاذبية، المحافظة على البيئة وتحسينها، القدرة على التكيف والصمود، الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية، التماسك الاجتماعي والرفاه (م.إ.إ.ب 2016 ص29)، لأنها مداخل استراتيجية لتوجيه التدبير الترابي للمدن نحو الاستدامة والصمود أمام تحديات المستقبل المناخية والاجتماعية والاقتصادية.

2. التشخيص البيئي بالمدينتين: تقليدي لا يرق لمتطلبات التنمية المستدامة

يعتبر التشخيص مرحلة أساسية وحساسة خلال وضع مخططات التنمية بمختلف أنواعها، فأي خلل يصيبه، سواء منهجيا، معرفيا، إحصائيا أو زمنيا، قد يؤدي إلى نتائج وخيمة على مستوى فهم الاختلالات والحاجيات والأولويات الضرورية لاستدامة المدينة، مما يحيد بمسارات التنمية عن سكة التدخلات الاستراتيجية التي توفر حاجيات التجمعات البشرية الحالية، وتحافظ على حاجيات الأجيال اللاحقة. ولضمان جودة التشخيص المطلوب، لابد من الانفتاح على التقنيات التكنولوجية الحديثة، والمؤشرات الواضحة، وكذا الأطر البشرية المتخصصة ذات الكفاءات العالية، وهذا ما يغيب كثيرا عن بعض مخططاتنا وبرامجنا التنموية، نظرا للكثير من الإكراهات المالية، التقنية، الزمنية، وحتى الرغبة الغائبة أحيانا عن تحقيق الجودة في هاته البرامج.

وكنموذج توضيحي؛ نجد التشخيص البيئي التي تضمنه برنامج عمل جماعة بركان، قام على منهجية حاول معتمدوها تقديم تشخيص فعال، بناء على" الاستشارات التي تمت مع مختلف الفاعلين وفعاليات المجتمع المدني والهيئات المنتخبة والمصالح الإدارية التابعة للدولة، لأجل وضع برنامج عمل يشخص واقع المدينة ويحدد حاجياتها بشكل شمولي ومندمج" (جماعة بركان 2018)، وذلك باعتماد "منهجية التحليل ذات بعدين: بعد استراتيجي تشاركي من خلال آليات الحوار والتشارك المنصوص عليها قانونيا، وبعد علمي اعتمد منهجية التحليل الرباعي SWOT (جماعة بركان 8018)، ولأهمية البعد البيئي كذلك؛ فقد خصص يوما كاملا للورشة الموضوعاتية الخاصة بالبيئة، وفي سياق اعتماد المؤشرات والأرقام في التشخيص، حاول برنامج عمل جماعة بركان تضمين بعضها لتقديم رؤية واضحة نسبيا للتشخيص البيئي بالمدينة، كما يبين الجدول الآتي ذلك:

الحاجيات والاختلالات	القطاع البيئي
 رمي الأزبال المنزلية بطريقة عشوائية، وعدم احترام توقيت عملية جمعها بواسطة الشاحنات، 	النفايات
- تشكل نقط سوداء عشوائية للنفايات تسيئ لمشهد وجمالية المدينة.	
- تسرب سائل LIXIVIA من أحواض طمر النفايات بالمطرح العمومي المراقب.	
 معضلة تدبير النفايات الطبية. 	
 ضعيفة غير قادرة على احتواء مياه الفيضانات التي تحدد المدينة. 	شبكة التطهير السائل

– رغم أنحا تغطي نسبة 95٪ من المدينة.	
 انخفاض وتناقص عدد طائر اللقلاق الأبيض بمحمية (سيدي احمد أبركان) جنوب المدينة بسبب التلوث البيئي. 	التلوث البيئي
- ضعيف جدا لا يتجاوز 10 هكتارات، والخصاص هو 70 هكتار اعتمادا على مؤشر 6م² للفرد من المساحات الخضراء.	المجال الأخضو
 احتلال المناطق الخضراء من طرف المنعشين، وضعف عمليات التشجير، وانعدام الشرطة البيئية للمراقبة. 	

المصدر: برنامج عمل جماعة بركان (2021/2018)

وفي ذات السياق المرتبط بتحليل التشخيص البيئي المعتمد من لدن الجماعتين، نجد أن جماعة مدينة بني ملال اعتمدت " منهجية تزاوج بين المخطط الجماعي في مرحلة التشخيص التشاركي، وبين منهج التدبير المبني على النتائج في مرحلة البرمجة، باعتبارها إطارا للتدبير المبني على الأهداف واعتماد المؤشرات التي تتيح المراجعة المستمرة، واتخاذ القرارات والتحكم الجيد فيها، عن طريق التحليل القبلي للنتائج" (جماعة بني ملال 2017)، كما تم اعتماد " التشخيص التشاركي عبر المجموعات البؤرية، وتطبيق منهجية SWOT، والعمل بالمعطيات الإحصائية والخرائطية المتوفرة لدى الجماعة والمصالح الخارجية، وكذا استثمار اللقاءات الموجهة مع ممثلي المصالح لتجميع اقتراحاتهم وتوصياتهم، إضافة إلى اللقاءات المتعددة مع ساكنة الأحياء ذات الخصوصيات المتشابحة والمتقاربة" (جماعة بني ملال 2017)، حيث تم التوصل إلى العديد من الخلاصات والتوصيات خلال مرحلة التشخيص، همت مختلف القطاعات الحضرية، والجدول الآتي يبين نتائج التشخيص البيئي الذي حدد ببرنامج عمل جماعة بني ملال:

التوصيات والمقترحات	الهدف الخاص
 إحداث منتزهات ومساحات خضراء، والمحافظة على الموجودة، 	المناطق الخضراء
 - تميئة المنابع المائية بالمدينة، وإحداث حدائق نموذجية، تنويع أصناف الغرس، وتكثيف التشجير، 	
 إحداث محطة لتصفية مياه الصرف الصحي لإعادة استعمالها، 	الحفاظ على
 استغلال مياه العيون في سقي المساحات الخضراء، 	الموارد المائية
 إعداد مطرح مراقب نموذجي مشترك بين المدينة وجماعة أخرى، تكليف شركة خاصة بتدبير النفايات، 	تدبير المقذوفات
 تثمين قطاع تدوير النفايات، وإدماج العاملين في الفرز داخل منظومة تدبير النفايات، 	الملوثة
 حعم الشراكة والتعاون بين الجماعة والجامعة في مجال الطاقات المتجددة، 	
- إيجاد حلول لبؤر التلوث والبعوض داخل تراب الجماعة، ومضاعفة عدد الحاويات وصيانتها.	

المصدر: برنامج عمل جماعة بنى ملال2017/2011، النسخة الأولية.

انطلاقا من التشخيص البيئي المبين في الجدولين أعلاه، يتبين لنا أن برنامج عمل جماعة بركان تضمن بعض المؤشرات والإحصاءات رقم قلتها وعدم كفايتها، لإبراز الوضعية البيئية الراهنة بالمدينة، وما تعانيه من اختلالات، من قبل نسبة المساحات الخضراء، وكذا تناقص عدد طائر اللقلاق، والإشارة أيضا إلى تسرب سائل LIXIVIA من أحواض طمر النفايات بالمطرح العمومي المراقب. في حين نجد أن

برنامج عمل جماعة بني ملال اعتمد على تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات ضمن محور التشخيص، دون تقديم أي معطيات عن الحالة البيئية بالمدينة، لتمكين المتدخلين من معرفة الأولويات البيئية التي يجب التدخل فيها، وهذا يتنافى منهجيا مع متطلبات إعداد برامج التنمية التي تستوجب تقديم تشخيص لمختلف القطاعات. ومن هذا يتبين أن التشخيص البيئي المعتمد تقليديا لا يرقى للمتطلبات المعاصرة من أجل المحافظة على البيئة الحضرية وتحسينها، حيث سجل انعدام تشخيص القضايا البيئية الكبرى، مثل انبعاث غازات الدفيئة، وحماية واستعادة وتحسين التنوع البيولوجي، والخدمات ذات الصلة بالنظم الإيكولوجية، وتنوع الموارد والحد من المخاطر الصحية، وأيضا التكيف مع تغير المناخ (م.إ.إ.ب2016، ص12)، والاستهلاك الطاقي والمائي، علاوة على مؤشرات تلوث الهواء والماء، حيث يبقى تشخيص هاته العناصر مطلبا ضروريا لبرمجة تدخلات بيئية تساهم في استدامة المدينة المغربية.

3. التدخلات البيئية المبرمجة بالمدينتين: طبيعتها، عددها، تكلفتها المالية

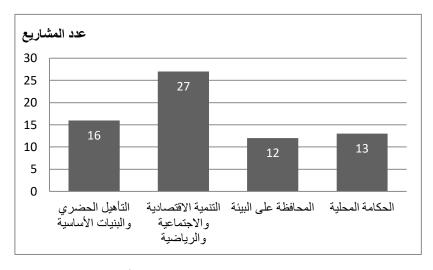
1.3 طبيعة المشاريع البيئية المبرمجة وعددها بالجماعتين

اجتهد الفاعلون المكلفون بإعداد برامج عمل الجماعتين موضوع دراستنا، في اقتراح وبرمجة العديد من المشاريع البيئية بالمدينتين، انطلاقا من مخرجات "التشخيص البيئي" الذي تم تقديمه، حيث تمحورت هذه التدخلات حول أفكار بيئية سطحية متداولة لا تتماشى مع طموح استدامة المدينة المغربية، كان أبرزها: إحداث منتزهات وحدائق، ترميم وصيانة الفضاءات الخضراء، بناء محطات لتصفية المياه العادمة، استغلال مياه الآبار والعيون لسقي الفضاءات الخضراء، باستثناء بعض المشاريع من قبيل استعمال المصابيح القليلة الاستهلاك للطاقة الكهربائية(LED) بشوارع مدينة بركان، إضافة إلى التفكير في الانخراط في مشاريع الطاقة الشمسية، علاوة على مشروع تدوير النفايات وفرزها على مستوى المنازل بمدينة بني ملال.

ورغم ذلك؛ تبقى لهذه التدخلات أهميتها، لكن استدامة البيئة الحضرية يستوجب بذل المزيد من الجهود للرقي بالتدخلات البيئية إلى مستويات الاستدامة، ومواجهات المخاطر البيئية التي تحدد الأرض، من خلال التفكير في إنجاز مخططات النجاعة الطاقية، والمخطط الحضري للتكيف مع التغيرات المناخية، ودراسة تأثير المياه العادمة على الصحة العامة والبيئة الحضرية، وآليات ترشيد استهلاك المياه المنزلية، والتخفيف من انبعاث غازات الدفيئة، لترقية التدخلات البيئية إلى مستوى مبدأ الاستدامة.

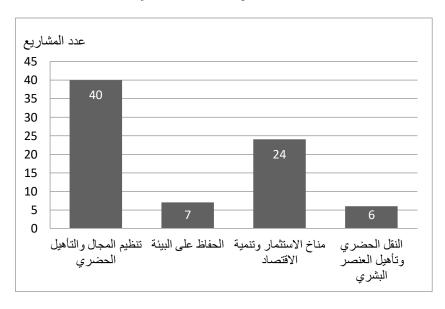
أما فيما يخص عدد المشاريع البيئية المبرمجة بالجماعتين، فتبقى ضعيفة مقارنة مع باقي مشاريع القطاعات الحضرية الأخرى، كما تبرز ذلك المبيانات الآتية:

مبيان1: عدد المشاريع المبرمجة بمدينة بركان



المصدر: تركيب الباحثين اعتمادا على برنامج عمل جماعة بركان 2021/2018

مبيان2: عدد المشاريع المبرمجة بمدينة بني ملال



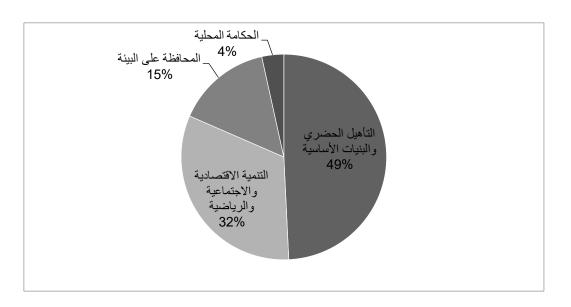
المصدر: تركيب الباحثين اعتمادا على برنامج عمل جماعة بنى ملال 2021/2017

من خلال المبيانات، يتبين لنا أن المشاريع البيئية بمدينة بركان لم تتجاوز 12 مشروعا، مقابل 27 مشروعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والرياضية، و 16 مشروعا للتأهيل الحضري والتجهيزات الأساسية، و 13 تدخلا لتعزيز الحكامة المحلية بالمدينة. في حين برمجت جماعة بني ملال 7 مشاريع فقط للحفاظ على البيئة والتوازن الإيكولوجي، مقابل 40 مشروعا لتنظيم المجال والتأهيل الحضري بتراب المدينة، و 24 مشروعا لتحسين مناخ الاستثمار والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى 10 مشاريع لتأهيل العنصر البشري وتحسين خدمات النقل الحضري بالجماعة.

هذا يبرز بشكل واضح قلة المشاريع المعتمدة للحفاظ على البيئة واستدامتها بالمدينتين، حيث تم توجيه أغلب التدخلات المبرمجة نحو التأهيل الحضري والتنمية الاقتصادية بالجماعيتين، وهو ما يفسر بالحاجيات الراهنة للمدينة المغربية، التي تعايي من الهشاشة، الضعف الاقتصادي، البطالة، الفقر، وضعف البنيات الأساسية، حيث تعمل المجالس الجماعية على الحد منها، مقابل جعل القضايا البيئة في المشاريع الثانوية. ولكن هذا لا يمنع من التفكير من جديد في مشاريع بيئية استراتيجية حقيقية وطموحة، تتلاءم مع متطلبات مبدأ استدامة المدينة، من خلال الارتقاء بالتدخلات البيئية التقليدية إلى تدخلات تقوم على التشخيص باعتماد المؤشرات والإحصاءات والدراسات البيئية الحضرية الحساسة، باستثمار الكفاءات المتخصصة، وإشراك المجتمع المدني المهتم بالبيئة، وكذا استعمال التكنولوجيات الحديثة المتاحة، حيث أن عدد المشاريع لا يهم كثيرا، مقارنة مع جودتما وفعاليتها، فمشروع بيئي واحد قوي، قد يساهم في تحسين البيئة بدرجة مرتفعة.

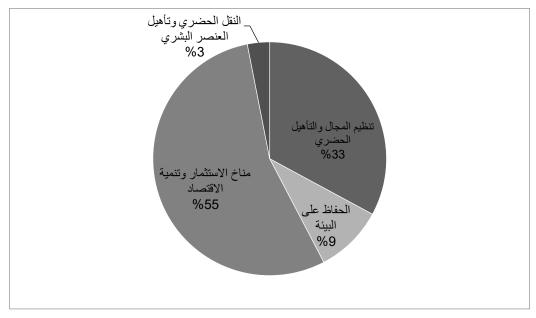
2.3 مقارنة التكلفة المالية للمشاريع البيئية المبرمجة

أما التكلفة المالية للمشاريع المبرمجة، حتى هي أثبتت أن حضور البعد البيئي في برامج الجماعتين قليل جدا مقارنة مع مشاريع القطاعات الخضرية الأخرى من حيث التكلفة، كما تبرز ذلك المبيانات الآتية:



مبيان3: نسبة التكلفة المالية للمشاريع المبرمجة بجماعة بركان بمدينة

المصدر: تركيب الباحثين اعتماد على برنامج عمل جماعة بركان 2021/2018،



مبيان 4: نسبة التكلفة المالية للمشاريع المبرمجة بمدينة بني ملال

المصدر: تركيب الباحثين اعتماد على برنامج عمل جماعة بني ملال 2021/2017، النسخة الأولية

يتضح من المبيانين أن نسبة التكلفة المالية المرصودة للمشاريع البيئية بالمدينتين قليلة جدا مقارنة مع باقي القطاعات الحضرية الأخرى، حيث أنما لم تتجاوز نسبة 15٪ من مجموع التكلفة المحددة لجميع المشاريع المبرمجة بمدينة بركان التي حددت في 2.430.000.000 درهم، في حين وصلت نسبة التكلفة المرصودة لمشاريع التأهيل الحضري إلى 49٪، وتكلفة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية قاربت 32٪. ونفس الشيء بالنسبة لمدينة بني ملال، لم تتجاوز تكلفة التدخلات البيئية المرصودة 9٪ من مجموع التكلفة الإجمالية التي قاربت 6.941.000.000 درهم، مقابل ذلك استحوذت تكلفة مشاريع التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار على نسبة التي قاربت 6.941.000.000 درهم، مقابل المستويات المرحود جميع التدخلات. وهذا كله يؤكد ضعف استحضار البعد البيئي في برمجة برامج عمل الجماعتين، مما يستدعي بالضرورة بذل المزيد من الجهود من طرف الباحثين والأكاديميين والخبراء والمدبرين؛ لتقوية حضور البعد البيئي في مختلف مخططات التدبير الجماعي للمدن، لتحقيق استدامة البيئة الحضرية على مستوى تدبير المدينة المغربية.

الخاتمة:

إن معالجتنا لإشكال استحضار البعد البيئي في هندسة برامج عمل الجماعات الترابية بالمدن المغربية، من خلال مقارنة حالتي بركان وبنى ملال، مكننا من التوصل إلى مجموعة من الخلاصات، تم إجمالها في الآتي:

- توفر الجماعات الترابية على العديد من أدوات التخطيط والتدبير الجماعيين، التي يمكن استثمار في تحقيق التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة، أبرزها برنامج عمل الجماعة؛

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

- التشخيص البيئي المعتمد في برنامج عمل الجماعتين تقليدي لا يرق لمتطلبات استدامة المدينتين؟
- طبيعة مشاريع المحافظة على البيئة وتحسينها عادية جدا، يغيب عنها بعد التنمية المستدامة ومواكبة التهديدات المحيطة بالبيئة حاليا؛
- عدد المشاريع البيئية المبرمجة وتكلفتها المالية المرصودة بكلتا الجماعتين قليلة جدا، مقارنة مع المشاريع والتكلفة المالية المحددة للقطاعات الحضرية الأخرى.

ومقابل ذلك تبين أنه يجب القيام بمجموعة من الإجراءات، والانتباه للعديد من الملاحظات خلال إعداد برامج عمل الجماعات الترابية، لتقوية استحضار البعد البيئي خلال اقتراح مشاريع التنمية الحضرية، والتي نقترح منها:

- محاولة اعتماد التشخيص البيئي القائم على المؤشرات الإحصائية والمقارنة؛
- ●القيام بدراسات محلية معمقة لمختلف القضايا البيئية الكبرى، من قبل انبعاث غازات الدفيئة، واستهلاك الطاقة، وانعكاسات النفايات، وتلوث الهواء.
- العمل على تقريب الموازنة بين مختلف القطاعات الحضرية من حيث عدد المشاريع والتكلفة المالية، بغية الرفع من نسبة استحضار البعد البيئي في إعداد برامج عمل الجماعات الترابية؟
- الاجتهاد في إنجاز مخططات محلية لمختلف التحديات البيئية، من قبيل المخطط المحلي لتتبع المناخ الحضري، المخطط الحضري للنجاعة الطاقية...

على أساس أن هذه العناصر المقترحة تحتاج لبذل الكثير من الجهود المشتركة بين مختلف الفاعلين المحليين بالمدن، والالتزام بالتعاون المستمر بينهم، من أجل توجيه برامج عمل الجماعة الترابية نحو تحقيق استدامة المدن بالمغرب، لتمكينها من الصمود أمام المخاطر المحتملة والتكيف مع التغيرات المناخية المهددة للأرض.

المراجع المعتمدة:

- 1) محمد بقصي ومحمد الزرهوني، 2011، المخطط الجماعي للتنمية مدخل لتفعيل الحكامة الرشيدة، ص ص128-161، أشغال الدورة 26 للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، مطبعة أنفو برانت فاس.
- 2) نور الدين أوعيسا، 2017، المجالس الجماعية ومسألة التنمية الترابية: حالة المجلس الجماعي لمدينة مارتيل، أشغال ندوة المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد6.
- 3) نجيب المصمودي، 2014، الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة، مطبعة الخليج العربي، تطوان، المغرب.
 - 4) المديرية العامة للجماعات المحلية، 2009، دليل الجماعات في ميدان التعمير، الطبعة الأولى 2009.
 - 5) المديرية العامة للجماعات المحلية، 2010، دليل المخطط الجماعي للتنمية، منشورات مركز الاتصال والبيئة.

- 6) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017، إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة، المغرب.
- 7) المرسوم 02.16.301 الصادر في 23 رمضان 1437(29 يونيو 2016) المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده.
- 8) القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 ذي الحجة 1412(17 يوليوز 1993.
 - 9) القانون رقم 114.13 المتعلق بتنظيم الجماعات الترابية، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 23 يوليوز 2015.
 - 10) وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، 2001، الميثاق الوطني لإعداد التراب، منشورات عكاظ، الرباط.
 - 11) الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة، 2016، ملخص الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2030/2016).

Etude de la qualité physico-chimique des eaux superficielles de l'estuaire du bas Sebou-Kénitra-Maroc

Study of the physico-chemical quality of the surface waters of the lower Sebou-Kénitra-Morocco

Meryem ouzemri, Fatima Ezzahra Benzekri Université Ibn Tofail, Maroc

Résumé

La présente étude consiste à évaluer la qualité physico-chimique des eaux superficielles de l'estuaire du bas Sebou. Ainsi, des prélèvements des échantillons d'eau ont été effectués au niveau de quatre stations à 4 reprises (8h, 11h, 14h et 16h) entre juillet et août 2019. En effet, plusieurs paramètres ont fait l'objet d'un suivi spatio-temporel à savoir la température de l'eau, le PH, la DBO5, la DCO, les MES et le SO4.

Les résultats obtenus ont révélé une augmentation importante des indicateurs de pollution particulièrement les teneurs de la DBO5, la DCO et les MES qui dépassent largement les normes marocaines. De ce fait, la qualité des eaux de l'estuaire du bas Sebou est classée dans la catégorie mauvaise à très mauvaise.

Afin de pallier à cette situation préoccupante et améliorer la qualité du milieu récepteur, une station d'épuration permettant de traiter les eaux usées avant d'être rejetées dans l'estuaire du bas Sebou a été mise en place. Dans ce sens, près de 40000 m³ des eaux usées collectées sont traitées, un volume en deçà de la capacité potentielle de la station qui s'élève à 54.000m³, soit l'équivalent des besoins d'une population de 700.000 personnes.

Mots clés: Estuaire du bas Sebou, la ville de Kénitra, Eaux superficielles, paramètres physicochimiques, pollution.

Abstract

The present study is intended to evaluate the physico-chemical quality of the surface water of the estuary of the lower Sebou. Thereby, water samples were taken at four stations on 4 occasions (8 a.m, 11a.m, 14 a.m and 16 a.m) between July and August 2019. Indeed, several parameters were the subject of spatio-temporal monitoring namely the water temperature the pH the BOD5 the COD the suspended solids and the SO4.

The results obtained revealed a significant increase in pollution indicators particularly the levels of BOD5 COD and SS which greatly exceed Moroccan standards. As a result, the water quality of the lower Sebou estuary is classified in the bad to very bad category.

In order to remedy this worrying situation and improve the quality of the receiving environment, a wastewater treatment plant to treat wastewater before being discharged into the lower Sebou estuary has been set up. In this sense, nearly 40000 m³ of collected wastewater is treated a volume below the potential capacity of the station which amounts to 54,000 m³ equivalent to the needs of a population of 700,000 people.

Keywords: Lower Sebou Estuary, city of Kenitra, Surface water, physico-chemical parameters, pollution

Introduction

L'eau est un élément indispensable à la vie. Elle représente à la fois un enjeu politique, économique et stratégique compte tenu de son rôle primordial dans de nombreux domaines à savoir la potabilisation, l'agriculture, l'industrie, la production d'électricité et les usages domestiques.

Néanmoins, en dépit de cette importance, l'eau a toujours été une ressource très convoitée et gravement menacée par les activités anthropiques. En effet, le rythme de développement du pays s'est accéléré et diverses activités anthropogéniques se sont installées dans plusieurs régions et grandes villes et aussi en plein milieu rural. Il en résulte une production excessive d'eaux usées qui entrainent des déséquilibres sérieux des écosystèmes notamment les milieux aquatiques récepteurs (rivières, lacs et zones humides) qui abritent de nombreux espèces et génèrent des éléments polluants qui peuvent affecter leur qualité physico- chimique et biologique.

La ville de Kénitra, à l'instar des autres villes du pays, n'épargne pas au fléau de toutes les formes de pollution des ressources en eau. En effet, cette ville jouit d'une position géographique stratégique au débouché littoral de la plaine du Gharb et du bassin du Sebou, riches terrains agricoles. De même, elle dispose d'un patrimoine environnemental considérable, qui constitue potentiellement un atout indéniable pour son développement socioéconomique ainsi que de nombreux sites naturels jouant un rôle prépondérant dans la conservation de la biodiversité. Ces facteurs conjugués à la mise en place d'importants équipements d'infrastructure (routes, autoroute, ports, zones industrielles) ont conduit à des mutations très importantes qui ont transformé sa configuration spatiale et ont engendré un dynamisme économique et social.

Ces transformations toujours en cours ont permis, certes, de développer le tissu productif, de générer d'importantes opportunités d'emplois pour des centaines de milliers de familles, mais au détriment de la qualité de l'environnement. Ainsi, le développement de l'infrastructure, surtout l'alimentation en eau potable, la canalisation pour évacuer les eaux usées, le traitement de ces eaux et l'évacuation des déchets n'a pas pu aller de pair avec l'accroissement de la population et l'extension des zones bâties. Avec 431 282 habitants (HCP, 2014), la ville de Kénitra fait face à une situation d'urbanisation spontanée et subit une pression croissante par l'exode rural. En effet, le volume global des eaux usées produites par ladite ville est passé de 69 000m³/j en 2015 à 82 000 m³/j en 2020. Avec l'accroissement démographique prévisible, ce volume attiendrait 109000 m³/j à l'horizon 2030 (RAK, 2020).

Bien évidement, les eaux usées générées par la ville de Kénitra et qui sont de natures diverses (domestiques et surtout industrielles) sont déversées dans le milieu naturel en l'occurrence l'estuaire du bas Sebou, considéré comme étant un lieu de refuge et d'alimentation pour l'avifaune. Cette pollution est à l'origine des impacts préjudiciables sur la santé humaine et sur les écosystèmes. L'évaluation de la qualité des eaux superficielles de ce réseau hydrographique s'avère donc nécessaire voire indispensable pour garantir sa durabilité écologique.

C'est dans cette optique que s'inscrit notre travail qui vise à étudier l'impact des activités anthropiques sur la qualité des eaux de l'estuaire du bas Sebou. Une telle étude est basée sur le suivi spatio-temporel de rejets urbains et industriels générées par la ville. Pour ce faire, l'analyse des paramètres physico-chimiques a été réalisée au niveau des points de rejet entre juillet et août 2019.

1. Présentation du site d'étude

L'estuaire du bas Sebou, traversant la ville de Kénitra (figure n°1), draine un bassin de 40000 km2. Ce cours d'eau prend certes sa source dans le Moyen Atlas (Oued Guigou) et se jette dans l'Océan, 500 km plus bas vers Kénitra après avoir irrigué l'ensemble de la plaine du Gharb. Son débit moyen s'élève à 137 m3/s (SRAT Fès-Boulemane, 2013). En hiver, la moyenne la plus élevée est celle du mois de février (350 m³/s), pouvant atteindre 6 000 m³/s en période de fortes crues. C'est pourquoi, cet affluent est caractérisé par une certaine régularité hydrologique naturelle.

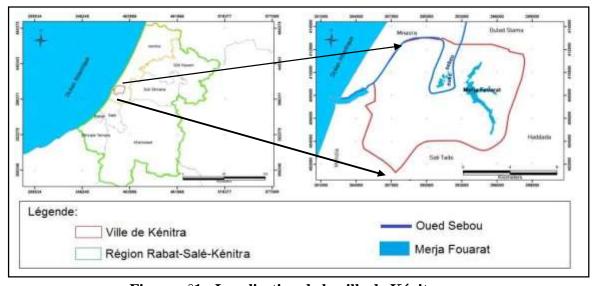


Figure n°1 : Localisation de la ville de Kénitra

De point de vue climatique, la ville de Kénitra jouit d'un climat de type méditerranéen. La pluviométrie annuelle est de l'ordre de 584,2 mm caractérisée par une irrégularité interannuelle avec des proportions remarquables selon les années. Les températures moyennes annuelles sont de l'ordre de 18,2°C.

Sur le plan humain, la ville de Kénitra a connu une croissance démographique sans précédent liée à la concentration des grandes unités industrielles ainsi qu'à l'exode rural. L'ensemble de ces paramètres a engendré une dégradation de l'environnement en absence de plans d'action de sauvegarde intégrés au développement socio-économique de la région.

Sur le plan économique, la ville de Kénitra connaît une dynamique très importante dont témoigne l'accroissement des différents secteurs productifs. L'industrie bénéficie d'atouts importants notamment l'existence d'une infrastructure diversifiée (ports, zones industrielles, etc.) renforcée par une desserte ferroviaire et un réseau routier très dense. S'ajoutant à cela, une gamme très variée de produits agricoles qui servent de matières premières pour les unités de l'agro-industrie.

2. Matériel et méthodes

2.1. Campagnes de prélèvement

Afin d'étudier la qualité physico-chimique de l'estuaire du bas Sebou, une campagne de prélèvement des échantillons d'eau a été effectuée. En effet, plusieurs paramètres ont fait l'objet d'un suivi spatio-temporel à savoir, la température de l'eau, le PH, la DBO5, la DCO, les MES et le SO4. Dans cette optique, quatre stations d'échantillonnages sur le bas Sebou ont été visitées à 4 reprises (8h, 11h, 14h et 16h) entre juillet et août 2019.

2.2. Stations de prélèvement

Les différentes stations de prélèvement sont présentées dans le tableau n°1 et image n°1).

Station	Localisation des sites	Latitude	Longitude	Période de prélèvement
Station 1	Route de la base aérienne.	34,269596 34°16'10.54416" N ''	-6,645024 6°38'42.08532'' W	01 août 2019
Station 2	Sous le pont de la zone industrielle.	34,275671 34°16'32.41416" N	-6,568179 6°34'5.4426" W	15 août 2019
Station 3	A l'extrémité du chenal venturis de la station d'épuration.	34,292163 34°17'31.78752" N	-6,567193 6°34'1.89444" W	29 juillet 2019
Station 4	A 17 km de l'embouchure, dans la localité d'Ouled Berjal.	34,336098 34°20'9.9528 "N	-6,554379 6°33'15.76296" W	06 août 2019

Tableau n°1: Localisation des stations et périodes de prélèvement

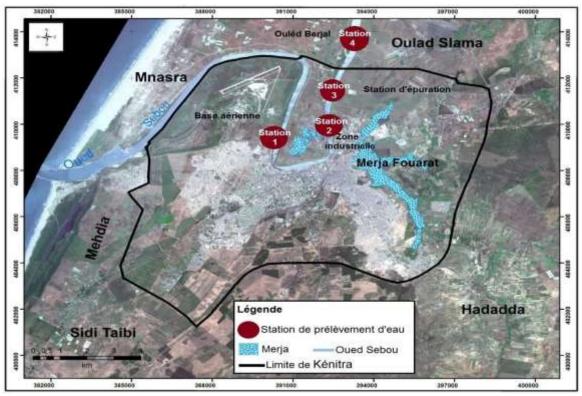


Image n°1: Distribution de stations de prélèvement au niveau de l'estuaire du bas Sebou

2.3. Grille d'évaluation de la qualité des eaux de surface

Afin d'apprécier la qualité des eaux de surface, une grille a été définie par l'Arrêté conjoint du Ministre de l'Equipement et du Ministre chargé de l'Aménagement du Territoire, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de l'Environnement n°1275-01 du 17 octobre 2002 (tableau n°2). Cette grille est un outil national ayant pour objet de normaliser et d'unifier l'appréciation de la qualité des eaux de surface (eaux des rivières). Elle fixe cinq classes de qualité. Chaque classe est définie par un ensemble de valeurs seuils que les différents paramètres physicochimiques ne doivent pas dépasser.

Paramètres	Excellente	Bonne	Moyenne	Mauvaise	Très mauvaise
Température	<20	20-50	50-100	100-200	>200
PH	6,5-8,5	6,5-8,5	6,5-9,2	<6,5 ou >9,2	<6,5 ou >9,2
DB5	<3	3-5	5-10	10-25	>25
DCO	<30	30-35	35-40	40-80	>80
MES	<50	50-200	200-1000	1000-2000	>2000
SO4	<100	100-200	200-250	250-400	>400

Source : Arrêté conjoint n°1275-01 du 17 octobre 2002

Tableau n°2: Grille d'évaluation de la qualité des eaux de surface (eaux des rivières)

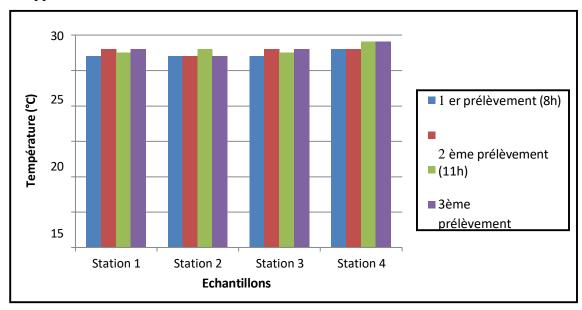
3. Résultats et discussion

3.1. Présentation des résultats

Les résultats des analyses des eaux superficielles de l'estuaire du Sebou (tableau n°1) sont comparés par rapport à la grille de qualité des eaux superficielles (tableau n°2) et récapitulés dans les graphiques ci-après:

3.1.1. Température de l'eau

Elle constitue un facteur écologique qui entraîne d'importantes répercussions écologiques (Leynaud, 1968). Elle agit sur la densité, la viscosité, la solubilité des gaz dans l'eau et la dissociation des sels dissous. Elle a aussi un effet sur les réactions chimiques et biochimiques, sur le développement et la croissance des organismes vivants dans l'eau et particulièrement les micro-organismes (W.H.O, 1987). Les valeurs de la température des échantillons d'eau mesurés dans les différentes stations sont représentées dans le graphique n°1. Les températures enregistrées varient en fonction des périodes de prélèvements, elles oscillent entre 27°C et 28 °C dans les trois premières stations, et entre 28 et 29 dans la dernière station. Ces valeurs mesurées ne dépassent pas les normes marocaines, et par conséquent l'eau de l'estuaire du Sebou appartient à la classe bonne.

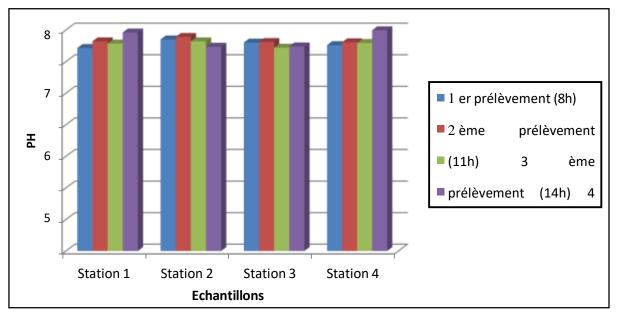


Graphique n°1: Variations spatio-temporelles de la température des eaux suprficielles de l'estuaire du bas Sebou

3.1.2. Potentiel Hydrogène (PH)

Le PH indique l'équilibre entre les acides et les bases d'un plan d'eau. Il se mesure sur une échelle de 0 à 14, où un pH de 7 indique une eau neutre, et les valeurs inférieures à 7

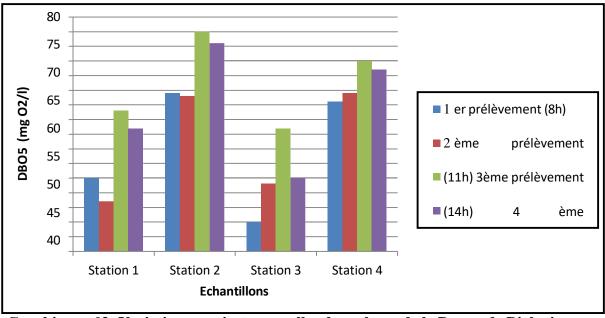
indiquent des conditions acides, tandis que les valeurs supérieures à 7 indiquent des conditions alcalines. Les valeurs observées (graphique n°2) révèlent que le pH des eaux de l'Oued Sebou est alcalin dans toutes les stations étudiées (PH > 7). La valeur du pH varie entre 7,43 (station1) et 7,99 (station 4). Ces valeurs respectent de ce fait les normes marocaines.



Graphique n°2: Variations spatio-temporelles des valeurs de PH des eaux superficielles de l'estuaire du bas Sebou

3.1.3. Demande Biologique en Oxygène (DBO5)

Ce paramètre indique la quantité d'oxygène nécessaire pendant 5 jours pour décomposer partiellement ou pour oxyder totalement la matière organique présente dans un échantillon d'eau (IBGE, 2005). Dans notre étude, les résultats de prélèvements montrent que les valeurs de DBO5 sont comprises entre 10 mg O2/1 et 75 mg O2/1 (graphique n°3). Ces valeurs sont très élevées et nous renseignent sur le degré de la très mauvaise qualité des eaux de l'estuaire du Sebou. Les valeurs critiques sont enregistrées à 14h et à 16h, notamment dans la station 2 située sous le pont de la zone industrielle (75 mg O2/l) et la station 4 au niveau de la localité d'Ouled Berjal (65 mg O2/l). Ces valeurs dépassent largement les normes marocaines.

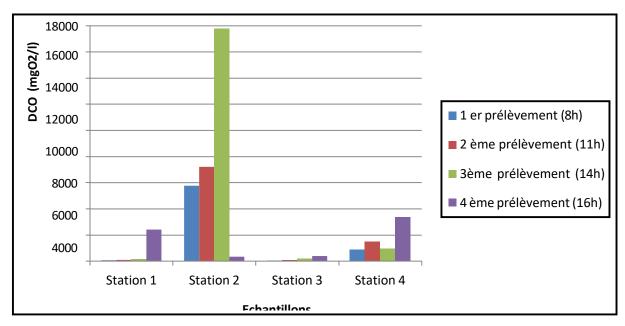


Graphique n°3: Variations spatio-temporelles des valeurs de la Demande Biologique en Oxygène (DBO5) des eaux superficielles de l'estuaire du bas Sebou

3.1.4. Demande chimique en oxygène (DCO)

Elle exprime la quantité d'oxygène nécessaire pour la dégradation par voie chimique, effectuée à l'aide d'un oxydant puissant, des composés organiques présents dans l'eau (IBGE, 2005). Elle constitue l'un des paramètres les plus sensibles à la pollution et un excellent indicateur de la qualité de l'eau. Sa valeur nous renseigne sur le degré de pollution. Sa présence dans les eaux de surface joue un rôle prépondérant dans l'autoépuration et le maintien de la vie aquatique.

Dans notre étude, l'évolution spatio-temporelle des valeurs de la demande chimique en Oxygène des eaux superficielles de l'estuaire du Sebou montre des concentrations très élevées. En effet, les teneurs enregistrées dans les quatre stations varient entre 19,20 mg O2/l et 17760 mg O2/l (graphique n°4). Ces valeurs nous renseignent sur le degré de la très mauvaise qualité des eaux de l'estuaire du Sebou dans toutes les stations, notamment la station 2 située sous le pont de la zone industrielle où la valeur est de l'ordre de 17 760 mg /l (à 14h) dépassant largement les normes marocaines.

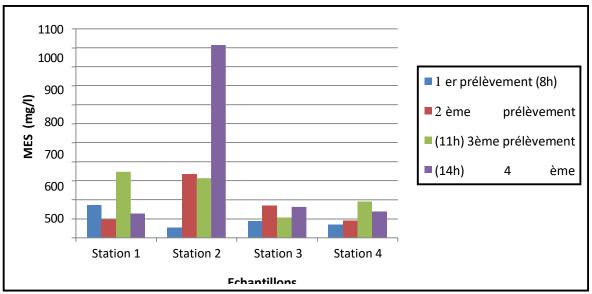


Graphique n°4: Variations spatio-temporelles des valeurs de la demande chimique en Oxygène (DCO) des eaux superficielles de l'estuaire du bas Sebou

3.1.5. Matières En Suspension (MES)

Elles représentent l'ensemble des particules minérales et organiques contenues dans les eaux. Elles sont fonction de la nature des terrains traversés, de la pluviométrie, du régime d'écoulement des eaux, de la nature des rejets, etc. (Rodier, 1984). De plus, les MES déterminent la turbidité de l'eau, limitent la pénétration de la lumière dans l'eau, diminuent la teneur en oxygène dissous et nuisent au développement de la vie aquatique. Les teneurs élevées en matières en suspension peuvent être considérées comme une forme de pollution. En outre, ces matières peuvent accumuler des quantités élevées de matières toxiques (métaux, pesticides, huiles minérales, hydrocarbures aromatiques polycycliques, etc.).

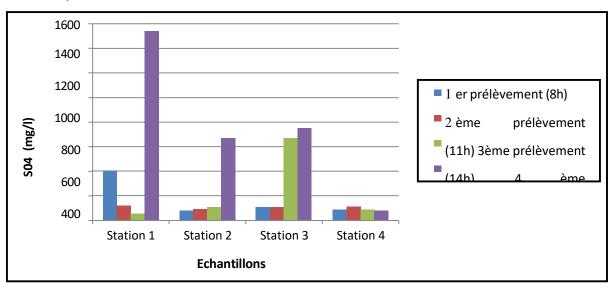
D'après le graphique n°5, les teneurs en MES dans les eaux de l'Oued Sebou varient entre 52,80 mg/l et 1012 mg/l. La valeur maximale est enregistrée au niveau de la station 2 notamment à 14h. Ces valeurs montrent que les eaux superficielles de l'estuaire du Sebou sont de mauvaise qualité dans la station 2 au niveau de la zone industrielle, de moyenne qualité dans la station 1 et de bonne qualité dans les autres stations.



Graphique n°5: Variations spatio-temporelles des valeurs des Matières en Suspension (MES) des eaux superficielles de l'estuaire du bas Sebou

3.1.6. Sulfates (SO4)

Les valeurs des sulfates dans les eaux étudiées sont très variables, elles oscillent entre 56,25mg/l et 1537 mg/l (graphique n°6). La teneur la plus élevée est enregistrée dans la station 1 au niveau de la route de la base près du port de Mehdia (1537 mg/l). Ces valeurs nous renseignent sur le degré de la très mauvaise qualité des eaux de l'estuaire du Sebou dans les stations 1, 2 et 3.



Graphique $n^\circ 6$: Variations spatio-temporelles des valeurs de sulfates des eaux superficielles de l'estuaire du bas Sebou

3.2. Discussion des résultats

L'évaluation du degré de pollution de l'estuaire du bas Sebou montre que l'ensemble des paramètres étudiés (en particulier la DBO5, la DCO et les MES) situent les eaux superficielles analysées de ce cours d'eau dans la tranche de mauvaise à très mauvaise qualité.

A cet égard, les eaux superficielles de l'estuaire du Sebou présentent des valeurs physicochimiques majeures de pollution qui dépassent les valeurs limites générales des eaux de surfaces, ce qui représente un risque de pollution environnementale pour ce dernier d'où la nécessité de mesures pouvant remédier aux divers problèmes de pollution des ressources en eau superficielles que connait ce cours d'eau.

En effet, le secteur industriel contribue à la pollution des ressources en eaux de l'estuaire du Sebou à travers le rejet des matières organiques et biophysiques en l'absence de contrôle et de sanctions de la part des autorités puisque toutes ces unités industrielles ne respectent pas les normes nécessaires pour la protection de l'environnement. Cette situation engendre des répercussions irréversibles sur l'environnement et la santé humaine :

Sur l'environnement : Le déversement des eaux usées directement dans l'environnement cause de nombreux dangers pour la survie des organismes vivants et l'équilibre écologique. Par exemple la présence de quantités excessives d'azote et de phosphore engendre un phénomène appelé eutrophisation, qui favorise la prolifération de végétaux et diminue la quantité d'oxygène dissous, ce qui provoque à long terme la mort de nombreux organismes vivants au sein du milieu aquatique (poissons, crustacés, etc...). La qualité de l'eau des nappes phréatiques peut être également dégradée par l'infiltration des eaux usées à travers le sol, qui permet la migration des polluants présents dans ces eaux usées vers les eaux souterraines.

Sur la santé humaine: L'eau est un élément indispensable à la vie humaine. L'insuffisance ou la mauvaise qualité de l'eau est à l'origine de nombreuses maladies. Les maladies hydriques peuvent être classées selon six catégories différentes: Maladies transmises par l'eau (parasites, bactéries, virus), infections de la peau et des yeux, dues au manque d'eau, maladies causées par un organisme aquatique invertébré, maladies causées par un insecte fourmillant à proximité de l'eau. En effet, l'Organisation Mondiale de la Santé (OMS) estime que 14 personnes décèdent chaque jour à la suite d'une maladie diarrhéique due à la mauvaise qualité de l'eau et de l'assainissement, ainsi qu'au manque d'hygiène. De ce fait, la santé humaine est gravement touchée par les maladies liées à l'eau, de même que par la pollution due à des rejets de produits chimiques dans l'eau issus des différentes activités

humaines. D'après l'UNICEF, 60% de la mortalité infantile dans le monde est due à des maladies infectieuses ou parasitaires, majoritairement liées à la pollution de l'eau Rouamba J, Nikiema E, Rouamba S, et al., 2016 et Some YSC, Soro TD, Ouedraogo S., 2014).

4. La mise en place d'une station d'épuration

Afin de dépolluer les eaux de l'estuaire du Sebou, une station d'épuration des eaux usées (STEP) a été mise en place au Nord-est de la ville de Kénitra sur les terrains agricoles au Nord du quartier industriel et accessible à partir de la route nationale 1 allant à Tanger et en empruntant des voies d'aménagement existantes jusqu'à la centrale thermique (image n°2). D'une superficie de 12 ha, le site de la STEP se trouve à 700 m environ de l'estuaire du Sebou (situé à l'ouest du site), qui sert d'exutoire, et est longé à l'Est par un canal d'assainissement dont les pentes décroissent en direction des berges de l'estuaire du Sebou. Les pentes moyennes varient de 0,1 à 5% environ

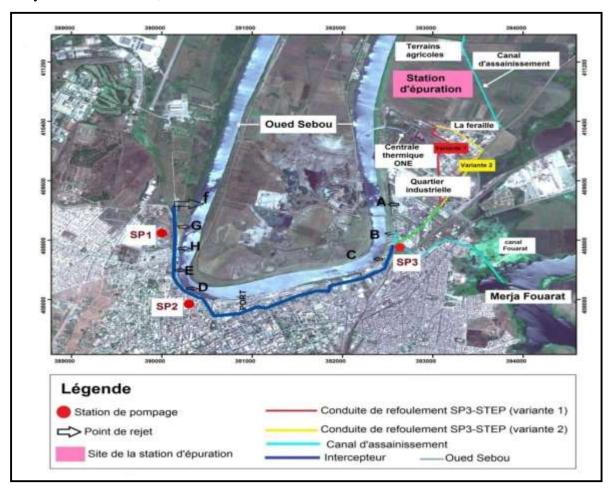


Image n°2: Localisation de la station d'épuration des eaux usées

En effet, un système d'interception longeant l'estuaire du Sebou est désormais opérationnel assurant le transfert des eaux usées vers la STEP à travers trois stations de pompages et plus de 6 km de conduites d'amenée.

En effet, cette station d'épuration est conçue pour traiter à l'horizon 2030 une charge en DBO5 de l'ordre de 30 830 Kg/j, une charge en DCO de 60900 Kg/j et 18200 Kg/j en MES, soit des concentrations moyennes de 468 mg/l pour la DOB5, 924 mg/l pour la DCO et 276 mg/l pour la MES (tableau n°3)

Charges polluantes	2025	2030
Charge en DBO5	28500 kg/j	30830 Kg/j
Charge en DCO	56200 Kg/j	60900 Kg/j
Charge en MES	16800 Kg/j	18200 Kg/j

Source: RAK, 2011

Tableau n°3: Charges polluantes à traiter au niveau de la STEP

A la sortie de la STEP, les concentrations visent le respect de la norme marocaine relative aux rejets directs des eaux usées domestiques dans le milieu récepteur (Arrêté n°1607-06 du 25 juillet 2006). La comparaison entre les valeurs limites spécifiques des rejets domestiques et les concentrations à la sortie de la STEP sont consignées dans le tableau n°4.

Charges polluantes	Concentrations à la sortie de la STEP (mg/l)	Normes marocaines (mg/l)
DBO5	30	< 120 (mg O2/l)
MES	35	< 150 (mg/l)
DCO	125	< 250 (mg O2/l)

Source: RAK, 2011

Tableau n°4: Prévisions de diminution des charges polluantes par la STEP

Outre le traitement des eaux usées, la STEP de la ville de Kénitra dispose également d'un système de valorisation du biogaz, issu du procédé de stabilisation des boues, pour en produire de l'électricité, ce qui donne de la valeur à des matières jusque-là jugées nuisibles et dangereuses pour l'environnement. Un tel procédé permet de couvrir 50% des besoins énergétiques de la station en utilisant l'énergie propre et renouvelable. Cette autoproduction va aussi contribuer à la lutte contre la raréfaction des matières premières et des énergies fossiles et par conséquent la réduction des émissions de gaz à effet de serre d'environ 2500 tonnes de CO2/an (RAK, 2020). De surcroît, la STEP de Kénitra est dotée d'un système de

traitement de l'air pour l'élimination des odeurs nauséabondes et l'atténuation de leur impact sur la santé et l'environnement au voisinage de la station d'épuration.

La mise en place de la station d'épuration sera bénéfique étant donné que la ville de Kénitra et ses alentours seront débarrassés des eaux usées brutes, sources récurrentes de pollution, de mauvaises odeurs et de prolifération de vecteurs potentiels de maladies. A cet égard, la réalisation du projet de la STEP permettra l'amélioration de :

- La qualité de l'air par l'élimination des nuisances olfactives liées au non traitement des eaux usées ;
- La qualité de l'eau et la protection des ressources en eau grâce au traitement des eaux usées avant leur évacuation dans le milieu récepteur. La mise en œuvre du projet permettra une forte diminution des risques de contamination des ressources en eau: La nappe phréatique, le réseau hydrographique et l'embouchure de l'oued Sebou ainsi que la réduction considérable des risques sanitaires;
- La qualité de vie des populations à travers l'amélioration du cadre de vie, des conditions sanitaires et de salubrité de la ville de Kénitra ;
- L'état de l'environnement en contribuant ainsi au développement durable de la ville de Kénitra.

Conclusion

L'étude de la qualité des eaux superficielles de l'estuaire du bas Sebou nous a permis de mettre en relief l'impact direct de la pollution globale, générée par le rejet des eaux usées brutes, domestiques et industrielles de la ville de Kénitra. A la lumière des résultats obtenus suite à un suivi des paramètres physico-chimiques, nous avons constaté une dégradation de la qualité des eaux puisque la majorité des analyses ont révélé des teneurs qui dépassent largement les normes marocaines particulièrement les teneurs de la DBO5, DCO et MES.

En définitive, l'estuaire du bas Sebou constitue un exemple concert d'un écosystème aquatique très dégradé suite à une pression exercée par l'urbanisation de la ville de Kénitra qui génère d'importants volumes d'eaux usées ainsi que par les rejets des unités industriels.

De ce fait, la préservation des ressources hydriques devient impérative devant la dégradation de cet écosystème aquatique. C'est dans ce sens qu'une station d'épuration a été mise en place permettant le traitement des eaux usées générées par la ville de Kénitra.

Bibliographie

Arrêté conjoint du ministre de l'équipement et du ministre chargé de l'aménagement du territoire, de l'urbanisme, de l'habitat et de l'environnement n° 1275-01 du 10 chaabane 1423 (17 octobre 2002) définissant la grille de qualité des eaux de surface. (B.O. n° 5062 du 05 décembre 2002, p 1518).

HCP, 2014, Les caractéristiques démographiques et socio-économiques de la population de la municipalité de Kénitra, RGPH 2014. Direction provinciale de Kénitra.

IBGE, 2005, Qualité physico-chimique et chimique des eaux de surface: cadre général. Institut Bruxellois pour la Gestion de l'Environnement/Observatoire des Données de l'Environnement, fiche, p 4.

Leynaud, G., 1968, Organisation des études techniques hydrobiologiques. B.T.I., Ministre de l'agriculture, pp 224-881.

Rouamba J, Nikiema E, Rouamba S, et al.,2016, Accès à l'eau potable et risques sanitaires en zone périphérique de Ouagadougou, Burkina Faso. Revue d'Épidémiologie et de Santé Publique. 64:S211.

RAK, 2011, Etude d'Impact sur l'Environnement de la Station d'Epuration des Eaux Usées de la ville de Kénitra, Mission B.

RAK, 2020, Données statistiques relatives aux eaux usées produites par la ville de Kénitra. Some YSC, Soro TD, Ouedraogo S., 2014, Etude de la prévalence des maladies liées à l'eau et influences des facteurs environnementaux dans l'arrondissement de Nomgr-Masson: cas du quartier Tanghin (Ouagadougou-Burkina Faso). International Journal of Biological and Chemical Sciences. 8:289–303.

SRAT Fès-Boulemane, 2013, Etude du schéma régional d'aménagement du territoire de la région de Fès-Boulmane, Diagnostic territorial stratégique, Rapport de synthèse, ministère de l'intérieur, Royaume du Maroc.

W.H.O, 1987, Global pollution and health results of related environmental

monitoring. Global Environment Monitoring system, WHO, UNEP.

Rodier J., 1984, Analyse de l'eau-Eaux naturelles, eaux résiduaires, eau de mer. 7éme édition, Dunot, Paris.